جامعة الأنبار
كلية العلوم الإسلامية

المدخل لعلم القراءات

الأستاذ الدكتور
خليل رجب الكبيسي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن
كلية الآداب - جامعة إب

دار السلام
دمشق

المدخل
لعلم القراءات

أ.د. خليل رجب حمدان الكبيسي
جامعة الأنبار– كلية العلوم الإسلامية

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب هدى ونورا ورحمة للعالمين، ويسره للذكر بأجزل عبارة، وأعذب أسلوب، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد خاتم المرسلين، وعلى آله وأصحابه ومن والاه إلى يوم الدين. وبعد:

فإن من رحمة الله بعباده وتيسيرا عليهم أن أنزل كتابه على سبعة أحرف، وجعل فيه متسعا في اللغات، ومتصرفا في القراءات، وقد بلغه رسول الله ﷺ لأصحابه الكرام كما أنزل، وأذن لهم بقراءته وإقرائه بوجوه من النطق مختلفة في اللفظ متفقة في المعنى كما سمعوه منه وأقرهم عليه، ثم بلغوه إلى من بعدهم حرفا حرفا، وكلمة كلمة، ولم يهملوا منه حركة ولا سكونا، على النحو الذي تلقوه منه ﷺ. فتلقته الأمة عنهم جيلا بعد جيل، يأخذه اللاحق عن السابق، ويشافه به السابق اللاحق، مسلسلا ومتواترا حتى يتصل سنده برسول الله ﷺ.

وقد خص الله هذه الأمة في الكتاب المنزل على نبيها بما لم يكن لغيرها من الأمم الأخرى، فأوكل أمر حفظه إلى نفسه، وتكفل بحمايته من التحريف، ويسر له في كل عصر جماعات متوافرة، وقام به في كل مصر أئمة عدول ناهجون، يتلونه حق تلاوته، ويتعهدونه بالضبط والإتقان، بذلوا أنفسهم في حفظه، وتجردوا لتوثيق نصه وأدائه، تلقوه عن سابقيهم تلقيا، فكان هناك قراء ثقاة لا يحصون، ومدارس إقرائية مشهورة في الأمصار، وعلماء محققون تتابعوا على مر العصور، وهبوا أنفسهم للوقوف على القراءات، فقاموا بجهود عظيمة في التمييز بين خصائصها الأدائية، وضبط علم القراءات رواية ودراية، وتحقيق أصوله، والعناية الفائقة بمباحثه بوصفه علما متميزا من علوم القرآن، له أصوله وقواعده وأحكامه وخصائصه.

ولغرض التعريف بمباحث هذا العلم وخصائصه وأحكامه ومتعلقاته، فإن هذه مجموعة من المباحث المهمة في علم القراءات، تمثل بمجموعها مدخلا لدراسة القراءات ومعرفة مبادئها وأحكامها، حيث أن العلم بها رواية يستلزم أن يصحبه معرفتها دراية، وقد اشتملت على تعريف بطبقات القراء.

درست فيها القراءات من حيث المبادئ الأولية، ونشأة القراءات بوصفها علما من علوم القرآن، له أصوله، وخصائصه ومنهجه، وأحكامه التي تميزه عن غيره من علوم القرآن الأخرى، والتدوين فيه، وجهود العلماء في ضبطه وتحقيقه، وأقسام القراءات من حيث الصحة والشذوذ وضوابطها، ومن حيث القبول والرد، وأحكام القراءات من حيث درجة الرواية والعمل والاحتجاج بها، وأثر اختلاف القراءات وفوائده، وما يلحق ذلك من شبهات ومناقشتها، وقدمت لها فصلا تمهيديا عرفت فيه بالأحرف السبعة من حيث إثباتها ومعناها وعلاقتها بكتابة المصاحف، وذلك لأن العلم بحقيقة القراءات يتوقف على العلم بأساسها ومصدرها وهو الأحرف السبعة. وفيما يتعلق بالقراء، فقد عرفت بطبقات القراء، مع ترجمة للقراء الأربعة عشر وتعريف بشيوخهم وأسانيد قراءاتهم ورواتهم وطرقهم المشهورة.

وقد توخيت التيسير في العبارة، والإيجاز في العرض، والإيفاء بالغرض، مع الاعتماد على المصادر الأصلية والتوثيق للنصوص والآراء والاتجاهات، بقصد تمكين القارئ من الرجوع إلى المصادر الأصلية عند الحاجة إلى التوسع. والله ندعوه أن ينفعنا به، ويجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به. والله الموفق.

الفصل الأول

الأحرف السبعة وعلاقاتها بالقراءات

المبحث الأول

تعريف علم القراءات ومبادئه العامة

أولا– تعريف القراءات والقارئ:

القراءات: جمع قراءة، وهي لغة: مصدر سماعي لقرأ، بمعنى تلا، أو جمع الشيء وضم بعضه إلى بعض.(١)

وفي الاصطلاح: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء كانت المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها.(٢)

أما علم القراءات فعرفه ابن الجزري(٣) بقوله: «هو علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله». فهو العلم الذي يعرف به اتفاق أو اختلاف الناقلين لكتاب الله تعالى في أحوال نطق الآيات القرآنية وكلماتها وحروفها مع عزو كل وجه لناقلها لذلك فإن تعريف القراءات غير تعريف علم القراءات.

وقد قسم السيوطي القراءات باعتبار أحوال الإسناد إلى أربعة أقسام: قراءة، ورواية، وطريق، ووجه.

وذلك لأن الخلاف إما أن يكون لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم كنافع. أو يكون للراوي عنه كقالون. أو يكون للراوي عن الراوي، أو لمن بعده فنازلا كأبي نشيط

١- مختار الصحاح : ٥٢٥ مادة قرأ.

٢- مناهل العرفان: ٤٨٩/١ .

٣- منجد المقرئين: ٤٩ وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ٦٧.

عن قالون، ومثله أيضا القزاز عن أبي نشيط عن قالون. أو يكون لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه.[١]

فما نسب إلى أحد أئمة القراءة مما اتفقت عليه الروايات والطرق عنه، مما اتصل سنده برسول الله ﷺ سمي قراءة، ويسمى من نسبت إليه قارئا أو إماما في القراءة. وما ينسب إلى الآخذ عن إمام من أئمة القراءة ولو بواسطة يسمى رواية. ويسمى الآخذ عن الإمام راويا أو راوية. ويسمى ما ينسب إلى من أخذ عن الراوية وإن سفل طريقا. فيقول العلماء مثلا:

قراءة عاصم من رواية حفص من طريق عمر، وقراءة نافع من رواية قالون من طريق أبي نشيط من طريق ابن بويان، ولا يقال: رواية نافع، كما لا يقال: قراءة قالون، ولا طريق قالون، كما لا يقال رواية أبي نشيط، فما كان عن أحد الأئمة، يقال قراءة، وما كان عن أحد رواتهم، يقال رواية، وما كان عمن بعدهم وهلم جرا يقال طريق، سواء كان من مؤلفي الكتب أو غيرهم، فيقال طريق الداني مثلا، وطريق الشاطبي وطريق ابن الجزري.[٢] مثاله: إثبات البسملة بين السورتين، قراءة ابن كثير ومن معه، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش، وطريق صاحب الهادي عن أبي عمرو، وطريق صاحب العنوان عن ابن عامر.[٣]

وأما الوجه: فمثل الأوجه الثلاثة في البسملة بين السورتين لمن بسمل، فلا يقال ثلاث قراءات، ولا ثلاث روايات، ولا ثلاث طرق، بل ثلاثة أوجه.

والفرق بين الخلافين: أن خلاف القراءات والروايات والطرق خلاف نص ورواية، فلو أخل القارئ بشيء منها كان نقصا في الرواية. ولذلك يسمى بالخلاف الواجب. وخلاف الأوجه ليس كذلك، إذ هو على التخيير والإباحة، فبأي وجه أتى القارئ أجزأ، ولا يكون نقصا في الرواية، ولا يلزم استيعابها في موضع واحد إلا لحاجة التعليم.

١- الإتقان: ٢٠٩/١ .

٢- شرح طيبة النشر في القراءات العشر: ١٤ وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ١٠٢.

٣- شرح طيبة النشر: ١٤ والقراءات العشر: محمود خليل الحصري: ٢١.

إذ لا يلزم أن يأتي بالأوجه الثلاثة في البسملة في موضع، ولا بأوجه الوقف بالسكون والروم والإشمام كذلك.[١]

والمقرئ: هو العالم بالقراءة أداء، ورواها مشافهة، وأجيز له أن يعلم غيره. فلو حفظ (التيسير) و(الشاطبية) –مثلا– ليس له أن يقرئ بما فيها إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلا؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة، بل لم يكتفوا بالسماع من لفظ الشيخ في التحمل، وإن اكتفوا به في الحديث؛ لأن المقصود في القراءة كيفية الأداء، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء، فلا بد من قراءة الطالب على الشيخ، وأما الصحابة فكانت طباعهم السليمة وفصاحتهم تقتضي قدرتهم على الأداء كما سمعوه منه ﷺ لأنه نزل بلغتهم.

والقارئ: هو الذي جمع القرآن حفظا وقراءة. وهو على مراتب ثلاث: مبتدئ ومتوسط ومنتهي .

فالقارئ المبتدئ: من شرع في الإفراد إلى ثلاث روايات. بمعنى يعرف رواية إفراد إلى ثلاث روايات ويتقنها.

والقارئ المتوسط: هو من عرف من الروايات إلى أربع أو خمس روايات وأتقنها.

والقارئ المنتهي: هو من عرف من القراءات أكثرها وأشهرها.[٢]

ثانيا– مبادئ عامة في علم القراءات:

اسمه: علم القراءات جمع قراءة بمعنى وجه مقروء به .

موضوعه: الكلمات القرآنية من حيث أحوالها الأدائية التي يبحث عنها فيه كالمد والقصر والإدغام والإظهار والروم والإشمام، ونحو ذلك وكيفية أدائها.

ثمرته: العصمة من الخطأ في النطق بالكلمات القرآنية، ومعرفة ما يقرأ به كل واحد من الأئمة القراء، وتعيين ما يقرأ به وما لا يقرأ به، وغير ذلك من الفوائد.

١– إتحاف فضلاء البشر: ١/ ١٠٢ والقراءات العشر: الحصري: ٢١.

٢– منجد المقرئين: ٤٩ وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ٦٨.

فضله: هو من أشرف العلوم الشرعية لتعلقه بكلام الله تعالى. ونسبته إلى غيره من العلوم التباين.

حكمه: الوجوب الكفائي تعلما وتعليما. فإن لم يكن من يصلح له إلا واحد، تعين عليه.

استمداده: من الروايات الصحيحة المتواترة عن أئمة القراءة عن النبي ﷺ.

واضعه بوصفه علما: أئمة القراءة.[١]

ثالثا– حق القرآن الكريم من القراءة:

القراءة التي ينبغي أن يقرأ بها القرآن الكريم، هي القراءة السهلة، المرتلة، العذبة الألفاظ، التي لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء على وجه من وجوه القراءات، فيقرأ لكل إمام بما نقل عنه، من مد أو قصر أو همز أو تخفيف همز أو تشديد أو تخفيف أو إمالة أو فتح أو إشباع أو نحو ذلك.

فيجب على مبتغي التجويد الاعتناء بالحركات، والإتيان بها من غير إفراط ولا تفريط، إذ القراءة كما قال زيد بن ثابت: (سنة يأخذها الأول عن الآخر).[٢]

وأن المستفاد بذلك حصول التدبر لمعاني كتاب الله تعالى، والتفكر في غوامضه، والتبحر في مقاصده، وتحقيق مراده جل اسمه، فانه تعالى قال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الأَلْبَابِ﴾ ص: ٢٩، حسب ما حث عليه رسول الله ﷺ بقوله: « زينوا القرآن بأصواتكم».[٣]

ولهذا المعنى شرع الإنصات إلى قراءة القرآن في الصلاة وغيرها، وسقطت القراءة عن المأموم ما عدا الفاتحة، ومن أجل ذلك دأب الأئمة في السكوت على التام من

١– إتحاف فضلاء البشر: ١/ ٦٧ والمهذب في القراءات العشر:٦ وينظر: منجد المقرئين: ٧٧.

٢– القواعد والإشارات: الحموي: ٥٥.

٣– سنن أبي داود: ٤/٢٦٧ رقم(١٢٥٦) والنسائي:٤/ ١٣١ رقم (١٠٠٥) و(١٠٠٦).

الكلام، أو ما يستحسن الوقف عليه، لما في ذلك من سرعة وصول المعاني إلى الأفهام، واشتمالها عليها بغير مقارعة للفكر، ولا احتمال مشقة لا فائدة فيها.[١]

ولما كان النطق بالألفاظ يتفاوت بين السرعة والتمهل، بحسب الحاجة والغرض، فقد بين علماء القراءة الكيفية التي يجب أن يسلكها قارئ القرآن في نطق ألفاظه أداء، وقسموها إلى ثلاثة أقسام: التحقيق والحدر والتدوير. ومنهم من يجعلها أربعة فيزيد الترتيل وجها آخر يميزه عن التحقيق. وبعضهم زاد مراتب أخرى.[٢]

أ- مراتب القراءة الصحيحة:

وقال ابن الجزري في الطيبة:

ويُقرأُ القرآنُ بالتحقيق معْ حدرٍ وتدويرٍ وكلٌ مُتّبَعْ

معْ حسن صوتٍ بلحون العرب مرتّلاً مجوداً بالعربي

والأَخْذُ بالتجويد حَتْمٌ لازمُ مَن لم يصحح الْقرآن آثمُ.[٣]

فالتجويد: هو مصدر من جود تجويدا، إذا أتى بالقراءة مجودة الألفاظ، بريئة من الجور في النطق بها، ومعناه: انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولهذا يقال: جود فلان في كذا، إذا فعل ذلك جيدا، والاسم منه الجودة.[٤]

والتجويد اصطلاحا: هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف. قال الداني: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه.[٥]

١- التمهيد في علم التجويد: ٤٥-٤٦.

٢- ينظر: الإقناع: ابن الباذش: ٥٥٥/١ والدراسات الصوتية: ٥٦٢. وقد جعل الأهوازي التجويد مرتبة ويعني به أن يضيف إلى الحدر مراعاة تجويد الإعراب وإشباع الحركات، وتبيين السواكن، وإظهار بيان حركة المتحرك بغير تكلف ولا مبالغة. والتمطيط: أن يضيف إلى ذلك زيادة المد في حروف المد واللين، مع جري النفس في المد، ولا تدرك حقيقة التمطيط إلا مشافهة. وأما اشتقاق التحقيق فهو أن يزيد على ما ذكر من التجويد روم السكوت على كل ساكن ولا يسكت، فيقع للمستمع أنه يقرأ بالتحقيق. الإقناع: ٥٦٠/١ و٥٦١.

٣- شرح طيبة النشر: ٣٣-٣٤.

٤- لسان العرب: ٣/ ١٣٥ مادة (جود).

٥- التحديد في الإتقان والتجويد: الداني: ٧٠، لطائف الإشارات: ٣٠٧ والتمهيد: ٤٧.

وأما التحقيق: فهو مصدر من حَقَّقَ الشيء تحقيقا، أي: عرفه يقينا، إذا أتى به على حقه، وجانب الباطل فيه، والاسم منه: الحق.[١] ومعناه أن يؤتى بالشيء على حقه، من غير زيادة فيه ولا نقصان منه.

ومعنى التحقيق في اصطلاح أئمة القراءة هو: إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، وإظهار الحروف، وكمال التشديدات، وتوفية الصفات، وتفكيك الحروف، (وهو بيانها وإخراج بعضها عن بعض)، والسكت، والترتيل والتؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف من غير إفراط.[٢]

وأما الترتيل: فهو مصدر من رتّل فلان كلامه، إذا أتبع بعضه بعضا على مكث وتمهل فيه. والترتيل التنضيد والتنسيق وحسن النظام، والاسم منه: الرتْل، حسن تناسق الشيء، والرتَل والرتِل بالفتح وبالكسر: الطيب من كل شيء، وهو ضد العجلة.[٣]

واصطلاحا: ترتيب الحروف على حقها في تلاوتها، بتلبث فيها.[٤]

سئل سيدنا علي بن أبي طالب ﷺ عن معنى قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ المزمل:٤، فقال: الترتيل هو تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف. وروى مقسم عن ابن عباس: أي بينه تبيينا. وقال علماء القراءة: أي: تلبث في قراءته، وفصل الحرف من الحرف الذي بعده، فلا يستعجل فيدخل بعض الحروف في بعض.

وهكذا كانت قراءة النبي ﷺ، ففي حديث أم المؤمنين أم سلمة ﷺ أنها سئلت عن قراءة النبي وصلاته، فقالت: « ما لكم وصلاته، كان يصلي ثم ينام قدر ما صلى، ثم

١- لسان العرب: ٣٣٣/١١ مادة (حقق) ولطائف الإشارات: ٢١٨.

٢- التحديد في الإتقان والتجويد: ٧٢، التمهيد: ٤٨ والنشر: ٢٠٥/١ وشرح طيبة النشر:٣٣-٣٤. وتفكيك الحروف، وفكها: بيانها وإخراج بعضها من بعض بيسر وترسل، ومن ذلك: فك الرقبة، وفك الأسير، لأنه إخراجهما من الرق والأسر، وكذا فك الرهن: هو إخراجه من الارتهان، وفك الكتاب: هو استخراج ما فيه. والتحقيق مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصفهاني عنه، ومذهب ابن عامر وعاصم من بعض الطرق عنه. أحكام قراءة القرآن: الحصري: ٢٩٦.

٣- لسان العرب: ٢٦٥/١١

٤- التحديد في الإتقان والتجويد: ٧١-٧٢ ، التمهيد: ٤٨، النشر: ٢٠٧/١ ولطائف الإشارات: ٢١٩.

يصلي قدر ما نام، ثم ينام قدر ما صلّى، حتى يصبح، ثم نعتت قراءته، فإذا هي تَنْعَتُ قراءةً مُفَسَّرَةً حرفا حرفا ».[١]

ومن العلماء من يجعل الترتيل والتحقيق لمعنى واحد، فهما مترادفان.[٢] ومنهم من فرق بينهما، فيجعلون الترتيل صفة من صفات التحقيق، أو هو درجة أقل من درجة التحقيق.[٣]

يقول الداني في الفرق بين الترتيل والتحقيق: أن الترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط. والتحقيق يكون لرياضة الألسن، وترقيق الألفاظ الغليظة، وإقامة القراءة، وإعطاء كل حرف حقه من المد والهمز والإشباع والتفكيك، ويؤمن معه تحريك ساكن، واختلاس حركة متحرك. وأن الترتيل يكون بالهمز وتركه، والقصر لحرف المد، والتخفيف، والاختلاس، وليس ذلك في التحقيق.[٤]

وقال الحصري: التحقيق كالترتيل في جميع كيفياته، غير أنه أكثر من الترتيل تؤدة، وأشد طمأنينة، وأبعد عن العجلة والإسراع، والذي يحسن في مقام التعليم، ويستحب حال التلقي والأخذ عن الشيوخ.[٥]

وأما الحَدْر في اللغة: فهو الإسراع، مصدر من حَدَرَ يَحْدُر إذا أسرع، نقيض التروي. وأصله الحطُّ، وكل ما حَطَطْتَه من عُلْو إلى سُفْل فقد حدرته. فهو بمعنى الحدور الذي هو الهبوط والانحدار من أعلى إلى أسفل، وأطلق على السرعة في القراءة، لأن صاحبها يحدرها حدرا، والإسراع من لازم الهبوط والانحدار، بخلاف الصعود.[٦]

وفي الاصطلاح: هو سرعة القراءة، مع تقويم الألفاظ وتمكين الحروف. وهو عند أئمة القراءة: عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها، وتحقيقها بالقصر وإقامة الإعراب. فهو ضد

١- سنن الترمذي: (٢٨٤٧) والنسائي:٤/ ١٣٨ رقم (١٠١٢) و٦/١٠٦ رقم (١٦١١).

٢- ينظر: النشر: ١/٢٠٧ والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: د.غانم قدوري: ٥٥٧.

٣- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٥٥٧.

٤- التحديد في الإتقان والتجويد: ٧٢، لسان العرب: ٤/ ١٧٣ و١٢/٦٠٦ والتمهيد: ٤٩.

٥- أحكام قراءة القرآن الكريم: ٢٩٦.

٦- لسان العرب: ٤/ ١٧٢ مادة حدر.

التحقيق. فينطق القارئ بالهمز من غير لكز[١]، والمد من غير تمطيط، والتشديد من غير تمضيغ، والإشباع من غير تكلف.

والغرض من قراءة الحدر التي يقرأ بها كتاب الله تعالى هو كثرة القراءة وسرعتها بقصد الرغبة في كثرة الختمات، ويستعملها القارئ لتكثر حسناته، إذ كان له بكل حرف عشر حسنات.[٢]

والفرق بين التحقيق والحدر أن صفة التحقيق التأني، وصفة الحدر السرعة، مع لزوم أن يضبط في كل منهما أحكام التلاوة، وأداء حق الحروف، فلا يخل بصفة القراءة.[٣]

وذكر الإمام أبو العلاء الهمذاني العطار فارقا آخر بينهما، وهو أن «شرط التحقيق أن يزاد على الحدر مثله». فإذ اختلف أهل الأداء في مقدار المد بسبب الساكن المشدد، فمنهم من يمده على قدر أربع ألفات، وبعضهم على قدر ثلاث ألفات، فإن أهل الحدر يمدونه على قدر ألفين، وأن من مده في التحقيق أربع ألفات كان حجته أن أهل الحدر يمدونه بمقدار ألفين.[٤]

وبمعنى الحدر قد يصطلح: الهذرمة –ويقال: الهذربة– وهي في اللغة: كثرة الكلام، وتطلق على التخليط في الكلام. والهذرمة والهذربة لغتان، جاء في (لسان العرب): «الهَذْرَمةُ كالهَذْرَبةِ، والهَذْرَمةُ كثرةُ الكلامِ، ورجل هُذَارِمٌ وهُذارِمةٌ: كثيرُ الكلام وهَذْرَمَ الرجلُ في كلامِه هَذْرَمةَ: إذا خلَّط فيه. ويقال للتخليط: الهَذْرَمةُ، ويقال: هو السرعة في القراءة والكلامِ والمشْي». [٥]

وفي الاصطلاح: قد يطلق ويراد به ما يراد بالحدر تماما.[٦] وقد يراد به: الإفراط في في الإسراع في القراءة بحيث يفوت التدبر. وقد كره بعض السلف كابن عباس رضي

١- اللكز: في اللغة الضرب بالجُمْع في جميع الجسد. وقيل: الدفع في الصدر باليد. ولكز الهمزة: الإبلاغ بالمتحركة فوق حقها، وكسوة الساكنة ضيقا ربما أخرجها عن السكون إلى التحريك. اللسان: ٢٧٣/٧ مادة لكز، وهامش محقق كتاب التحديد في الإتقان والتجويد: ٧٣.

٢- ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد: ٧٣، التمهيد: ابن الجزري: ٥٠ وشرح طيبة النشر: ٣٤. والحدر هو مذهب من قصر المنفصل، كابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وأبي جعفر وقالون والأصبهاني عن ورش. أحكام قراءة القرآن: الحصري: ٢٩٧.

٣- النشر: ٢٠٧/١.

٤- الدراسات الصوتية: ٥٦١، نقله عن: التمهيد في التجزيد: العطار: مخطوط: ١٥٩و.

٥- لسان العرب: ٦٠٦/١٢ مادة: هذرم.

٦- ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد: ٧٣ والتمهيد: ابن الجزري: ٥٠.

الله عنهما والعلماء قراءة الهذرمة خشية أن يفوت بها التدبر، يقول النووي: « وقد نهي عن الإفراط في الإسراع، ويسمى الهذرمة».[١] قال أبو الدرداء ﷺ: «إياكم والذين يحرفون القرآن، وإياكم والهذاذين بالقرآن، الذين يهذون بالقرآن ويسرعون بقراءته، فإنما مثل ذلك كمثل الأكمة لا أمسكت ماء، ولا أنبتت كلأ ».[٢] والمراد إسراع وخلط من غير تدبر.

وأما التدوير: فهو عبارة عن التوسط بين مقامي التحقيق والحدر.[٣] وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل، ولم يبلغ به حد الإشباع، كابن عامر والكسائي، وقد صح نقله عن سائر الأئمة والقراء، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء، كما قال ابن الجزري في النشر.

وما ذكر من تخصيص كل كيفية ببعض القراء هو الغالب على قراءاتهم، وإلا فكل القراء يجيز كلاً من الكيفيات الأربع.[٤]

ب- أساليب القراءة المستكرهة أو الممنوعة:

هناك ألوان من القراءة مستحدثة قد تكلم العلماء عنها:

أولها- القراءة بالألحان: فمما ابتدع الناس في قراءة القران أصوات الغناء، وهي التي أخبر بها رسول الله ﷺ أنها ستكون بعده، ونهى عنها، وقال في هؤلاء: «مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم».[٥] والحق أن المسألة فيها خلاف، وتحتاج إلى شيء من التفصيل، بينته في الأصل.

١- التبيان: ٤٥.

٢- سنن ابن ماجه: ٦/ ١٧٦ برقم (٢٥٤٢) والأكمة: ما ارتفع من الأرض دون الجبل.

٣- شرح طيبة النشر: ٣٣.

٤- أحكام قراءة القرآن: ٢٩٧.

٥- التمهيد: ٤٣ ولطائف الإشارات: ٢١٨. والحديث عن حذيفة بن اليمان عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين، فإنه سيجيء قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يتجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم» رواه ابن ماجه ٦/ ١٧٥ رقم (٢٥٤١) قال الهيثمي: فيه راو لم يسم، وبقية بن الوليد أحد الضعفاء المدلسين أيضا. وقال ابن الجوزي: لا يصح، فيه أبو محمد مجهول، وبقية يروي عن الضعفاء ويدلسهم، وكذا قال الذهبي وابن حجر، وقال السيوطي: الخبر منكر. الهيثمي: ١٦٩/٧، الميزان: ٣١٣/٢، اللسان: ٣١٩/٢ والجامع الكبير:حرف الهمزة.

ثانيها- الترقيص: وابتدعوا أيضا شيئا سموه: الترقيص، وهو: أن يروم السكت على الساكن، ثم ينفر مع الحركة في عدو وهرولة. وهو أدق من الترعيد، فربما دخل ذلك على من يطلب التجويد والتحقيق.[١]

ثالثها- الترعيد: وهو: أن يرعد صوته، ولا سيما في المد، كالذي يرعد من برد وألم، وقد يخلط بشيء من ألحان الغناء.[٢]

رابعها- التطريب، وهو: أن يترنم بالقرآن، ويتنغم به، فيمد في غير مواضع المد، ويزيد في المد على ما ينبغي، لأجل التطريب، فيأتي بما لا تجيزه العربية. وربما دخل شيء من هذا على من يقرأ بالتمطيط. وقد كثر هذا الضرب في قراء القرآن. [٣]

خامسها- التحزين، وهو: أن يترك طباعه وعادته في التلاوة، ويأتي بالتلاوة على وجه آخر، فيلين الصوت، ويخفض النغمة، كأنه حزين يكاد يبكي، مع خشوع وخضوع مصطنع، قال ابن الجزري: ولا يأخذ الشيوخ بذلك، لما فيه من الرياء.[٤]

وهذا فيه تفصيل، فالمنهي عنه هو التحزين والتباكي رياء، أو حرفة، كما يفعله بعض الناس في المآتم، موافقة لهوى أهل الميت، دون خشوع واستحضار قلب، وأما من يقرأ القرآن بالتحزين والبكاء خشوعا وتضرعا، أو يتباكى إن لم يقدر على البكاء، مع استحضار الخشوع في القلب، فهذا مستحب وممدوح، فقد ورد عن النبي ﷺ من استحباب البكاء والتباكي عند قراءة القرآن الكثير،[٥] وروي عن أبي هريرة أنه قرأ:

١- الإقناع: ١/ ٥٥٦ والتمهيد: ٤٤.

٢- الإقناع: ١/ ٥٥٦ والتمهيد: ٤٤.

٣- الإقناع: ٥٥٧ والتمهيد: ٤٤.

٤- الإقناع: ٥٥٨/١ والتمهيد: ٤٤. وينظر: في النهي عن الرياء بالقراءة، صحيح البخاري، (٤٦٧٠) باب إثم من راءى بقراءة القرآن.

٥- ينظر: باب البكاء عند قراءة القرآن في صحيح البخاري وفيه بكاء النبيﷺ حينما قرأ عليه ابن مسعود القرآن رقم (٤٦٦٧)، وفي شعب شعب الإيمان: كان أبو بكر لا يملك دمعة حين يقرأ القرآن. وذكر أحاديث وآثارا كثيرة عن النبيﷺ والصحابة في هذا، ينظر منه: ٥/ ٥٨ رقم (١٩٨٨) وما بعدها. أما ما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن السائب قال: «قدم علينا سعد بن أبي وقاص وقد كُفّ بصره، فسلمت عليه فقال: من أنت؟ فأخبرته، فقال: مرحبا بابن أخي، بلغني أنك حَسَنُ الصوت بالقرآن، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن هذا القرآن نزل بحُزْنٍ، فإذا قرأتموه فابْكوا، فإن لم تبكوا فتباكوا، وتغنوا به فمن لم يتغن به فليس منا». سنن ابن ماجه: رقم (١٣٢٧) و(٤١٩٦) باب الحزن والبكاء، وأخرجه أيضا البزار والديلمي. قال المنذري: ضعيف ٢٣٧/٢، وقال السندي في حاشيته على ابن ماجه: في إسناده أبو رافع إسماعيل بن رافع ضعيف متروك. ١٣/٣. وقال العراقي: رواه ابن ماجه من حديث سعد بن أبي وقاص بإسناد جيد. تخريج أحاديث

﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ التكوير: ١،يحزنها شبه الرثاء.[١] وقال الشافعي في مختصر المزني: «ويحسن صوته بأي وجه كان، قال: وأحب ما يقرأ حدرا وتحزينا، قال أهل اللغة: يقال حدرت بالقراءة إذا أدرجتها ولم تمططها، ويقال: فلان يقرأ بالتحزين: إذا رقق صوته».[٢]

وآخر أحدثه الذين يجتمعون فيقرؤون بصوت واحد، فيقولون في نحو قوله تعالى: أفلا تعقلون البقرة: ٤٤، (أفلَ تعقلون) و (أولَ تعلمون)، فيحذفون الألف، وكذلك يحذفون الواو فبقولون: (قالُ آمنا) في قوله: (قالوا آمنا)، ويحذفون الياء فيقولون: (يومَ الدن) في قوله: يوم الدين) الفاتحة: ٤، ويمدون ما لا يمد، ويحركون السواكن التي لا يجوز تحريكها. وهذا ينبغي أن يسمى: تحريف.[٣]

رابعا– اصطلاحات مستخدمة في علم القراءات:

وهي التسمية والبسملة والمد واللين والمط والقصر والاعتبار والتمكين والإشباع والإدغام والإظهار والبيان والإخفاء والقلب والتسهيل والتخفيف والتشديد والتثقيل والتتميم والنقل والتحقيق والفتح والفغر والإرسال والإمالة والبطح والإضجاع والتغليظ والترقيق والروم والإشمام والاختلاس.

١– التسمية والبسملة: قطع الجمهور بترادفهما. والبسملة عبارة عن قول القارئ (بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ)، وهي اسم مركب، يقال: بسمل الرجل بسملة فهو مبسمل، كما قالوا: حوقل الرجل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وحيعل إذا قال: حي على الصلاة. والتسمية هي البسملة نفسها، يقال: سمى يسمى تسمية فهو مسم.[٤]

إحياء علوم الدين: ٦٩١/٢. وكذا حديث: « اقرأوا القرآن بالحزن، فإنه نزل بالحزن». قال السيوطي: ضعيف جدا فيه إسماعيل بن سيف ضعيف. الجامع الكبير: ١/ ٤٤٨٦.

١– فتح الباري: ٩/ ٧٠.

٢– التبيان: ٥٦، فتح الباري: ٧٢/٩ والمغني: ١٧٨/١٠.

٣– التمهيد: ٤٤.

٤– التمهيد: ٥٤.

٢- المد: وهو عبارة عن أصوات حروف المد واللين، وهو نوعان: طبيعي وعرضي، فالطبيعي: هو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه. والعرضي: هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي، لموجب يوجبه، كالهمز ونحوه.[١] وبمعناه: (المط والمطل).[٢]

٣- اللين: وهو عبارة عما يجري من الصوت في حرف المد ممزوجا بالمد طبيعة وارتباطا، لا ينفصل أحدهما في ذلك عن الآخر، وهو أجري في الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما، كما أن المد أجري فيهما إذا انكسر ما قبل الياء وانضم ما قبل الواو.[٣] فهو أخص من المد لإطلاقه على المد الطبيعي من قول ونحوه، فكل حرف مد حرف لين ولا عكس.[٤]

٤- القصر: وهو عبارة عن المد الطبيعي، أو: عبارة عن صيغة حرف المد واللين، وهو المد الطبيعي الذي يقوم به جسم الحرف، ويتم به وزانه.[٥]

٥- الاعتبار: عبارة عن القصر في بعض القراءات، وهو عند من اعتبر حرف المد واللين مع الهمزة،[٦] فيقصره إن انفصل عن الهمز الذي بعده، ويمده إن اتصل به، فسمي اعتبارا بهذا النظر، وهذا صنع ابن كثير والسوسي وعيسى وأبي عمرو في طريق عنهما.[٧]

٦- التمكين: أطلقه بعضهم على القصر أيضا، باعتبار كونه أمكن في الحركة، يقال: مكَّن، إذا أريدت الزيادة.[٨] وأطلقه الأكثر على المد العرضي، وهو أصح استعمالا، وأشهر اصطلاحا، فيدخل فيه المد في نحو: (قالوا وأقبلوا) و(الذي يوسوس) ونحوهما.[٩]

١- التمهيد: ٥٤.

٢- لسان العرب: ٧/ ٤٠٣ مادة (مطط)، و ٦٢٤/١١ مادة (مطل)، ٦٢٤/١١ مادة (مطل)، والتمهيد: ٥٤.

٣- التمهيد: ٥٤.

٤- القواعد والإشارات: ٤٢.

٥- التمهيد: ٥٤ والقواعد والإشارات: ٤٢.

٦- التمهيد: ٥٤.

٧- القواعد والإشارات: ٤٢.

٨- التمهيد: ٥٤.

٩- القواعد والإشارات: ٤٢.

٧- الاتساع: وهو إتمام حكم مطلوب لتضعيف الحركة قبل الهمز عند من يقرأ به فتنقلب ألفا. قال أبو الأصبغ: وقد يعبر به عن الأداء بكمال الحركة من غير نقص ولا اختلاس، وهو قريب مما قبله.[١] وبمعنى الاتساع يقال: الإشباع.

٨- الإدغام: وهو لغة: إدخال شيء في شيء. واصطلاحا: خلط الحرفين وتصييرهما حرفا واحدا مشددا، وجعل المراد إدغامه كالمدغم فيه. وكيفية ذلك: أن يصير الحرف الذي يراد إدغامه حرفا على صورة الحرف الذي يدغم فيه، فإذا تَصَيَّر مثلَه حصل حينئذ مثلان، وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكما إجماعيا.[٢]

وإذا تماثلا وتحرك الأول: كان جائز الإدغام، ويسمى بالإدغام الكبير، واشتهر به أبو عمرو. وإن سكن الأول: كان واجب الإدغام، ويسمى بالإدغام الصغير. فإن بقي نعت من نعوت المدغم، فليس الإدغام بإدغام صحيح، لأن شروطه لم تكمل، وهو بالإخفاء أشبه، وأطلقه عليه المحققون كأبي العباس وصاحبه أبي الأصبغ وغيرهما.[٣]

٩- الإظهار: وهو ضد الإدغام حكما وتوجيها، وهو اصطلاحا: أن يؤتى بالحرفين المصيرين جسما واحدا منطوقا بكل واحد منهما على صورته، موفى جميع صفته، مخلصا إلى كمال بنيته. ويقال له أيضا: (البيان).[٤]

١٠- الإخفاء: وهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرفهما، وحقيقته: أن يبطل عند النطق به الجزء المعمل، فلا يسمع إلا صوت مركب على الخيشوم، وهو

١- القواعد والإشارات: ٤٣. وهو بمعنى الإشباع: التمهيد: ٥٥.

٢- التمهيد: ٥٥.

٣- القواعد والإشارات: ٤٤. الإدغام على قسمين كبير وصغير، فالإدغام الكبير يكون في المثلين والمتقاربين إذا كانا في كلمة واحدة وكانا متحركين، فيسكن الأول منهما ويدغم في الثاني، وهو في المثلين لا يحتاج إلا إلى إسكان الأول، وفي المتقاربين فيحتاج أولا إلى قلب الأول من جنس الثاني ثم إسكانه ومن ثم الإدغام. كقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ البقرة: ١٨٥، و﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ البقرة: ٢٠. وقوله: ﴿وَالصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ﴾ النساء: ٥٧. وسموه كبيرا للزيادة فيه وهي الحركة، ولما فيه من تصيير المتحرك ساكنا، وأما الصغير فليس فيه إلا الإدغام لأنه ساكن بالأصل. ينظر: الإقناع: ١/١٩٥ والتيسير: ٢٠.

٤- التمهيد: ٥٥.

الغنة. ويستعمل أيضا عبارة عن إخفاء الحركة، وهو نقصان تمطيطها. [١] وقد يعبر به عن الاختلاس، لأنه إخفاء عن الحركة بالنسبة إلى إكمالها.[٢]

١١- القلب: وهوعبارة عن الحكم المشهور من الأحكام الأربعة المختصة بالنون الساكنة والتنوين، وهو: إبدالهما عند لقائهما الباء ميما خالصة، تعويضا صحيحا، لا يبقى للنون والتنوين أثر. [٣]

١٢- التحقيق: وهو ضد التسهيل الذي سيأتي، وهو الإتيان بالهمزة أو بالهمزتين على صورتها، كاملة في صفتها، خارجة عن مخرجها، مندفعة عنها.[٤]

١٣- التسهيل: هوعبارة عن تغيير يدخل الهمزة، أو هو: صرف الهمزة عن حدها نطقا. ويسمى تخفيف الهمز، وهو ثلاثة أضرب: بين بين والبدل والحذف. [٥] ومنهم من يجعل النقل ضربا رابعا منه.[٦]

فأما بين بين، فهو نشوء حرف بين همزة وبين حرف مد. بأن تسهل الهمز بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فإن كانت مضمومة سهلت بين الهمزة والواو، وإن كانت مفتوحة فبين الهمزة والألف، أو مكسورة فبين الهمزة والياء، ويسمى أيضا إشماما، نحو: ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ﴾ الأنعام: ١٤٣.

وأما الحذف: فهو إعدامها دون أن يبقى لها صورة، بمعنى حذف الهمزة رأسا، كيسال. و﴿جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ الأعراف:٣٤، ﴿أَيْنَ شُرَكَايَ﴾ النحل: ٢٧.

وأما البدل المحض، فهو إبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، وذلك بإبدالها واوا إن انضم ما قبلها، كيويد، أو انكسر: ياء، كإيت، أو انفتح: ألفا، ك(ياتي).[٧] وأما النقل فسيأتي بعده.

١- إبراز المعاني: ٤٢ والتمهيد: ٥٥.

٢- القواعد والإشارات: ٤٦.

٣- التمهيد: ٥٦.

٤- القواعد والإشارات: ٤٦ والتمهيد: ٥٧.

٥- القواعد والإشارات: ٤٦.

٦- البرهان: ١/٣٢٠، والتمهيد: ٥٦ وجعل التخفيف رابعا وعرفه بمرادف التسهيل أو هو حذف الصلات أو فك المشدد.

٧- البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٢٠-٣٢١ والنشر:١/ ٣٩٠ -٣٩٢. وفي (التمهيد) جعل التخفيف محل النقل: ٥٦.

وأما النقل: وهو ضرب من أضرب التسهيل. أو هو: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، نحو: (قدَ افْلحَ)، فيلفظ بدال مفتوحة بعدها فاء ساكنة، وتسقط الهمزة. فإن كانت الهمزة مفتوحة فتح الساكن، أو مضمومة ضم الساكن، أو مكسورة كسر الساكن، كـ(الأرض)، و(من أسس) و(الإيمان).[١]

١٤- التخفيف: وهو عبارة عن معنى التسهيل، وعن حذف الصلات من الهاءات في (عليه) ونحوها، وعبر به غالبا عن فك الحرف المشدد القائم عن مثلين، ليكون النطق بحرف واحد من الضعفين خفيف الوزن، عاريا من الضغط، عاطلا في الخط من علامة الشد التي لها صورتان في النقط.[٢]

١٥- التشديد: وهو ضد هذا التخفيف الذي صيغ بالفك، فيكون النطق بحرف لز بموضعه فاندرج لتضعيف صيغته.[٣]

١٦- التثقيل: وهوعبارة عن رد الصلات إلى الهاءات.[٤] قال الحموي: فظهر لي أنه إنما سمي ثقيلا بالنسبة إلى الهاءات المختلسة، إذ هو أسهل على النطق.[٥]

وقال بعض علماء القراءة: التشديد والتثقيل واحد. وقطع الجعبري في الفرق، فالظاهر أن التشديد أخص، لأنه حبس محل النطق، وهو مخرج الحرف المنطوق به مشددا، والتثقيل يطلق عليه لثقله على الناطق، ويطلق أيضا على رد صلة الميم قياسا، فكل تشديد تثقيل، ولا عكس.[٦]

١٧- التتميم: قال الحموي: هو عبارة عن التثقيل، غير أنهم جعلوه مخصوصا بصلة الميمات.[٧]

١- البرهان: ٣٢٠/١ والقواعد والإشارات: ٩.

٢- التمهيد: ٥٦.

٣- التمهيد: ٥٦.

٤- التمهيد: ٥٦.

٥- القواعد والإشارات: ٥٨.

٦- القواعد والإشارات: ٥٨-٥٩.

٧- القواعد والإشارات: ٦٠ والتمهيد: ٥٦.

١٨- الفتح: هو عبارة عن النطق بالألف مركبة على فتحة خالصة غير ممالة. [١] وحده: أن يؤتى به على مقدار انفتاح الفم، أو هو عبارة عن فتح المتكلم فاه بلفظ حرف الألف. مثاله: (قال) تركب صوت الألف على فتحة القاف، وهي فتحة خالصة لا حظ للكسر فيها، معترضة على مخرج القاف اعتراضا، وحقيقته: أن ينفتح الفم بالنطق بـ(قال).[٢] ويقال له أيضا في العبارات القديمة: (الفَغْر).

١٩- الإرسال: وهو تحريك ياء الإضافة بالفتح، وعبر المتأخرون عنه بالفتح. [٣] والأول أجود، لاستغناء المعبر به عن التنصيص على محل الفتح، إذ التعبير بالإرسال يخصصه بياء الإضافة عرفا. [٤]

٢٠- الإمالة: وهي ضربان: أحدهما: الإمالة الكبرى، وهي المرادة عند الإطلاق، ويعبر عنها بالإمالة المحضة، وحدها: أن ينحى بالألف والفتحة نحو الياء والكسرة كثيرا. وذلك بأن تقرب الفتحة من الكسرة، وتكون الكسرة أقرب، والألف من الياء، وتكون الياء أقرب، من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ فيه. [٥]

والثاني: الإمالة الصغرى، ويعبر عنها بالتقليل، وبين بين، وحدها: أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسرة قليلا. فالألف والفتحة أقرب، والعبارة المشهورة في هذا: بين اللفظين، أعني بين الفتح الذي حددناه وبين الإمالة الكبرى.[٦]

ويقال للإمالة الكبرى أيضا: (البطح، والإضجاع).[٧]

٢١- التغليظ: وهو سِمَن يعتري الحرف المراد تغليظه، فيملأ الفم حال النطق والتفخيم بمعناه. [١] وعبر عنه ابن الجزري بأنه: [٢] «عبارة عن سِمَن يدخل على جسم الحرف، وامتلاء الفم بصداه».

١- إبراز المعاني: ٤٢، سراج القارئ: ابن القاصح: ٢٣ والتمهيد: ٥٧.

٢- التمهيد: ٥٧.

٣- التمهيد: ٥٧.

٤- القواعد والإشارات:٥١.

٥- التمهيد: ٥٧.

٦- البرهان: ٣٢٠/١ والتمهيد: ٥٧-٥٨ ومنجد المقرئين:١٩١.

٧- إبراز المعاني: ٤٢، التمهيد: ٥٨ والنشر: ٣٠/٢ وإتحاف فضلاء البشر: ٩٣.

٢٢- الترقيق: وهوعبارة عن ضد التغليظ، وهو: نحول يعتري جسم الحرف، فلا يملأ صداه الفم، ولا يغلقه، نحول على ضد ما قبله، وهو ضربان، أحدهما: ترقيق مفتوح، وهو يدخل على المفتوح كالإمالة بنوعيها. والآخر: ترقيق غير مفتوح، وهو يدخل على غير المفتوح كالراءات، وكل إمالة ترقيق وليس كل ترقيق إمالة، وكل فتح ترقيق وليس كل ترقيق فتحا. (٣)

٢٣- الرَوْم: وهو إذهاب أكثر الحركة، وإبقاء جزء منها حال الوقف. أو هو: عبارة عن النطق ببعض الحركات حتى يذهب معظم صوتها، فتسمع لها صويتا خفيا يدركه الأعمى بحاسة سمعه، دون الأصم. وفائدته: الإعلام بأصل الحركة، ليرتفع جهالة السامع.(٤)

٢٤- الإشمام: عبارة عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف عند الوقف من غير صوت، ويدرك ذلك الأصم، دون الأعمى، لأنه إيماء بالعضو إلى الحركة. وهو دليل على ضم الموقوف عليه، ومن ثم اختص بالمضموم والمرفوع، بينما الروم يستعمل فيهما وفي الكسر والجر. وقد يطلق ويراد به خلط حركة بحركة نحو: ﴿قِيلَ﴾ البقرة:١١، في قراءة من أشم، ويطلق ويراد به خلط حرف بحرف نحو: ﴿الصِّرَاطَ﴾ الفاتحة:٦، و﴿أَصْدَقُ﴾ النساء: ٨٧.(٥) يقول الحموي: ولم يستعمل الإشمام في الفتح ولا في النصب، خلافا لمن شذ به من أهل الأداء، واستعملها أبو بشر سيبويه في الحركات كلها.(٦)

١- القواعد والإشارات: ٥١.

٢- التمهيد: ٥٨.

٣- التمهيد: ٥٨.

٤- الكشف عن وجوه القراءات: ١٢٢/١، التمهيد: ٦٦ والنشر: ١٢١/٢.

٥- الكشف عن وجوه القراءات: ١٢٢/١، التمهيد: ٦٦ والنشر: ١٢١/٢. فكان الكسائي وهشام عن ابن عامر ورويس عن يعقوب يشمون كسرة (قيل) ضمة. السبعة: ١٤٣ والتيسير: ٧٢. وحمزة يشم صاد (الصراط) فيلفظ بها بين الصاد والزاي، ولا يضبط النقط بذلك الرسم والكتاب. السبعة: ١٠٦ والتيسير: ١٨. وكان حمزة والكسائي وخلف يقرأون بإشمام الصاد الزاي من (أصدق) وكل ما وقعت فيه الصاد بعد دال ساكنة. التيسير: ٩٧ والنشر: ٢٥/٢.

٦- القواعد والإشارات: ٥١.

والإشمام في عرف القراء يطلق باعتبارات أربعة، أحدها: خلط حرف بحرف، كما في (الصراط) و(مصيطر). والثاني: خلط حركة بأخرى، كما في (قيل) و(غيض) وأشباههما. والثالث: إخفاء الحركة، فيكون بين الإسكان والتحريك، كما في: (تأمنا على يوسف). والرابع: ضم الشفتين بعد سكون الحرف، وهو الذي في باب الوقف.[١]

٢٥- الاختلاس: هو عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعا يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن والصفة.[٢] وبمعنى الاختلاس: الاختطاف.

٢٦- السكت: عبارة عن قطع الصوت زمنا هو أقل من زمن الوقف عادة، من غير تنفس، بنية القراءة. وقُدّر مقداره بحركتين.[٣]

٢٧- الوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة. ويكون في رؤوس الآيات وأوساطها، ولا يكون فيما اتصل رسما. وأشهر أضربه: تام وكافٍ وحسن وقبيح.[٤]

والفرق بين الوقف والقطع: أن القطع عبارة عن قطع القراءة رأسا، فهو انتهاء القراءة، كالمعرض عن القراءة، أو المنتقل منها من حالة إلى حالة أخرى، ويشترط فيه أن يكون على رأس آية. بخلاف الوقف فإنه يكون على رأس الآية وعلى أبعاضها؛ لأنه بنية الاستمرار في القراءة.[٥]

٢٨- الفصل: عبارة عن مجال الألف بين همزتين التقتا، لمن له الفصل بينهما.[٦]

٢٩- الحركات: رفع ونصب وجر، وصفة النطق بكل منهن: أن تأتي بها على النصف من أمها، فاتساع كل من الحركات مؤد إلى صيرورتها حرفا، وذلك نحو قبيح، وزيادة في كلام الله تعالى. والحركات الثلاث على درجات أربع:

١- إبراز المعاني: ١٠٥.

٢- إبراز المعاني: ٤٢، سراج القارئ: ٢٤ والتمهيد: ٥٩.

٣- شرح طيبة النشر: ٤٣ و٩٨ وحق التلاوة: ٢٣.

٤- النشر: ٢٤٠/١.

٥- شرح الطيبة: ٤٣.

٦- التمهيد: ٥٤.

الأولى: الكمال، وهو النطق بالحركة على وجهها المذكور سالفا، حتى يصرفها عن ذلك صارف صحيح. الثانية: الاختلاس، وذكر بيانه. الثالثة: الإخفاء، وهو القصد إلى نقص الصوت عند النطق بحرفها. الرابعة: الروم.

وهل لمقدار ما يبقى من حركته حكم الكمال، أو أقل؟ على قولين: الأول: إيماء، والثاني: أن له حكم الكمال، والثاني أصح.[١]

٣٠- السكون: وينقسم إلى حي وميت. فالميت: هو مخصوص بالألف، والواو إذا انضم ما قبلها، والياء إذا انكسر ما قبلها، والألف الفتح لا يفارقها، وسمي ميتا: لعدم استعداد الناطق لهما.

والحي: يتفاضل بتفاضل طبع الحرف وصفته في القوة والضعف، كما أن سكون الحلقية أقوى ظهورا من سكون الشفهية، وكما أنه إذا وقف على الساكن بالقلقلة كان حياة له، بخلاف الوصل، لامتناع القلقلة فيه.

فالحاصل أن الحي: ما كملت ضديته لنقيضه، وهو الحركة. فيجب اعتماد القارئ عليه ليظهر صيغته، ويبرز حليته، فإن وصله بغيره، بيّنه بما يستحقه من صفاته القائمة بذاته.[٢]

٣١- اللحن: يستعمل في الكلام على معان، قيل هي ستة: اللغة والغناء والفطنة والتعريض والمعنى والخطأ في الإعراب.

فاللحن: اللغة، ومن ذلك: لحن الرجل بلحنه، إذا تكلم بلغته. ومنه قول عمر: (تعلموا الفرائض والسنة واللحن) أي: اللغة.

واللحن: الفطنة، يقال: رجل لحِن، أي: فطن. ورجل لاحن عارف بعواقب الكلام، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: « لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض » [٣] أي: أقوى وأفطن لها، وأشد انتزاعا. وقيل اللحَن بالفتح الفطنة، وبالسكون الخطأ.

١- القواعد والإشارات: ٥٣.

٢- المصدر السابق: ٥٤ -٥٥.

٣- صحيح البخاري: ٩٥٢/٢ رقم (٢٥٣٤) باب من أقام البينة بعد اليمين، ومسلم ١٣٣٧/٣ رقم (١٧١٣) باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة.

واللحن: الضرب من الأصوات الموضوعة، وهو مضاهاة التطريب، كأنه لاحن ذلك بصوته، أي: شبهه به، ويقال منه: لحَّن في قراءته إذا طرب فيها، وقرأ بألحان.[١]

واللحن: الميل والتعريض، يقال: لحن له يلحن لحنا، قال له قولا يفهمه عنه ويخفى على غيره، لأنه يميله بالتورية عن الواضح المفهوم، ومنه يقال: لَحِن الرجل: إذا صرف الكلام عن وجهه، ومنه: عرفت ذاك في لحن قوله، أي: في ما دل عليه كلامه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ مُحَمَّد: ٣٠، قيل: لحن القول، أي: من ميله في كلامه.[٢] وكان رسول اللهﷺ بعد نزول هذه الآية يعرف المنافقين إذا سمع كلامهم، يستدل على أحدهم بما ظهر له من لحنه، أي: من ميله في كلامه. وهذا المعنى يشترك مع المعنى السابق وهو الفطنة.

واللَّحْن: المعنى والفَحْوَى، كقوله تعالى: ﴿ولَتَعْرِفنَّهُم في لَحْنِ القول﴾ مُحَمَّد: ٣٠، أَي: في فَحْواه ومعناه، على قول، وهو وجه آخر من وجوه تفسير الآية.

واللحن: الخطأ في الإعراب ومخالفة الصواب، يقال: لحَن يلحَن لحْنا ولحونا، إذا ترك الصواب. وبه سمي الذي يأتي بالقراءة على ضد الإعراب لحانا، وسمي فعله: اللحن؛ لأنه كالمائل في كلامه عن جهة الصواب، والعادل عن قصد الاستقامة، قال أبو زيد: فزت بقدمي معرب لم يلحن. وهذا المعنى كثيرا ما يرد عند أصحاب هذا العلم.[٣] وهذا اللحن ضربان:

اللحن الجلي: وهو خطأ يطرأ على الألفاظ فيخل بموازين القراءة ومقاييس التلاوة، وقوانين اللغة والإعراب، سواء ترتب عليه إخلال بالمعنى أم لا. فهو إما أن يخل بالمعنى والعرف، أو يخل بالعرف دون المعنى. وهذا قد يكون في بنية الكلمة وحروفها التي تتركب منها، كأن يبدل القارئ حرفا بآخر، فيبدل الذال زايا والثاء سينا، وقد يكون

١- لسان العرب: ٣٧٩/١٣-٣٨٠ والتمهيد: ٧٥.

٢- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: ٢٥٢/١٦-٢٥٣.

٣- لسان العرب: ٣٧٩/١٣ والتمهيد: ٦١_٦٢.

في حركات الكلمة سواء في أولها أو وسطها أو آخرها، كأن يبدل الكسرة فتحة أو بالعكس، أو الفيحة سكونا أو بالعكس، أو نحو ذلك.

مثل من يضم التاء من قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة: ٧، أو يكسرها. أو من يفتح التاء في نحو قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ﴾ المائدة: ١١٧، ومثل هذا اللحن مخل بالمعنى والعرف، وكمن يكسر الدال من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الفاتحة: ٢، فهذا مخل بالعرف دون المعنى. وهذا اللحن بنوعيه حرام باتفاق، معاقب عليه صاحبه إن تعمده. وسمي جليا لجلاله وظهوره.

اللحن الخفي: وهو خطأ يعرض للألفاظ فيخل بقواعد التجويد والأداء، ولكن لا يخل باللغة والإعراب، ولا بالمعنى، فهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف، وذلك كإظهار ما يجب إدغامه أو إخفاؤه، وترقيق ما يجب تفخيمه، ومد ما يتعين قصره وبالعكس، والوقف على الكلمة المتحرك آخرها بالحركة من غير روم، ونحو ذلك. وسمي خفيا لأنه لا يدكه إلا القراء ومن علم أحكام التلاوة.

وهذا النوع من الإخلال قال بعض العلماء: لا يترتب عليه عقاب شديد، وإنما فيه خوف العتاب الشديد، وقال آخرون: تحرم هذه المخالفات، وإن كانت لا تخل بالمعنى؛ لأنها تؤدي إلى ذهاب رونق اللفظ وحسنه. وذهب بعض علماء القراءة إلى أن اللحن الخفي هو عدم إحكام التلاوة وترك الإتيان بها في أدق صورها، كإنقاص الغنة عن مقدارها، والمبالغة في الترقيق أو التفخيم أو المد عن حد كل منها، ونحو ذلك. [١]

المبحث الثاني

نزول القرآن على سبعة أحرف

أولا. حديث نزول القرآن على سبعة أحرف:

لقد صح عن رسول الله ﷺ من طرق مختلفة زادت على الأربعين طريقا، وبألفاظ متقاربة ومعان متفقة، بلغ الصحيح منها أكثر من ثلاثين سندا، رواها أصحاب الكتب الستة وغيرهم، عن عدد كبير من الصحابة، عد منهم السيوطي واحدا وعشرين

١- إبراز المعاني: ٧٤٣، التمهيد: ٦٢-٦٣ وأحكام قراءة القرآن الكريم: الحصري: ٢٦-٢٧.

صحابيا هم: أبي بن كعب، وأنس، وحذيفة ابن اليمان، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسليمان بن صرد، وابن عباس، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وعمر بن الخطاب، وعمرو بن أبي سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأبو بكرة، وأبو جهم، وأبو سعيد الخدري، وأبو طلحة الأنصاري، وأبو هريرة، وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري ﷺ أجمعين.[١] ومن هذه الأحاديث الصحيحة التي تدل على نزول القرآن على سبعة أحرف:

١ـ أخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف». زاد مسلم: «قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة في الأمر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال ولا حرام».[٢]

٢ـ أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أيضا أن عمر بن الخطاب ﷺ قال: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة، لم يقرئنها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه –أو بردائي– فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت، فإن رسول الله قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ لعمر: أرسله، فأرسله عمر، فقال لهشام: اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه».[٣]

١– الإتقان: ١٣١/١.جمع هذه الأحاديث ورتبها وحقق طرقها د. عبد الصبور شاهين في كتابه القيم (تاريخ القرآن).

٢– الجامع الصحيح: البخاري رقم (٣٠٤٧) في بدء الخلق (ذكر الملائكة) ومسلم : برقم (٨١٩) في صلاة المسافرين (بيان أن القرآن على سبعة أحرف).

٣– البخاري: ٢٢٦/٣، رقم (٦٥٣٧) في استتابة المرتدين (ما جاء في المتأولين) وأيضا رقم (٤٧٠٥) و(٤٧٥٤) و(٦٥٣٧) ومسلم ٥٦٠/١، رقم (٨١٨) في صلاة المسافرين (بيان أن القرآن على سبعة أحرف).

٣ـ أخرج مسلم عن أبيّ بن كعب ﷺ قال: «كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله، فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأا، فحسن النبي شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول اللهﷺ ما قد غشيني ضرب في صدري، ففضت عرقا، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقا، فقال لي: يا أبي: أُرسِل إليّ أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه: أن هون على أمتي، فرد إليّ الثانية: اقرأه على حرفين، فرددت إليه: أن هون على أمتي، فرد إليّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف، ذلك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها، فقلت: اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليّ الخلق كلهم حتى إبراهيمﷺ ».[١]

وما حصل لسيدنا أبيّ بن كعب هو من الخواطر التي لا يكون لها أثر باق، ولا عمل دائم، وإنما هي من الخواطر الطارئة التي يشوش بها الشيطان على قلوب المؤمنين، لكنها سرعان ما تزول، وكل البشر معرض له، هو كما يقول القرطبي من قبيل ما قال فيه النبي ﷺ حين سألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال: « أَوَقد وجدتموه ؟، قالوا: نعم، قال: ذلك صريح الإيمان ».[٢] وكان قبل معرفته بنزول القرآن على سبعة أحرف فلما علم اطمأنت نفسه إليه.

٤- أخرج مسلم عن ابن أبي ليلى عن أبيّ بن كعب ﷺ أن النبي كان في أضاة بني غفار قال: فأتاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه ثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن

١- صحيح مسلم: ٥٦١/١، برقم (٨٢٠) صلاة المسافرين، وروى الطبري في تفسيره أن القراءتين كانتا في سورة النحل.
٢- صحيح مسلم:١١٩/١ رقم (١٣٢) كتاب الإيمان باب بيان الوسوسة في الإيمان، وتفسير القرطبي: ٦٧/١.

الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا».[١]

٥- روى الترمذي عن أبيّ بن كعب ﷺ قال: لقي رسول اللهﷺ جبريل عند أحجار المروة فقال الرسول ﷺ لجبريل: « إني بعثت إلى أمة أميين، فيهم الشيخ الفاني، والعجوز الكبيرة، والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط، قال: يا مُحَمَّد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف »، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح. وله ألفاظ أخرى.[٢]

ومثل هذا العدد الكبير الذي يروي الحديث بطرقه الكثيرة يفيد أن نزول القرآن على سبعة أحرف ثابت بالتواتر، وبطريق قطعي لا يقبل الشك. يدعم ذلك أيضا ما رواه أبو يعلى في مسنده الكبير أن عثمان ﷺ قال يوما وهو على المنبر: «أذكر الله رجلا سمع النبي ﷺ قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف، لما قام، فقاموا حتى لم يحصوا، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف، فقال عثمان ﷺ: وأنا أشهد معهم».[٣] وقوله: (فقاموا حتى لم يحصوا) يعني أن الذين نقلوه عن رسول الله ﷺ عدد كبير تجاوز العدد المطلوب توفره لتحقق التواتر.

وقول البعض بأن حديث الأحرف السبعة لم يتواتر إلا في عصر الصحابة، وشرط التواتر توافر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من الطبقات، يصح لو اعتبرنا دلالة وطريق ورود كل رواية بمفردها، لكن بعد ضم الروايات بعضها إلى بعض يثبت لها التواتر المعنوي، لاتفاقها في المعنى.[٤]

---

١ - صحيح مسلم:٥٦٢/١ برقم (٨٢١) وصحيح ابن حبان: ١٣/٣ برقم (٧٣٨).

٢- سنن الترمذي: ٢٦٣/٤ باب (ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف) ومسند أحمد: ٤٠٠/٥.

٣- مسند أبي يعلى: ١٥٣/١ ، مجمع الزوائد: ٣١٦/٧ وكنز العمال: ٤٨٢٤/٢ .

٤- يقول الشيخ الزرقاني بعد أن نقل عن أبي عبيد تواتر هذا الحديث:«كأنك خبير بأن من شروط التواتر توافر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية، وهذا الشرط إذا كان موفورا هنا في طبقة الصحابة كما رأيت، فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخرة». مناهل العرفان: ١٨٣/١.

ونص على تواتر حديث الأحرف السبعة أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) في (فضائل القرآن)،[١] وأبو شامة في (المرشد الوجيز)،[٢] والزركشي في (البرهان في علوم القرآن)،[٣] وابن الجزري في (النشر)[٤] وغيرهم. وحكى أبو عمرو الداني الإجماع على صحة خبر الأحرف السبعة، حيث إنه بعد أن نقل طرفا من روايات الأحرف السبعة قال: «فيما ذكرنا من طرف هذا الخبر المجمع على صحته».[٥] وعلى هذا فإن تشكيك البعض في ثبوت حديث نزول القرآن على سبعة أحرف لا سند له، ولا يستقيم مع منهج البحث العلمي، لأنه تشكيك في أمر قطعي.[٦]

ثانيا . سبب نزول القرآن على سبعة أحرف:

أ– حال اللغة عند نزول القرآن:

نزل القرن بلغة العرب كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ يوسف: ٢، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ إبراهيم:٤، وكانت اللغة العربية وقت نزول القرآن تتألف من لهجات متباينة في بعض الظواهر الصوتية والمفردات، وتتميز بخصائص على ألسنة كل قبيلة من العرب، وتتفق فيما وراء ذلك من خصائص اللغة، وقد سميت هذه اللهجات – تسامحا – لغات .

والسبب في هذا التمايز اللهجي بين القبائل العربية يرجع إلى طبيعة الحياة التي يعيشها العرب آنئذ، ومن أبرز أسباب هذا التمايز ما يأتي:

١– حياتهم الاقتصادية، فرضت عليهم أن يقطنوا حيث الكلأ والماء، مما حدد لكل قبيلة منطقة تقطنها وتسيطر عليها، وتبعدها عن الاختلاط بغيرها.

٢– سيطرة الروح القبلية والنزاعات بين القبائل كانت تحول دون التقارب بينهم.

١– فضائل القرآن: ٣٣٩ .

٢– المرشد الوجيز: ٨٧.

٣– البرهان: ٢١٢/١ .

٤– النشر: ٢١/١ .

٥ – الأحرف السبعة: الداني: ٢٥.

٦– ينظر للتفصيل: تاريخ القرآن: د.عبد الصبور شاهين:٧.

٣- الحالة الثقافية المتمثلة بقلة التعلم، وعدم وجود الكتب، وقلة الكاتبين، حال دون التقارب اللغوي والتأثر والتأثير.

٤- صعوبة التنقل، وبدائية وسائل المواصلات، أدى إلى وجود حواجز بين القبائل، وحال دون التقارب والتواصل بين القبائل العربية، سوى في مواسم وأوقات محدودة ومتباعدة، مثل مواسم التجارة والحج ونحوهما.

كل هذا كان سببا في أن يكون لكل قبيلة لهجة تميزها عن غيرها من لهجات القبائل العربية الأخرى، في الوقت الذي كانت فيه تلك اللهجة تشترك مع لهجات القبائل الأخرى في خصائص عدة، فكانت هناك لهجة الحجاز-مكة والمدينة- ولهجة قريش، وهذيل، وتميم، وطئ، وأسد، وقيس، ونجد، ونجران، وهجر، وغيرها. ومع ذلك التمايز فانه لم يكن بالأمر الذي يطغي على وجوه الاتفاق والتقارب، ولا يحول دون تفاهم الناطقين بتلك اللهجات.[١]

ب- سبب نزول القرآن على سبعة أحرف:

نزل القرآن الكريم والعرب -كما بينا- متباعدون في المحال والمقامات، لكل منهم لهجة دلت بها ألسنتهم، وفحوى جرت عليها عاداتهم.[٢] فأنزله تبارك اسمه بسبعة أحرف توسعة على عباده، ورحمة بهم، وتخفيفا عنهم، لعلمه بما هم عليه من اختلاف اللغات، واستصعاب مفارقة كل فريق منهم الطبع والعادة في الكلام إلى غيره، فخفف تعالى عنهم، وسهل عليهم، بأن أقرهم على مألوف طبعهم، وعادتهم في كلامهم،[٣]

يدل على ذلك الخبر الذي رواه أبيّ بن كعب ﷺ حينما لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال لجبريل: « إني بعثت إلى أمة أميين، فيهم الشيخ الفاني، والعجوز الكبيرة، والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط، قال: يا مُحَمَّد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف

١- اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٣٧. ٤٩ وعلوم القرآن الكريم: د. غانم قدوري: ١٢١-١٢٢ وينظر: المزهر: السيوطي: ٢٠٩/١-٢١٢ .

٢- المرشد الوجيز: أبو شامة: ١٢٨.

٣ - الأحرف السبعة: أبو عمرو الداني: ٣١.

»،[١] وقوله ﷺ حينما أمره الله أن يقرأ القرآن على حرف، فقال: أن هون عن أمتي، فأمره أن يقرأ القرآن على سبعة أحرف. وفي رواية: رب خفف على أمتي.[٢]

والذي يرجحه بعض الباحثين أن رسول اللهﷺ تلقى القرآن بنطق يماثل نطق قريش، وتلاه على الناس بذلك،[٣] ويستدلون على ذلك بأمور منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ إبراهيم: ٤، ولسان رسول الله ﷺ لسان قريش.

٢- ما رواه كعب بن مالك عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: « سمع عمر رجلا يقرأ هذا الحرف: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِينٍ﴾ يوسف:٣٥، فقال له عمر: من أقرأك هذا؟ قال: ابن مسعود، فقال عمر: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِينٍ﴾ !! ثم كتب إلى ابن مسعود ﷺ (حين كان يقرئ الناس في الكوفة): سلام عليك: أما بعد: فإن الله تعالى أنزل القرآن، فجعله قرآنا عربيا مبينا، وأنزل بلغة هذا الحي من قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل».[٤]

٣- روى أبو بكر السجستاني أن عمر بن الخطاب قال لدى جمع القرآن في عهد أبي بكر ﷺ: «لا يملين في المصاحف إلا غلمان قريش». وأن ابن مسعود قال: «لا يكتب المصاحف إلا مضري ». قال ابن أبي داود: هذا من أجل اللغات.[٥]

٤- أخرج البخاري عن أنس عن عثمان رضي الله عنهما لدى تكليفه اللجنة لاستنساخ المصاحف: « فأمر عثمان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوا المصاحف، وقال لهم: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإن القرآن أنزل

١- الجامع:٤/٢٦٣ باب (ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف) قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح. وله ألفاظ أخرى ومسند أحمد: ٥/٤٠٠.

٢- صحيح مسلم: ١/٥٦١، برقم (٨٢٠) صلاة المسافرين.

٣- المرشد الوجيز: ٩٥.

٤- كنز العمال: المتقي الهندي: رقم(٤٨١٣) وفتح الباري: ٩/٣٧ وقال أخرجه ابن عبد البر من طريق أبي داود بسنده.

٥- المصاحف: أبو بكر ابن أبي داود السجستاني :١١و ١٣٥ .

بلسانهم ». وفي رواية: «وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ».[١]

فكان أهل مكة أقدر على مماثلة نطق النبي ﷺ للقرآن، وغيرهم متفاوتون في ذلك، بحسب قرب لغاتهم أو بعدها عن لغة أهل مكة، فنشأت عندئذ مشكلة عدم قدرة بعض الناس على مماثلة نطق القرآن نطقا يطابق تمام المطابقة نطق النبي ﷺ، لاعتياد ألسنتهم نطق الألفاظ والحروف بلهجات قبائلهم، واعتيادهم على مفردات وأصوات يتميزون بها، ويختلفون فيها عن نطق أهل مكة، وليس من السهل الانتقال السريع من لهجاتهم إلى غيرها، وتحويل ألسنتهم عما اعتادت عليه، فكان من رحمة الله وتيسيره على خلقه أن أمر رسوله أن يقرئ الناس بلغاتهم، ورخص لهم أن يقرأوا بما اعتادت ألسنتهم عليه، بحسب بيان النبي ﷺ ذلك لهم، فيسهل أمر قراءة القرآن عليهم دون لحن، ولا يقعون في المحظور.[٢]

ويرى بعض العلماء أن هذه الرخصة ظهرت في المدينة، وأن النبي ﷺ لم يقل بها إلا وهو في المدينة، لأن تلك المشكلة اللغوية لم تظهر بصورة واضحة إلا بعد الهجرة، حين دخل في الإسلام أفراد من مختلف القبائل العربية،[٣] يشهد لهذا ما رواه مسلم عن أبيّ بن كعب: «أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، قال: فأتاه جبريل عليه السلام فقال له: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك على حرف...الحديث».[٤] وهي بالمدينة.

ثالثا– معنى الأحرف السبعة:

١– صحيح البخاري: رقم(٤٦٩٩) باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب. و٦/٢٢٤، برقم (٣٣١٥) و(٤٧٠١) و(قال القاضي أبو بكر الباقلاني:« معنى قول عثمان أنه أنزل بلسان هذا الحي من قريش، أي: معظمه وأكثره نزل بلغتها، ولم تقم حجة قاطعة على أن القرآن بأسره نزل بلغة قريش، بل ثبت أن فيه همزا، وقريش لا تهمز، وثبت فيه حروفا وكلمات بغير لغة قريش، ويجزئ من الدليل قوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف : ٣] ولم يقل قرشيا». نكت الانتصار لنقل القرآن: ٣٨٥. وكذا قاله الداني، الأحرف السبعة: ٦١.

٢– تأويل مشكل القرآن: ٣٩–٤٠.

٣– فتح الباري: ابن حجر: ٩/٢٨ ولطائف الإشارات: القسطلاني: ١/٣٥ واللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الراجحي: ٦٨ وعلوم القرآن :١٤٠.

٤– الأضاة: بوزن الحصاة، بفتح الهمزة الغدير، والماء المستنقع من سيل وغيره، وكانت بموضع من المدينة النبوية ينسب إلى بني غفار، لنزولهم عنده. ينظر: لسان العرب: ١٤/٣٨ مادة أضا. والحديث في صحيح مسلم برقم: (٨٢١) كتاب الصلاة (بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف).

أولى العلماء حديث الأحرف السبعة اهتماما كبيرا، سواء في تخريجه أو في معناه، لأنه يمثل الأساس في القراءات القرآنية.

وقد اختلفوا في المراد بالأحرف السبعة وتعيينها اختلافا كثيرا، حتى ذكر القرطبي أن الناس اختلفوا في السبعة على خمسة وثلاثين قولا.[١] وقال السيوطي: «اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولا».[٢] وسبب هذا الاختلاف مردّه إلى أن الحديث لا يحدد معنى الأحرف السبعة التي نزل عليها، حيث: «لم تتعين هذه السبعة بنص من النبي ﷺ، ولا بإجماع من الصحابة».[٣] بيد أن الذي عليه العلماء هو كما قال الزهري: « بلغني أن تلك الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحدا، لا يختلف في حلال ولا حرام ».[٤]

وسأقتصر على ذكر الأقوال التي لها حجة معتبرة، وأستبعد كل رأي لا يستقيم مع الروايات الصحيحة الواردة فيه، أو لا يستند على منقول صحيح، أو يحصر الأحرف السبعة في سبعة من وجوه المعاني المختلفة، والأقوال المتداخلة مع غيرها.

الحرف في اللغة:

قبل بيان أقوال العلماء في معنى الأحرف السبعة يلزم تحديد المراد بلفظ (حرف) لغويا، إذ هو من الألفاظ المشتركة، كي يتسنى توجيه الآراء:

الأحرف: جمع حرف في الجمع القليل، مثل فلس وأفلس ورأس وأرؤس، والحرف يطلق على معان كثيرة أتى عليها اللغويون، منها:

أن الحرف من كل شيء: طرفه وشفيره وحده. ومن الجبل: أعلاه المحدد. والحرف: الوجه. والحرف واحد حروف التهجي. وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. وله معان أخرى. [٥]

١- الجامع لأحكام القرآن: ٤٢/١.

٢- الإتقان: ١٣١/١ وقد نقل تلك الأقوال جميعا.

٣- البرهان: ٢١٢/١ .

٤- صحيح مسلم: ٢٠٢/٢ نقله من قول محمد بن مسلم الزهري ت ٢١٤هـ .

٥- ينظر: غريب الحديث: أبو عبيد: ١٠٥/٤، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٩٣٨/١ والقاموس المحيط: مادة حرف، ولسان العرب:٤١/٩. مادة حرف.

وعلى هذا يمكن أن يرجع سبب تسمية القراءة حرفا إلى أحد أمرين، فقد يراد به:

١- الوجه، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ الحج:١١، فالمراد بالحرف ههنا: الوجه الذي تقع عليه العبادة، وهو أن يعبده على السراء دون الضراء، أو على شك، أو على غير طمأنينة من أمره، أي: لا يدخل في الدين متمكنا. ولو عبد الله تعالى في كل أحواله لم يكن عبده على حرف. ومن هنا جاء سبب تسمية هذه الأوجه المختلفة من قراءات القرآن أحرفا، على معنى أن كل شيء منها وجه على حدته غير الوجه الآخر.[١] وهكذا طرفه وشفيره وحده، فهو وجهه ووجهته.

٢- حرف التهجي توسعا، لأن الحرف واحد حروف التهجي، وأن العرب قد جرت عادتهم في كلامهم أنهم يسمون الشيء توسعا باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره، أو كان كسبب منه وتعلق به بضرب من التعلق، فيسمون الجملة باسم البعض منها، وهكذا القراءة سميت حرفا على طريق السعة كنحو ما جرت عليه عادة العرب، وإن كانت كلاما كثيرا، من أجل أن منها حرفا قد غير نظمه، أو كسر أو قلب أو غيرها من وجوه الاختلاف، ألا ترى أنهم يسمون القصيدة قافية إذ كانت القافية منها. وكذا يسمون الرسالة على نظامها، والقصة بأسرها، والخطبة بكمالها، والقصيدة كلها كلمة، إذ كانت الكلمة منها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرائيلَ بِمَا صَبَرُوا ﴾ الأعراف: ١٣٧، وهو يريد بالكلمة ههنا قوله في القصص: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ، وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ القصص:٥-٦. وقال: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ الفتح: ٢٦، قال مجاهد: الكلمة: لا إله إلا الله. فسمى هذه الجملة كلمة توسعا، إذ كانت الكلمة منها، فكذلك خاطب العرب وسائر الناس بتسمية القراءة حرفا لما يستعملونه في لغتهم، وما جرت به عادتهم في منطقهم.[٢]

١- الأحرف السبعة: الداني: ٢٨.

٢- الأحرف السبعة: الداني: ٢٨-٣٠.

إتجاهات العلماء في تفسير الأحرف السبعة:

لم يتفق العلماء على معنى معين للأحرف السبعة، وإنما تعددت آراؤهم في المعنى الاصطلاحي لها، إلا أنه يمكن حصر المذاهب الرائجة في اتجاهين عامين:

الاتجاه الأول: ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد:

ذهب بعض العلماء إلى أن المراد بالسبعة السعة والتيسير، وليس المراد حقيقة العدد العدد؛ لأن العرب يطلقون لفظ السبعة على إرادة الكثرة في الآحاد، والسبعين في العشرات، والسبعمائة في المئين، ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر، قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ البقرة: ٢٦١، و ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ التوبة: ٨٠، وقال ﷺ في الحسنة: إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، وأنه جرى كالمثل في التعبير عن التكثير لا حصرا في هذا العدد. وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب، من حيث أن الله تعالى أذن لهم في ذلك. (١)

ونسب السيوطي هذا الرأي إلى القاضي عياض بقوله: «وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه».(٢) ويبدو أن هذه النسبة فيها نظر.(٣)

وأجاب ابن الجزري عن هذا الرأي بقوله:(٤) «وهذا جيد لولا أن الحديث يأباه، فانه ثبت في الحديث من غير وجه أنه لما أتاه جبريل بحرف واحد قال له ميكائيل: استزده. وانه سأل الله تعالى التهوين على أمته، فأتاه على حرفين، فأمره ميكائل بالاستزادة، وسأل الله التخفيف، فأتاه بثلاثة، ولم يزل كذلك حتى بلغ سبعة أحرف. وفي حديث

١- النشر : ١/١٥-١٦ وينظر المرشد الوجيز : ٩٩ .

٢- الإتقان : ١/١٣١ .

٣-علق أستاذنا د. غانم قدوري على هذه النسبة للقاضي عياض بقوله: ولم أجد في كتاب (إكمال المعلم بفوائد مسلم) للقاضي عياض ما يفهم منه أن القاضي يجنح إلى هذا القول، ونص كلامه هناك:

«قيل: هو توسعة وتسهيل»، ونقل النووي كلام القاضي في شرحه لصحيح مسلم. علوم القرآن: ١٣٠ هامش وإكمال المعلم له نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف ببغداد، وينظر شرح صحيح مسلم للنووي: ٥/٩٩-١٠٠.

٤- النشر : ١/١٦ .

أبي بكرة: فنظرت إلى ميكائيل فسكتْ، فعلمت أنه قد انتهت العدة . فدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره».

وعقب السيوطي[١] عليه بقوله: «ويرده ما في حديث ابن عباس في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: أقرأني جبريل على حرف، فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف. وفي حديث أبيّ عند مسلم: إن ربي أرسل إليّ أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه، أن هون على أمتي، فارسل إليّ أن اقرأ على حرفين، فرددت إليه، أن هون على أمتي فأرسل إليّ أن اقرأه على سبعة أحرف .. ثم قال: فهذا يدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره ». وعليه فان الرأي الذي تعضده الأدلة الصريحة أن العدد (سبعة) وهو ما بين الستة والثمانية، مراد حقيقة.

الاتجاه الثاني: المراد حقيقة العدد سبعة والحصر فيه:

واختلف أصحاب هذا المذهب في تعيين السبعة ومعناها على أقوال عدة أشهرها:

القول الأول: إن المراد بالأحرف السبعة وجوه ترجع إلى كيفية النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة، ومد وقصر، وتشديد وتخفيف، وتليين، وتحقيق،[٢] وهذا مردود لجملة أمور:

١. إنه غير منحصر في سبعة.

٢. إن هذه الأوجه ترجع في حقيقتها إلى نوع واحد، هو اختلاف اللهجات وكيفية النطق بها.

٣. إنها لا تشمل القراءات التي ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالتقديم والتأخير، أو الإبدال، أو النقص والزيادة ونحو ذلك.[٣] وقد ثبت بالروايات الصحيحة أن من الأحرف ما يرجع إلى ذلك.

القول الثاني: إنها سبعة ألفاظ مختلفة لفظا متفقة معنى، ترد على اللفظ الواحد.

١- الإتقان: ١/١٣١-١٣٢.

٢- الإتقان: ١/١٣٣.

٣- مناهل العرفان: ١/ ٢١٩ . ٢٢٠.

أي إن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه من الألفاظ المختلفة في النطق المتفقة في المعنى تتوارد على الكلمة الواحدة نحو: هلم، وأقبل، وتعال، وإليّ، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك، مما تختلف فيه الألفاظ وتتفق فيه المعاني.[١]

وهذا القول منسوب لعدد من العلماء من أهل الفقه والحديث منهم عبد الله بن وهب (ت١٩٧هـ)، وسفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ)، وابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، وأبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد الطحاوي (ت٣٢١هـ)، ونسبه بعضهم لأكثر العلماء.[٢]

وقالوا: إنما كان ذلك رخصة، لمَّا كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد، لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ، ثم نسخ بزوال العذر وتيسر الكتابة والحفظ.[٣] وذهب الطبري إلى أن عثمان رضى الله عنه قد جمع الناس على حرف واحد، وأن الأحرف الستة الأخرى قد ذهبت.[٤]

وضعف ابن عطية (ت٥٤٣ هـ) هذا القول.[٥] ورده عدد من العلماء[٦].

القول الثالث: إنها سبع لغات متفقة في المعنى، متفرقة في القرآن.

وبه قال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، وأبو حاتم سهل بن مُحَمَّد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، وأبو العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب (ت٢٩١هـ)، وأبو منصور مُحَمَّد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، وصححه البيهقي في الشعب، واختاره ابن عطية والأبهري، واقتصر عليه الفيروز آبادي في القاموس، وآخرون.[٧]

١- جامع البيان: ١/ ٢٥ والإتقان ١/ ١٣٤.

٢- ينظر التمهيد: ٦/ ١٧، المرشد الوجيز: ١٠٥. ١٠٦، الجامع لأحكام القرآن:١/٥٩ والبرهان:١/٢٢٠ والقواعد والإشارات: ٢٧ واختاره من المعاصرين: أبو شهبه: المدخل لدراسة القرآن: ٢٧٩ ومناع قطان: مباحث في علوم القرآن: ١٧٣.

٣- الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٥٩-٦٠. نقله عن الطحاوي.

٤- جامع البيان: ١/٢٨.

٥- مقدمة تفسير ابن عطية: ٦٤ ٢.

٦- ينظر: الإتقان: ١/ ١٣٤ ومناهل العرفان: ١/ ٢٢١.

٧- فضائل القرآن: أبو عبيد: ٣٣٩، تهذيب اللغة: ١٣/٥، المرشد الوجيز:٩١، الجامع لأحكام القرآن:١/٦٠، الإتقان: ١/١٣٥ واللسان: واللسان: مادة حرف، ومناهل العرفان:١/٢٢٦.

وقالوا: ليس معنى تلك السبعة أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه. وإنما المراد أنه نزل على سبع لغات من لغات العرب متفرقة في جميع القرآن. [١]

يقول أبو عبيد:[٢] « سبعة أحرف، يعني: سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا ما لم يسمع به قط، ولكن نقول هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللغات، ومعانيها –مع هذا– كله واحدة ». ويقول السجستاني: « نزل بلغة قريش وهذيل وتميم والأزد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر ».[٣] وقيل في عد القبائل غير ذلك.

القول الرابع: إنها سبعة أوجه من الاختلاف في القراءات.

وعمدة أصحاب هذا القول استقراء وجوه القراءات المنقولة، بالنظر فيها وتمييزها، ثم تصنيفها في سبعة أنواع، فجعلوا كل نوع يقابله أحد الأحرف، تبعا لتناسب ومماثلة وجوه الاختلاف بين القراءات المنقولة.

ويُعد ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، من أوائل من أعتمدوا هذا المذهب، ثم تابعه كثير، ولا سيما علماء القراءات، ومنهم: القاضي أبو بكر مُحَمَّد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، [٤] وأبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، وأبو الفضل أحمد بن بندر الرازي العجلي (ت٤٥٤هـ)، [٥] وابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، ولم يتفق هؤلاء على وجه محدد في التصنيف، ومن أمثلة تصنيفاتهم للأحرف السبعة.

تصنيف ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ):

١- فضائل القرآن : أبو عبيد: ٣٣٩.

٢- غريب الحديث: أبو عبيد: ١٥٩/٣ .

٣- الإتقان: ١٣٥/١ .

٤- نكت الانتصار: ١٢٠-١٢٢ .

٥- هو عبد الرحمن بن احمد بن بندار العجلي ، مقرئ محدث ثقة له كتاب (اللوامح) في القراءات، ورد اسمه في الإتقان (اللوائح) وهو تحريف. ومنه نسخة خطية في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، هامش المحقق لمناهل العرفان:١٩٩/١. وينظر: النشر: ٣٧/١ والإتقان: ١٣٣/١. وقال الحافظ في الفتح: وقد أخذ الرازي كلام ابن قتيبة ونقحه.

قال ابن قتيبة: [١] وقد تدبرت وجوه الاختلاف في القراءات فوجدتها سبعة:

١- ما يتغير حركته، ولا يزول معناه ولا صورته، مثل: ﴿ وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾ البقرة: ٢٨٢، بفتح الراء وضمها.[٢]

٢- ما يتغير بالفعل، مثل: (بَاعَدَ) و﴿ بَاعِدْ ﴾سبأ:١٩، بلفظ الماضي والطلب.[٣]

٣- ما يتغير بالنقط، مثل: ﴿ نُنْشِزُهَا﴾ البقرة:٢٥٩، بالزاي، و(نَنْشُرُها) بالراء.[٤]

٤- ما يتغير بإبدال حرف قريب المخرج من الآخر مثل: ﴿وطلح منضود ﴾ الواقعة: ٢٩، و(وطلع منضود)[٥] بالحاء والعين المهملتان .

٥- ما يتغير بالتقديم والتأخير، مثل: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ قّ:١٩، وقرئ: (وجاءت سكرة الحق بالموت).[٦]

٦- ما يتغير بالزيادة والنقصان، مثل: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى ﴾ الليل:٣، وقرئ: (والذَّكرِ والأنثى)[٧] بنقص لفظ: (وما خلق) .

٧- ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة ترادفها، مثل: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ القارعة: ٥، و(كالصوف المنفوش) [٨] .

تصنيف ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ):

يقول ابن الجزري: [١] إني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها، وذلك:

١- تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة: ٣٦-٣٨ .

٢- قرأ ابن محيصن وابن كثير والبصريان: (ولا يُضارُ) بالضم، وقرأ أبو جعفر: (ولا يضارْ) بسكون الراء، وقرأ الباقون: (ولا يضارَّ) بالفتح فيها. التقريب: ٩٦ . .

٣- قرأ يعقوب: (باعَدَ) بالماضي مع الرفع في (ربنا)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام: (بَعِّدْ) بالطلب مع حذف الألف. وقرأ الباقون: (باعِدْ) بالطلب مع الألف. التيسير:١٣٩والتقريب: ١٦٢وتأويل مشكل القرآن:٤١.

٤- قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وأبو جعفر (نُنْشِزُها) بالراء المهملة والباقون بالزاي. التيسير:٦٢ والتقريب : ٩٧ .

٥- قرأها سيدنا علي بن أبي طالب ﷺ، تأويل مشكل القرآن : ٣٧ .

٦- قرأها سيدنا أبو بكر الصديق ﷺ، فضائل القرآن: أبو عبيد : ٣١٣ .

٧- قرأها ابن مسعود وأبو الدرداء رضي الله عنهما، فضائل القرآن: ٣١٦-٣١٧ .

٨- فضائل القرآن: ٣١٨، ونسبها لسعيد بن جبير .

١- أما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة: نحو (البخل) و(ويحسب) بوجهين، (ويحسَب ، ويحسِب)، بكسر السين وفتحها.

٢- أو بتغير في المعنى فقط، نحو: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ البقرة: ٣٧، وقرئ برفع لفظ (آدم) ونصب (كلمات) وبالعكس. [٢]

٣- وإما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة، نحو (تبلوا، وتتلوا).[٣]

٤- أو عكس ذلك، تغير في الحروف مع تغير الصورة لا المعنى نحو: (بسطة وبصطة) في البقرة:٢٤٧ والأعراف:٦٩، و(الصراط، السراط).[٤]

٥- أو بتغيرهما، نحو: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ غافر:٢١، و(منكم).[٥]

٦- وإما بالتقديم والتأخير، نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُون﴾ [٦] التوبة:١١١، و: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ ق:.١٩

٧- أو في الزيادة والنقصان، نحو: (أوصى) و(ووصَّى).

ولم يعد اختلاف النطق للفظ الواحد وجها، فقال: « وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتفخيم والترقيق والمد والقصر والإمالة والفتح والتحقيق والتسهيل والإبدال والنقل مما يعبر عنه بالأصول فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع

١- النشر: ٢٦/١ .

٢- قرأ ابن كثير بنصب (آدم) ورفع (كلمات) والباقون بالعكس، التقريب .

٣- قرأ حمزة والكسائي وخلف (تتلوا) يونس:٣٠، بتائين والباقون بالتاء والباء (تبلوا)، التقريب:١٢٢ .

٤- اختلف عن قنبل فروى عنه من طريق ابن شنبوذ (بصطة في العلم) بالصاد، ورويت عن أبي بكر وروح، والباقون بالسين، وفي الأعراف قرأ خلف لنفسه وعن حمزة والدوري عن أبي عمرو وهشام ورويس (بسطة) بالسين والباقون بالصاد. شرح الطيبة: ١٩٨ والتقريب: ٩٧. وقرأ ابن كثير برواية رويس وابن مجاهد عن قنبل: (السراط وسراط) بالسين حيث وقعا، وقرأ البزي عنه بالصاد في كل القرآن، وقرأ حمزة برواية بالزاي خالصة (الزراط)، وبرواية خلف عنه بين الصاد والزاي بشم الصاد حيث وقع، ولا يضبطها الكتاب، وبرواية خلاد عنه: باشمامها الزاي في (الصراط المستقيم) فقط، قال الكسائي: وهو يفعل ذلك بالساكنة (الصراط) ولا يفعله بالمتحركة (صراط)، واختلفت الرواية عن أبي عمرو بالزاي خالصة وبالسين وبالصاد، وبين الزاي والصاد كحمزة، وقرأ الباقون بالصاد. السبعة:١٠٥- ١٠٦ والتيسير:١٧ والتقريب:٧.

٥- قرأ ابن عامر (أشد منكم) بالكاف، والباقون بالهاء . التقريب : ١٦٩ .

٦- قرأ حمزة والكسائي وخلف بتقديم الفعل المجهول، والباقون بتأخيره. التقريب: ١٠٣.

فيه اللفظ والمعنى لان هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحد، ولئن فرض فيكون من الأول ».[١]

رأي وترجيح:

بعد هذا العرض الموجز لآراء علماء السلف ومن بعدهم في بيان معنى الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن يمكن إجمال ما يرد عليها جميعها بنقاط:

١- إنها جميعها لم تستند على أساس نقلي ثابت، فهي أقوال تبقى في دائرة الاجتهاد.

٢- إنها كلها لم تبتعد فيه عن المنقول والواقع.

٣- إنها كلها يمكن أن يرد عليها النظر، من حيث إنها نظرت إلى الموضوع من بعض جوانبه، فإذ نجد في قراءات الصحابة ما يشهد لها، نجد أيضا ما يختلف عنها أو يزاد عليها، مما يجعلها غير شاملة وحاصرة للموضوع في حد قائم على أساس ثابت.

٤- إن القائلين بالقول الأخير قد اختلفت طريقة التصنيف عندهم على صور عديدة من صور التصنيف تبعا لاختلاف نظراتهم لها، مما يجعل طرق التصنيف هذه تكاد أن تكون تحكما ليكون العدد موافقا لما جاء في الحديث، إذ الوجوه التي عينوها يكاد أكثرها أن يكون متشابها، ومنها ما هو متداخل، ويمكن أن تحصر تلك الوجوه بوجه آخر بأقل من هذا العدد أو يزيد، فالروايات في القراءات المنقولة الصحيحة تضيق عن كثير من الوجوه التي وجهها عليها من قال إن الأحرف السبعة متحققة في صورة الكتابة وفي التقديم والتأخير ونحوه.

مما يؤكد القول بأن حصر أوجه الاختلاف في سبعة أوجه محددة هو حصر تقريبي وليس قطعيا،

٥- كما إن اعتبار الأحرف السبعة منحصرة في سبع لغات من لغات العرب بعيد؛ لأن أكثر أوجه الاختلاف ليس هو من باب اللغات، سواء متفرقة أو تتوارد على اللفظ الواحد.

١- النشر: ٢٧/١ .

٦- كذلك فإن القول بأن هذه القراءات كلها تدخل في حرف واحد غير سائغ؛ لأن أوجه الاختلاف ترد على الكلمة الواحدة، فلا يكون حرفا واحدا.

يقول أبو شامة:[١] «وهذه الطريق المذكورة في بيان وجود السبعة الأحرف في هذه القراءات المشهورة كلها ضعيفة، إذ لا دليل على تعيين ما عينه كل واحد، ومن الممكن تعيين ما لم يعينوا، ثم لم يحصل حصر جميع القراءات فيما ذكروه من الضوابط، فما الدليل على جعل ما ذكروه مما دخل في ضابطهم من جملة الأحرف السبعة دون ما لم يدخل في ضابطهم ».

ولذلك كان أبو عمرو الداني عند كلامه عن أوجه اختلاف الأحرف السبعة، وفي أي شيء يكون، قد أشاح عن حصر أوجه الاختلاف المروي في سبعة، وفضل أن يضرب أمثلة لصور الاختلاف بإطلاق، فقال:[٢] « المراد بالسبعة هو سبعة أوجه من اللغات، ليس فيها تضاد، ولا تنافٍ للمعنى، ولا إحالة، ولا فساد، ... وأما في أي شيء يكون اختلاف هذه السبعة أحرف؟ فإنه يكون في أوجه كثيرة»، ثم أخذ يعدد أوجه الاختلاف مع أمثلته، والتي أوصلها إلى تسعة عشر وجها.[٣]

وعلى أية حال فإن الثابت أن لغات العرب وقت نزول القرآن كانت مختلفة، وأن تلاوة القرآن بلغة قريش يشق على غير قريش، فكان من رحمة الله تعالى بالمسلمين الأوائل أن يسر عليهم تلاوته بلغاتهم، لاستصعاب مفارقة كل جماعة منهم ما اعتادوا عليه طفلا وناشئا وكهلا، ولو أُمروا به لأشتد عليهم الأمر وعظمت المحنة.[٤]

ويبقى أن يقال بأن هذه الرخصة هي موقوتة بزمن محدد لا تتجاوزه كما قال أبو جعفر الطحاوي: « وإن تلك الرخصة إنما كانت في وقت خاص؛ لضرورة دعت إلى ذلك».[٥] ومن جاء بعدهم فليس له إلا أن يقرأ باتباع القراءة المأثورة عنهم.

١- المرشد الوجيز: أبو شامة المقدسي: ١٢٧.

٢- الأحرف السبعة: ٦٠.

٣- الأحرف السبعة: ٣٣-٤٣.

٤- تأويل مشكل القرآن: ٣٩-٤٠ وعلوم القرآن: ١٣٨-١٣٩ .

٥- المرشد الوجيز: ١٠٦.

ومع كل ما يلاحظ على المذهب الأخير في تفسير الأحرف السبعة من اختلاف القائلين به وهم بصدد تصنيف القراءات المأثورة لتكون على وفق العدد المذكور في الحديث، فإن هذا المذهب هو أكثرها شمولية وواقعية وموافقة للروايات المنقولة عن قراءات الصحابة، مع قولنا بأن المذاهب في تفسير الأحرف السبعة كلها لها معنى صحيح بوجه من الوجوه.

وقد اختار هذا المذهب عدد من العلماء والباحثين المحدثين كالعلامة الخضري الدمياطي والشيخ مُحَمَّد بخيت المطيعي والشيخ عبد العظيم الزرقاني وآخرون[١] وأيدوه بجملة أدلة، منها :

١. إنه الذي تؤيده الأدلة في الأحاديث الواردة في الباب .

٢. إنه هو الراجح في الموازين المستفادة من تلك الأحاديث، أما الآراء الأخرى فإن التوفيق أخطأها في رعاية تلك الأدلة أو بعضها .

٣. إن هذا المذهب يعتمد على الاستقراء التام لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة، بخلاف غيره فان استقراءه ناقص أو في حكم الناقص، فكلمة: ﴿أُفٍّ﴾ الإسراء:٢٣، التي أوصلها الرماني إلى سبع وثلاثين لغة يمكن رد لغاتها جميعا إلى هذه الوجوه السبعة ولا تخرج عنها، كذلك الاختلاف في اللهجات، بخلاف الآراء الأخرى فانه يتعذر أو يتعسر الرجوع بالقراءات كلها إليها.[٢]

المبحث الثالث

علاقة الأحرف السبعة بكتابة المصحف

أولا– ما نزل به جبريل عليه السلام:

مما لاشك فيه أن كتابة القرآن الكريم مرت بأدوار ثلاثة، في العهد النبوي، وفي عهد الصديق، وفي عهد عثمان رضي الله عنهما، لكن العلماء اختلفوا في الذي نزل به

١– ينظر: الكلمات الحسان: مُحَمَّد بخيت المطيعي: ٧٧ ومناهل العرفان :٩٩/١ ورجح تصنيف الرازي، والقراءات واللهجات: عبد الوهاب حموده: ١٣ .

٢– مناهل العرفان: ٢٠٢/١ .

جبريل من عند الله تعالى، هل هو كل الأحرف السبعة؟ أو بحرف قال به الله سبحانه وأذن في الستة؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن الله تعالى قال بالأحرف السبعة جميعا، ونزل بها جبريل عليه السلام على النبي ﷺ. وبه قال جماعة من العلماء، يقول الداني:[١] «كان النبي ﷺ يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام عرضة، فلما كان عام وفاته عرضه عليه عرضتين، فكان جبريل يأخذ عليه في كل عرضة بوجه وقراءة من هذه الأوجه والقراءات المختلفة، ولذلك قال: إنّ القرآن أنزل عليها، وإنها كلها شاف كافٍ، وأباح لأمته القراءة بما شاءت منها، مع الإيمان بجميعها، والإقرار بكلها، إذ كانت كلها من عند الله تعالى منزلة، منه مأخوذة ». وانتصر له الحموي. وقال: «والصواب: أنه قال بالسبعة، وإلا لزم أن بعض القرآن ليس بكلام الله حقيقة».[٢]

القول الثاني: إن الله تعالى قال بحرف وأذن في الستة، ولا يعد الحرف من هذه الأحرف الستة صحيحا ومقبولا إلا بعد سماعه من النبي ﷺ أو موافقته عليه.

القول الثالث: إن اختلف معنى القراءتين كان قائلا بهما معا، وإن ائتلف فبحرف وأذن في الآخر، وهو قول السمرقندي.[٣]

والذي يرجحه عدد من العلماء والدارسين أن كتابة القرآن في العهد النبوي كانت بمنأى عن آثار رخصة الأحرف السبعة،[٤] وأن الرخصة كانت موقوفة على التلفظ والتلاوة، إذ لا دليل يفيد بأن الكتبة كانوا يكتبون بين يدي رسول الله ﷺ بسبعة أوجه أو سبع لغات، فهذا لا دليل عليه مطلقا، وهكذا الصحف التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولم يرد أن جبريل عليه السلام كان ينزل باللفظ الواحد سبع مرات، بل إن من الكلمات ما نقلت قراءتها بأكثر من سبعة أوجه، مثل كلمة (أف).

١- الأحرف السبعة: ٤٦.

٢- القواعد والإشارات في أصول القراءات: الحموي: ٢٩.

٣- القواعد والإشارات:٢٩ والبرهان: ٢١٣/١ والإتقان: ١١٣/١.

٤- علوم القرآن: ١٤٢.

يؤيد ذلك ما ورد عن عمر وعثمان رضي الله عنهما من تأكيدهما على أن القران نزل بلسان قريش، مما يفيد القول بان القرآن نزل بحرف واحد هو حرف قريش، وان التوسعة على الناس مختصة بالنطق حسب ما بين لهم رسول الله أو سمعوه منه أو أقرهم عليه، يقول أبو شامة:[١] « والحق أن يلخص الأمر في ذلك فيقال: المجموع في المصحف هو المتفق على إنزاله المقطوع به، وهو ما كتب بأمر النبي ﷺ أو ثبت عنه أنه قرأ به أو أقرأ غيره به...، وأما ما لم يرسم فهو مما كان جوز به القراءة وأذن فيه، ولما انزل ما لم يكن بذلك اللفظ خير بين تلك الألفاظ، توسعة على الناس وتسهيلا عليهم، فلما أفضى ذلك إلى ما نقل من الاختلاف والتكثير، اختار الصحابة ﷺ الاقتصار على اللفظ المنزل المأذون في كتابته، وترك الباقي للخوف من غائلته. فالمهجور هو ما لم يثبت إنزاله، بل هو من الضرب المأذون فيه بحسب ما خف وجرى على ألسنتهم ».

ثانيا– علاقة الأحرف السبعة بالمصاحف العثمانية:

وأما علاقة الأحرف السبعة بالمصاحف المستنسخة في عهد عثمان، فقد اختلف فيه على مذاهب أربعة:

المذهب الأول: إن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، ومعنى هذا أن عثمان أمر باستنساخ سبعة مصاحف كل مصحف كتب بحرف ثم أرسل إلى أحد الأمصار، وإلى هذا ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني حيث يقول: «لأن عثمان كتب مصحفه بحرف زيد الذي تضمن جميع الأحرف التي أنزلها الله تعالى».[٢]

يقول ابن الجزري:[٣] « وأما كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، فان هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها: فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الحروف السبعة التي نزل القرآن بها، وقد اجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية التي كتبها أبو بكر

١- المرشد الوجيز: ١٣٨-١٣٩ وينظر البرهان: ٢١٣/١ .

٢- نكت الانتصار: ٣٧٧ وينظر: ٣٧٨ في بيان كيفية كتابته بالأحرف السبعة في المصاحف.

٣- النشر: ٣١/١ والإتقان: ١٤١/١ .

وعمر وإرسال كل مصحف منها إلى مصر من أمصار المسلمين وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك، قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة ولا أن يجمعوا على ترك شيء من القرآن ».

وأجيب عما استشكله أصحاب القول الأول بأجوبة منها:

١- إن القراءة بالأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان ذلك جائزا لهم ومرخصا فيه، وقد جعل لهم الاختيار في أي حرف قرأوا به كما في الأحاديث الصحيحة فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك اجتماعا سائغا وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحظور.[١]

يقول أبو عمرو الداني:[٢] « ولم يلزم أمته حفظها كلها، ولا القراءة بأجمعها، بل هي مخيرة في القراءة بأي حرف شاءت، كتخييرها إذا هي حنثت في اليمين وهي موسرة، تكفر بأي الكفارات شاءت، إما بعتق أو الصدقة أو النسك، أيّ ذلك فعل فقد أدى ما عليه، وسقط عنه فرض غيره، وكذلك أمر قراءة القرآن، لم يلزموا استيعابها جميعها، دون أن يقتصروا على حرف منها، بل قيل لهم: أيّ ذلك قرأتم أصبتم ».

٢- إن الرخصة في الأحرف السبعة كانت في أول الإسلام لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولا، فلما تذللت ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيرا عليهم وهو أوفق، أجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الأخيرة.[٣]

المذهب الثاني: إن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط.[٤] ويقول ابن الجزري:[٥] « وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف

١- جامع البيان: ٨/١ والنشر: ٣١/١-٣٢ .

٢- الأحرف السبعة: ٤٦.

٣- الجامع لأحكام القرآن: ٥٩/١-٦٠ نقله عن الطحاوي، والبرهان: ٢١٣/١ والنشر: ٣٢/١.

٤- يقول الداني: « وأما هذه السبعة أحرف فإنها ليست متفرقة في القرآن كلها، ولا موجودة فيه في ختمة واحدة، بل بعضها، فإذا قرأ القارئ بقراءة من قراءات الأئمة، وبرواية من رواياتهم، فإنما قرأ ببعضها، لا بكلها ». الأحرف السبعة: ٥٢.

٥- النشر: ٣١/١ والإتقان: ١٤١/١-١٤٢ .

وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام، متضمنة لها لم تترك حرفا منها»، ثم قال: «وهذا هو الذي يظهر صوابه، لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له ».

وعللوا ذلك بان الصحابة ﷺ لما كتبوا المصاحف في عهد عثمان جردوها من النقط والشكل ليحتمل رسمها ما لم يكن في العرضة الأخيرة مما صح عن النبي ﷺ، وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين.[١] يقول أبو عمرو الداني: [٢] أخلوا المصاحف من النقط والشكل «من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السبعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها».

وقالوا: إن القرآن بلا شك نسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة، فاتفق الصحابة على أن كتبوا ما تحققوا انه قرآن مستقر في العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك.[٣] فقد روى زر بن حبيش أن ابن عباس قال له: «أي القراءتين تقرأ؟، قلت: الأخيرة، قال: فإن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرة، قال: فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين، فشهد عبد الله –يعني ابن مسعود – ما نسخ منه وما بدل، فقراءة عبد الله الأخيرة ».[٤]

المذهب الثالث: إن المصاحف العثمانية كتبت على حرف واحد من الأحرف السبعة، وبه قال ابن جرير الطبري ومن تابعه. ولذلك يرى الطبري: أن لا قراءة

١- النشر: ٣٣/١.

٢ – المحكم في نقط المصاحف: الداني: ٣

٣- البرهان: ٢١٣/١ ، النشر: ٣٢/١ والإتقان: ١٤٢/١ .

٤- النشر: ٣٢/١ ، وقال إسناد صحيح .وينظر فضائل القرآن:النسائي:٦٢.

للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف السبعة الباقية.[١]

وهذا يعني أن جميع ما تقرأ الأمة اليوم على اختلاف الأوجه وتنوع القراءات يرجع إلى حرف واحد، وهو فيما يظهر غير سائغ ولا ممكن. وقد تأثر أصحاب هذا المذهب بمذهبهم في معنى الأحرف السبعة، وقولهم بأنها سبع لغات متفقة معنى مختلفة لفظا تتوارد على الكلمة الواحدة. وقد بين العلماء ضعف هذا القول.

المذهب الرابع: ذهب مكي بن أبي طالب القيسي إلى أن المصحف العثماني كتب على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ولتمثيل نطق واحد، لكن لما كان خطه قد خلا من النقط والشكل فانه احتمل القراءة بغير ذلك الحرف الذي كتب قصدا عليه .

لذا فان مكي يتفق مع الطبري في القول بان المصحف العثماني كتب ابتداء على حرف واحد، ويخالفه في القراءات التي يحتملها الرسم،فمكي يرى أنها داخلة في الأحرف السبعة، والطبري يرى أنها داخلة في الحرف الواحد الذي جمع عثمان الناس عليه.[٢] ويتفق مع الجمهور من أصحاب القول الثاني في أن القراءات التي يحتملها الرسم هي جزء من الأحرف السبعة التي تجوز القراءة بها، وليست داخلة في حرف واحد، ويخالفهم في القول بأن الأصحاب تعمدوا إسقاط النقط والشكل ليحتمل ما لم يكن في العرضة الأخيرة، فهو يرى أنهم كتبوه ابتداء على حرف واحد، لكن طبيعة خط المصحف أبقت ما يخالف ذلك الحرف من الأحرف السبعة، والجمهور يرى انهم تعمدوا إسقاط النقط والشكل ليحتمل خطه ما لم يكن في العرضة الأخيرة من الأحرف السبعة المنتشرة في الأمصار. وما ذهب إليه مكي وجيه يؤيده ما يأتي:

١- قول عثمان للثلاثة القرشيين الذي نسخوا المصاحف مع زيد: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم»[٣]،

١- جامع البيان: ٢٨/١ والقواعد والإشارات:٢٤ و٢٩.

٢- الإبانة: مكي: ٢-٣ وعلوم القرآن : ١٤٣ .

٣- صحيح البخاري: ٢٢٤/٦ .

وهو قول معناه: « أن الكتبة كانوا يتحرون نطق النبي ﷺ للقرآن، بعيدا عن كل أثر لهجي مما سمحت به تلك الرخصة. ومن ثم يمكن القول بأن المصحف العثماني قد كتب على حرف واحد أي لتمثيل وجه واحد من وجوه النطق، فالكتبة حين يرسمون الكلمات لا يتبعون إلا تمثيل نطق معين واحد، وبهذه الطريقة فقط يمكن أن يحقق ذلك العمل أهدافه في جمع الناس على مصحف واحد وقراءة واحدة ».[١]

٢- إن غاية استنساخ المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه، كان إبعاد الخلاف عن المسلمين في قراءة القرآن، وجمعهم على قراءة واحدة، بعد أن اختلف الناس في الأمصار في قراءة القرآن على نحو ما اختلفت فيه قراءة الصحابة المقرئين لهم الذين نزلوا في تلك الأمصار، ولهذا أرسل مع كل مصحف قارئا يقرئ أهل ذلك المصر به، «فلما كتب عثمان المصاحف ووجها إلى الأمصار وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرأون قبل وصول المصحف إليهم، مما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءاتهم التي كانوا عليها ما يخالف خط المصحف، فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخط، وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط ».[٢]

وقد ساعدهم على ذلك خلو كتابة المصحف من النقط والشكل. ولو قصد الأصحاب إبقاء ما يحتمل الرسم، وتعمدوا لهذا السبب إسقاط النقط والشكل لتعارض هذا مع الحكمة في كتابة المصاحف وإرسالها إلى الأمصار، وأدى إلى الإبقاء على أسباب الاختلاف .

٣- إن الكتابة العربية وكما تدل عليه النقوش المكتوبة على الحجر التي عثر عليها حديثا، ويعود تاريخها إلى لعصر الجاهلي والعصر الإسلامي الأول –كانت خالية من النقط والأشكال،[٣] مما يفيد بأن القرآن كتب في المصاحف بالكتابة العربية والخصائص والمميزات التي كانت تمتاز بها آنذاك، زيادة على مميزاتها في العلامات ورسم الحروف وكتابة الكلمات وأما ما نجده اليوم من علامات وأشكال وإعجام فهي كلها

١- علوم القرآن: ١٤٢ .

٢- الإبانة: ١٥-١٦ .

٣- تاريخ العرب قبل الإسلام: جواد علي: ٢٧١/٧-٢٧٨ و٣٤٥/٧ وتاريخ الأدب العربي: بلاشير: ٧ نقلا عن علوم القرآن: ٩١ .

متأخرة ظهرت بعد تطور الكتابة العربية، يؤيد هذا ما اتفق عليه المؤرخون للقرآن الكريم بأن أول ظهور لعلامات الأشكال على يد أبي الأسود الدؤلي، ثم تطورت في النقط والشكل على يد تلميذيه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر، ثم تطورت على النحو المعروف الآن على يد العالم اللغوي الجليل الخليل بن أحمد الفراهيدي، مما يفيد في القول أنها لم تكن معروفة من قبل.

وأن الباحثين والمؤرخين إذ اختلفوا في معرفة العرب في عهدهم الأول للنقط فإنهم اتفقوا على عدم معرفتهم للشكل، فكانوا ينطقون الألفاظ مضبوطة مشكولة بالفطرة والسليقة دون لحن، لأصالة ذلك في نفوسهم، واستقامة ألسنتهم على النطق بالألفاظ نطقا صحيحا.

وأما النقط فيستبعد بعض الباحثين أن لا تكون عند العرب قبل عمل عثمان في المصاحف علامات تميز المتشابهات من الحروف بعضها عن بعض،[١] ولم يستدل أصحاب هذا القول على ما ذهبوا إليه إلا بمجرد النظر، وليس مستبعدا عدم معرفتهم لذلك، إذ يمكن لهم أن يميزوا بين الحروف المتشابهة بالسليقة والتدريب، لا سيما وأن الكتابة عند العرب حديثة عهد، والذين يعرفون الكتابة والقراءة قلة منهم، ثم أن شواهد الآثار تشهد لهذا. ولو كان معروفا لديهم لأستمر تناقلها ومعرفتها بينهم، ولما سقطت من كتاباتهم العادية في شؤونهم الخاصة مع سقوطها من المصحف، فليس هذا يستلزم ذاك. ولو استمرت في كتاباتهم الخاصة فيما سوى المصحف لما حدثت تلك الحاجة وذلك الاختلاف في كيفية وضع ضوابط النقط للمصحف، وللجأوا إلى ما يعرفون، فأعادوها إليه بدلا من اللجوء إلى العلماء وأصحاب المواهب ليتدبروا الأمر.

المبحث الرابع

علاقة الأحرف السبعة بالقراءات السبع

يتوهم من يجهل الفارق بين الأحرف السبعة والقراءات السبع أن القراءات السبع هي نفسها الأحرف السبعة، وهذا خلط كبير يقول ابن الجزري:[٢] « بلغنا عن بعض

١- المدخل لدراسة القرآن: د. محمد أبو شهبه: ٣٨٩ .

٢- النشر: ١/ ٣٦ وينظر: الإبانة: مكي: ٥.

من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة، وأن الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتيسير... وإنما أوقع هؤلاء في الشبهة كونهم سمعوا: أنزل القرآن على سبعة أحرف، وسمعوا قراءات السبعة فظنوا أن هذه السبعة هي تلك المشار إليها ».

ولذلك قال بعض العلماء: « لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد؛ ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القران، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة، وأن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم، ولهذا قال بعض من قال من أئمة القراء: لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قراءة البصرة في زمانه في راس المائتين ».[١]

وعلى هذا فان الأحرف السبع ليست هي القراءات السبع، يبين ذلك الآتي:

١- إن الأحرف السبعة هي التي تشير إلى الرخصة في قراءة القرآن على ما بينا معناها سابقا، وأما القراءات السبع فهي قراءات بعض أئمة القراءة التي اختارها ابن مجاهد في بداية القرن الرابع الهجري من بين قراءات كثيرة تعاصرها أو تسبقها، وكل قراءة من هذه القراءات قد تمثلت فيها عناصر مختارة من أكثر من حرف، وهي النتيجة العملية لتلك الرخصة، وأثر من آثارها.[٢]

٢- إن التوافق في العدد ليس مدعاة للتوافق في المراد والمعنى، كيف وأن القراءات الصحيحة هي أكثر من سبعة، بل إن كل قارئ من أولئك السبعة تختلف قراءته باختلاف رواته. فهذا أبو عمرو بن العلاء إمام القراءة في البصرة، والذي يقرأ بقراءته أهل الشام ومصر، اشتهر عنه عند الناس وفي الكتب المختصرة اليزيدي، وعنه رجلان: الدوري والسوسي، وعند أهل النقل اشتهر عنه أكثر من سبعة عشر راويا، فكيف

١- النشر: ١/ ٣٩. ٤٠.

٢- علوم القرآن: ١٦٥.

يقتصر في قراءة أبي عمرو على اليزيدي ويلغى ما سواه من الرواة على كثرتهم وضبطهم وثقتهم، وربما يكون فيهم من هو أوثق واعلم من اليزيدي.[١]

٣- كيف يمكن انصراف الأحرف السبعة التي عليها نزل القرآن إلى قراءة سبعة من القراء يولدون بعد عصر الصحابة بسنين كثيرة، فمثل هذا يجعل حديث رخصة الأحرف السبعة عاريا عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء الأئمة السبعة فتؤخذ عنهم القراءة، ويؤدي إلى أنه لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء القراء السبعة إذا ولدوا وتعلموا سيختارون القراءة به.[٢]

يقول القاضي عياض: « إن القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف، وكذلك ليست هذه القراءات السبع هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعتبرين».[٣]

ولهذا الوهم الذي وقع فيه بعض الناس من الخلط بينهما، بسبب توافق العدد بين الأحرف التي نزل القرآن عليها، وعدد القراء الذين وقع اختيار ابن مجاهد على قراءاتهم، تمنى بعضهم على ابن مجاهد لو لم يقتصر على هذا العدد، حتى لا يوقع في اللبس، وبعضهم خطأه في ذلك، وقالوا: ألا اقتصر على دون هذا العدد، أو زاده، أو بين مراده، ليخلص من لا علم له من هذه الشبهة ؟.

يقول أبو العباس المهدوي: « فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي؛ فذهب إليه بعض المتأخرين اختصارا واختيارا، فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم، حتى إذا سمع ما يخالفها خطّأ، أو كفّر، وربما كانت أظهر وأشهر، ثم اقتصر من قلت عنايته على راويين لكل إمام منهم فصار إذا سمع قراءة راو عنه غيرهما أبطلها، وربما كانت أشهر، ولقد فعل مسبع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامة، حتى جهلوا ما لم يسعهم

١- البرهان: ١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

٢- البرهان: ١/ ٣٣٠ والنشر: ١/ ٤٦ نقله من قول الإمام إسماعيل القراب في كتابه: الشافي.

٣- النشر: ١/ ٤٠.

جهله، وأوهم كل من قل نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير، وأكَدَّ وَهْمُ اللاحق السابق، وليته إذ اقتصر، نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة».[١]

والحقيقة أن ما يؤخذ على ابن مجاهد في ذلك ليس له محل إلا عند الجاهلين بحقيقة الأحرف وحقيقة القراءات وتأريخ كل منهما، لأن علماء القراءة يعرفون قصد ابن مجاهد ومراده من هذا الاختيار .كما بينه هو في سبب اختياره لقراءاتهم لا لأنها تمثل الأحرف السبعة.[٢]

الفصل الثاني

نشأة علم القراءات وتطوره

المبحث الأول

نشأة علم القراءات

أولا. قراءة القرآن وإقراؤه في العهد النبوي:

١- النشر: ١/ ٣٦.

٢- السبعة: ٨٧.

لقد تكفل الله تعالى بحفظ كتابه، وخص به من شاء من بريته، وأورثه من اصطفاه من خليقته، قال تعالى:﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ فاطر:٣٢، وقال ﷺ: « إن لله أهلين من الناس، قيل من هم يا رسول الله ؟ قال: أهل القرآن، هم أهل الله وخاصته »، رواه أحمد وابن ماجة والدارمي وغيرهم من حديث أنس بإسناد رجاله ثقاة.[١]

وأن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والسطور، وهذه أشرف خصيصة من الله سبحانه وتعالى لهذه الأمة، ففي الحديث الصحيح عن عياض المجاشعي أن النبي ﷺ قال فيما يرويه عن الله عز وجل: « إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك، وأنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء، تقرؤه نائما ويقظان».[٢] فأخبر أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء، بل يقرؤوه في كل حال، فكانت هذه الأمة كما وصفت: (أناجيلهم في صدورهم)، وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه ولا يقرؤونه إلا نظرا، لاعن ظهر قلب، وذلك لأن الله تعالى تكفل بحفظ القران، وأوكل أمر حفظه إلى نفسه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾ الحجر:٩، وأما التوراة والإنجيل فقد أوكل أمر حفظهما إلى من أنزلا عليهم، وأمرهم بحفظهما من التحريف والتبديل كما قال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ﴾ المائدة:٤٤، فحرفوا وبدلوا.

وقد تولى رسول الله ﷺ أمر إقراء القرآن وتعليمه لأصحابه، وكانت تلاوته وسيلة مهمة من وسائل الدعوة إلى الإسلام، وقد وضع النبي ﷺ منهجا محكما لضبط قراءة القرآن وإقرائه وحفظه، تتمثل أبرز سماته فيما يأتي:

١-كان عليه الصلاة والسلام يرغب أصحابه بقراءة القرآن وحفظه، وقد ورد عن النبي ﷺ أحاديث لا تحصى للترغيب في قراءة القرآن وتلاوته وحفظه ومدارسته، فأهل

١ – المسند: أحمد: ١٢٧/٣ رقم (١٢٣٠١) سنن ابن ماجة: ٧٨/١ (٢١٥) والسنن الكبرى: النسائي: ١٧/٥ برقم (٨٠٣١) والمستدرك: ٧٤٣/١ برقم (٢٠١٦).

٢– رواه مسلم برقم (٢٨٦٥) ومسند أحمد: ١٦٢/٤وابن حبان: ٤٢٤/٢ والمعجم الكبير: الطبراني: ٣٦٢/١٧ برقم (٩٩٢) و(٩٩٦) .

القرآن هم أهل الله وخاصته، وحفظته هم عرفاء الجنة، وتعلم القرآن وتعليمه ينزل صاحبه أشرف المنازل وأعلاها، فهو خير الناس وأفضلهم. من ذلك ما رواه الطبراني بأسانيد جياد من حديث ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «خيركم من قرأ القرآن وأقرأه» [١] وروى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان ﷺ أن النبي ﷺ قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه »،[٢] حتى أن الإمام أبا عبد الرحمن السلمي التابعي الجليل كان حينما يروي هذا الحديث عن عثمان يقول: «هذا الذي أقعدني مقعدي هذا »،[٣] يشير إلى جلوسه في مسجد الكوفة أربعين سنة يقرئ الناس القرآن بمصحف عثمان الذي أرسله به إلى الكوفة، مع جلالة قدره وكثرة علمه وحاجة الناس إليه،[٤] وهكذا قوله ﷺ: «من شغله القرآن وذكري عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين».[٥]

فكان لأثر مثل هذا الترغيب منه ﷺ، والتوجيه المستمر، والوصاية بالقرآن، أن الأصحاب الكرام كانوا لا يعدلون بإقراء القرآن وقراءته شيئا، فكان يسمع لمسجد رسول الله ﷺ ضجة بتلاوة القرآن، حتى أمرهم رسول الله ﷺ أن يخفضوا أصواتهم لئلا يتغالطوا.[٦]

٢- كان يقرأ على أصحابه القرآن، ويدعو بعضهم لكي يعرض عليه كما فعل عليه الصلاة والسلام مع ابن مسعود وأبي بن كعب حينما قرأ ابن مسعود على النبي ﷺ فعن عبيدة عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ: « اقرأ عليّ القرآن، قلت: أقرأ عليك وعليك أنزل! قال: فإني أحب أن أسمعه من غيري، فقرأت عليه سورة النساء، حتى بلغت ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى

١- المعجم الكبير: ١٦١/١٠ برقم (١٠٣٢٥) والمعجم الأوسط: ٢٥٢/٣.

٢- صحيح البخاري: باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه رقم (٤٧٣٩) ومسلم برقم (٤٧٤٠) وصحيح ابن حبان: ٣٢٤/١ برقم (١١٨).

٣ - صحيح البخاري: برقم (٤٧٣٩).

٤- النشر : ٣/١ .

٥- رواه الترمذي وقال حسن غريب، سنن الترمذي: ١٨٤/٥ برقم (٢٩٢٦).

٦- فضائل القرآن: أبو عبيد: ١٦٨ .

هَـؤُلاءِ شَـهِيداً﴾ النساء:٤١ ، قال: أمسك، فإذا عيناه تذرفان».[١] وقرأ النبي ﷺعلى أبيّ. فعن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال لأبيّ: إن الله أمرني أن أقرأ عليك، قال: آلله سماني لك ؟ قال: الله سماك لي، فجعل أبيٌّ يبكي».[٢]

٣- وإذا أسلم الرجل أمره النبي بقراءة القرآن قبل كل شيء، ودفعه إلى بعض أصحابه الذين أتقنوا القرآن تلاوة وفقها ويقول لهم: « فقهوا أخاكم في دينه وأقرئوه وعلموه القرآن»،[٣] وعن عبادة بن الصامت ﷺ قال: «كان رسول الله ﷺ يشغل فإذا قدم رجل مهاجر على رسول الله ﷺ دفعه إلى رجل منا يعلمه القرآن »،[٤] وروي أن عثمان بن أبي العاص لما دخل الإسلام كان يتردد إلى النبي ﷺ يعلمه القرآن، فإذا لم يجده جاء إلى أبي بكر ﷺ فأقراه القرآن.[٥]

٤- وكان يرسل السفراء من القراء إلى البوادي والحواضر ليعلموا الذين أسلموا قراءة القرآن، فقد أرسل مصعب بن عمير ثم ابن أم مكتوم بعد بيعة العقبة الأولى قبل الهجرة ليعلما الناس القرآن، روى البخاري بإسناده عن البراء أنه قال: «أول من قدم علينا من أصحاب النبي ﷺ مصعب بن عمير وابن أم مكتوم، فجعلا يقرئاننا القرآن»،[٦] وكان مصعب يسمى في المدينة بالمقرئ. وأرسل معاذ بن جبل وأبا موسى موسى الأشعري إلى اليمن، وقد روى البخاري محاورة بين معاذ وأبي موسى حينما بعثهما رسول الله ﷺ إلى اليمن قبل حجة الوداع لتعليم الناس القرآن: «قال معاذ لأبي موسى: كيف تقرأ القرآن ؟ قال: قائما وقاعدا وعلى راحلتي وأتَفَوّقُه تَفَوُّقا، قال: فكيف تقرأ أنت يا معاذ ؟ قال: أنام أول الليل، فأقوم وقد قضيت جزئي من النوم، فأقرأ ما كتب الله لي، فأحتسب نومتي كما أحتسب قومتي»،[٧] كما أرسل أيضا عليا

١- صحيح البخاري: برقم (٤٣٠٦) تفسير سورة النساء، ومسلم: (٨٠٠) باب فضل استماع القرآن وطلب القراءة. سير أعلام النبلاء: ١/ ٣٤٤.

٢- صحيح البخاري: (٣٥٩٨) كتاب المناقب، ومسلم: (٧٩٩) باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والحذاق فيه. واللؤلؤ والمرجان برقم (١٦٠٢).

٣- تاريخ الطبري: ٣/ ٣٥٤ وتاريخ القرآن: ٣٥ .

٤- مسند أحمد:٥/٣٢٤ رقم (٢٢٨١٨) وسنن أبي داود: برقم (٣٤١٦) والمستدرك: ٣/٤٠١ رقم(٥٢٧) وقال: صحيح.

٥- النكت : ٦٩ .

٦- فتح الباري: ٨/ ٦٩٩.

٧- صحيح البخاري: ٥ /٢٠٤ - ٢٠٥ ، وسير أعلام النبلاء: ١/٣٢٢ .

عليا ﷺ إلى اليمن لتعليم أهلها القرآن والفقه والقضاء،[١] ولما فتح عليه الصلاة والسلام مكة ترك معاذ بن جبل فيها ليعلم الناس ويقرئهم القرآن[٢]، وأرسل إلى بني عامر والقبائل المجاورة مرة واحدة سبعين قارئا يقرئون الناس القرآن، وهم الذين قتلوا في بئر معونة، قال أنس راوي الحديث: «كنا نسميهم القراء»،[٣] وغير ذلك .

٥- رسم رسول الله ﷺ لأصحابه منهج حفظ القرآن وقراءته وتعلمه على النحو الذي رواه أبو عبد الرحمن السلمي بقوله: «حدثني الذين كانوا يقرئوننا القرآن، عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ﷺ، أن رسول الله ﷺ كان يقرؤهم عشر آيات، فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العمل، قالوا : فتعلمنا القرآن والعمل معا».[٤]

٦- إلى جانب هذا فإنه عليه الصلاة والسلام كان يوجه أصحابه إلى أن يقرأوا القرآن على شيوخ الإقراء من أصحابه، بغية أن يحظى تلقيهم له بأوفى نصيب من الإتقان والجودة في الحفظ والأداء مثل قوله ﷺ: «خذوا القرآن عن أربعة: عن عبد الله بن مسعود وسالم ومعاذ وأبيّ بن كعب»، [٥] وقوله: «من سره أن يقرأ القرآن رطبا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد »[٦] يعني ابن مسعود.

ونتيجة لهذا فقد حفظه عدد كبير من الصحابة الكرام، منهم من حفظه كله، ومنهم من حفظ اكثره، ومنهم من حفظ بعضه، كل ذلك في زمن النبي ﷺ، ومنهم من اختص باقرائه واشتهر به حتى قال عمر ﷺ: «أقضانا علي وأقرؤنا أبيّ»،[٧] فكانوا يقرئونه لمن لا يتقن قراءته،[٨] وكان من أبرزهم سبعة: أبي بن كعب (ت٢٠هـ) وعبد الله بن مسعود (ت٣٢هـ) وأبو الدرداء عويمر بن زيد (ت٣٢هـ) وعثمان بن عفان

١- الاستيعاب: ابن عبد البر: ٣ / ١١٢٠ .

٢- تاريخ القرآن: الزنجاني: ٣٥ وسير أعلام النبلاء: ٣٢١/١ .

٣- صحيح البخاري: برقم (٢٨٩٩) ورقم (٣٧٦٠) كتاب المغازي باب سرية الرجيع وبئر معونة.

٤- المستدرك: ٥٥٧/١ وكتاب السبعة: ابن مجاهد : ٦٩ .

٥- صحيح البخاري:٢٢٩/٦ برقم (٤٧١٣ و٣٥٩٧) ومسلم:٢٩١٣/٤ برقم (٢٤٦٤).

٦- مسند أحمد: ٧/١ رقم (٣٥) وسنن ابن ماجه: ٤٩/١ رقم (١٣٨) والمستدرك: ٢٤٦/٢ برقم (٢٨٩٣).

٧- الاستيعاب: ٣ / ١١٠٢ .

٨- النشر: ١ /٦ .

(ت٣٥هـ) وعلي بن أبي طالب (ت٤٠هـ) وأبو موسى الأشعري (ت٤٤هـ) وزيد بن ثابت (ت٤٥هـ)، فهؤلاء حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ، وأخذوه عنه عرضا، واشتهروا بإقرائه، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة القراء العشرة.[١] ولا شك أن قراءة القرآن وإقرائه في عهده ﷺ كانت تتميز برخصة الأحرف السبعة.

ثانيا– القراءات في القرن الهجري الأول:

مضى الصحابة الكرام يتلون القرآن الكريم كما سمعوه من النبي ﷺ، وكان أول عمل قام به الأصحاب رضوان الله عليهم فيما يتعلق بأمر القرآن الكريم أنهم جمعوا القرآن في مصحف واحد مرتب الآيات والسور، حفظا له وخوفا عليه من الضياع، بسبب ما استجد من ظروف، لا سيما حروب الردة، وخاصة يوم اليمامة التي وقعت في أواخر السنة الحادية عشرة هجرية حينما استحر القتل بالناس ومنهم حفاظ القرآن، فكتبوه على الترتيب الذي تلقوه من رسول الله ﷺ وكما استقر في العرضة الاخيرة، واستغرقت عملية الجمع ما يقرب من سنة .

واشتهر بالقراءة جماعة من الصحابة، ونقلت عنهم وجوه في القراءة على النحو الذي سمعوه من رسول الله ﷺ.[٢] فكانوا يقرأ بعضهم على بعض، ويقرئون غيرهم من تلامذتهم، فقرأ أبو هريرة وابن عباس وعبد الله بن السائب وعبد الله بن عياش وأبو العالية الرياحي على أبي بن كعب، وقرأ المغيرة بن أبي شهاب المخزومي على عثمان، وأخذ الأسود بن يزيد النخعي وعلقمة عرضا عن ابن مسعود، وعرض أبو عبد الرحمن السلمي القراءة على عثمان وعلي وابن مسعود،[٣] وأخذ ابن عباس عن زيد [٤] أيضا، وكل ذلك كان في عهدهم الأول رضوان الله عليهم.

ثم استجدت أحوال وظروف في عهود الخلفاء الراشدين، دفعت إلى اشتداد حاجة الناس إلى تعلم قراءة القرآن الكريم، منها: اتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول الناس من أهل الأمم الأخرى في الإسلام نتيجة اتساع حركة الدعوة والفتوحات، ومنها تفرق

١– معرفة القراء: الذهبي: ١/ ٣٩ .

٢– ينظر : النشر: ١/٦.

٣– معرفة القراء: ٢١ وما بعدها (الطبقة الثانية) .

٤– الإتقان: ١/٢٠٤ .

عدد من أصحاب رسول الله ﷺ في البلدان الإسلامية، تبعا لمقتضيات الجهاد والدعوة والحاجات المختلفة، فاجتمع الناس بهم يطلبون السنة وعلم القرآن، ومنه قراءته على النحو الذي أقرأهم به رسول الله ﷺ.

ولا شك أن هؤلاء الأصحاب يختلفون في بعض الأداء حسب سماعهم منه عليه الصلاة والسلام، فمنهم من أخذ بحرف واحد، ومنهم من أخذ بحرفين، ومنهم من أخذ بأكثر من ذلك، فاختلف تبعا لذلك أخذ التابعين عنهم، وهلم جرا، فاختلفت قراءة أهل الأمصار تبعا لاختلاف مقرئيهم، على النحو الذي تصوره لنا الأخبار الداعية إلى استنساخ المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه.

وإلى جانب هذه الجهود الشخصية في أمر إقراء القرآن الكريم، كانت جهود الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، الذين كانوا يدركون أن أمر تعليم القرآن وإقرائه يدخل ضمن مسؤوليتهم المباشرة، ومن واجبات الدولة الأساسية، فكانوا يرسلون الرسل من القراء إلى الأمصار الإسلامية ليعلموا الناس القرآن، فقد أرسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إلى الكوفة ليقرئ أهلها القرآن ويعلمهم فقهه، فلم يزل يقرئ الناس في الكوفة إلى قبيل وفاته إذ انتقل إلى المدينة وتوفي فيها سنة (٣٢هـ).[١]

وأرسل عمر أيضا أبا موسى الأشعري إلى البصرة لنفس الغرض،[٢] قال العجلي: «بعثه عمر أميرا على البصرة، وهو فتح تستر، فأقرأهم وفهمهم، ولم يكن في الصحابة احسن صوتا منه »،[٣] وأرسل عمر أيضا إلى بلاد الشام (دمشق وحمص وفلسطين) أبا الدرداء ومعاذ بن جبل وعبادة بن الصامت، ورسم لهم منهجا في الإقراء والتعليم على النحو الذي تفصله رواية مُحَمَّد بن كعب القرظي بقوله: « جمع القرآن خمسة: معاذ وعبادة بن الصامت وأبو الدرداء وأبي وأبو أيوب، فلما كان زمن عمر كتب إليه يزيد بن أبي سفيان: إن أهل الشام قد كثروا وملأوا المدائن، واحتاجوا إلى من يعلمهم القرآن ويفقههم في الدين، فأعنّي يا أمير المؤمنين برجال يعلمونهم، فدعا عمر الخمسة،

١- كتاب السبعة: ٦٦ وسير أعلام النبلاء: ٣٤٧/١ .

٢- المرشد الوجيز: ١٤٩ وسير أعلام النبلاء: ٢ / ٢٧٩ .

٣- سير أعلام النبلاء: الذهبي: ٢ /٢٤٨ وينظر منه: ٢/٢، وينظر: الطبقات الكبرى: ابن سعد: ٢/ ٣٥٦ وعلوم القرآن: ١٤٧. وعمواس كورة من فلسطين قرب بيت المقدس .

فقال: إن إخوانكم قد استعانوني من يعلمهم القرآن، ويفقههم في الدين، فأعينوني يرحمكم الله بثلاثة منكم إن أحببتم، وإن انتدب ثلاثة منكم فليخرجوا، فقالوا: ما كنا لنتساهم، هذا شيخ كبير (لأبي أيوب)، وأما هذا فسقيم (لأبيّ)، فخرج معاذا وعبادة وأبو الدرداء، فقال عمر: ابدأوا بحمص، فإنكم ستجدون الناس على وجوه مختلفة، منهم من يَلْقن، فإذا رأيتم ذلك فوجهوا إليه طائفة من الناس، فإذا رضيتم منهم، فليقيم بها واحد، وليخرج واحد إلى دمشق، والآخر إلى فلسطين، قال: فقدموا حمص فكانوا بها، حتى إذا رضوا من الناس أقام بها عبادة بن الصامت، وخرج أبو الدرداء إلى دمشق، ومعاذ إلى فلسطين، فمات في طاعون عَمَواس (سنة ١٨هـ)، ثم صار عبادة بعد إلى فلسطين، وبها مات سنة (٣٤هـ)، ولم يزل أبو الدرداء بدمشق حتى مات». سنة(٣٢هـ). [١]

وفي خلافة عثمان ﷺ برز بشكل واضح اختلاف الناس في أمر قراءة القرآن، نتيجة اختلاف تلقيهم عن الشيوخ، واختلاف قراءة الشيوخ في بعض وجوه الأداء، وهذا ما تصوره الروايات الواردة في ذلك؛ منها ما رواه ابن أبي داود[٢] بقوله: «لما كان في خلافة عثمان ﷺ جعل المعلم يعلم قراءة الرجل، والرجل يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، فبلغ ذلك عثمان فقام خطيبا، فقال: أنتم عندي تختلفون فيه فتلحنون، فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافا فيه وأشد لحنا، اجتمعوا يا أصحاب مُحَمَّد، واكتبوا للناس إماما يجمعهم ».

ويصور خبر حذيفة بن اليمان حالة اختلاف القراءة في الأمصار المختلفة، فقد روى البخاري في صحيحه عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فافزع حذيفة بن اليمان اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: «يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى.. »[٣]، وذلك أنه سمع أهل كل مصر يقولون لغيرهم: إن قراءتنا خير من قراءتكم، وإننا قرأنا على

---

[١]- سير أعلام النبلاء: ٢ / ٢٧٥ .

[٢]- المصاحف: ٢١ والإتقان: ١ / ١٧٨ .

[٣]- صحيح البخاري: ٢٢٦/٦ برقم (٤٧٠٢) .

فلان الصحابي، مما يبين انتشار قراءات الأصحاب في الأمصار، واختلاف قراءة أهل تلك الأمصار نتيجة اختلاف قراءات مقرئيهم من الصحابة أو من سمع منهم، تصوره الرواية التي ذكرها ابن الأثيرعن حذيفة أنه قال لسعيد بن العاص لما كان يغازي معه في فتح أرمينية: «رأيت أناسا من أهل حمص يقولون إن قراءتهم خير من قراءة غيرهم، وأنهم أخذوا القرآن عن المقداد، ورأيت أهل دمشق يقولون إن قراءتهم خير من قراءة غيرهم، ورأيت أهل الكوفة يقولون مثل ذلك وإنهم قرأوا على ابن مسعود، وأهل البصرة يقولون مثل ذلك وأنهم قرأوا على أبي موسى».[١]

لهذا الأمر اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن ينزعوا أسباب الخلاف من بين الناس، فأمر عثمان لجنة رباعية من الحفظة المتقنين مؤلفة من زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوا المصاحف ليرسلها إلى الأمصار الإسلامية، وأمرهم أن يكتبوه بلسان قريش إذا اختلفوا في وجه من وجوه الأداء كما سبق الإشارة إليه في بحث الأحرف السبعة، ولما أكملوا العمل أرسل بمصحف إلى البصرة ومصحف إلى الكوفة ومصحف إلى الشام وترك مصحفا بالمدينة ووجه بمصحف إلى مكة وقيل أرسل أيضا بمصحف إلى اليمن وبمصحف إلى البحرين،[٢] وفي رواية: «أنه أرسل إلى كل جَنَدٍ من أجناد المسلمين بمصحف»،[٣] وكان هذا في نحو ثلاثين من الهجرة.[٤]

وأرسل عثمان مع كل مصحف قارئا متقنا يقرئ الناس فيه، فأرسل عبد الله بن السائب المخزومي (توفي في حدود ٧٠هـ) إلى مكة، وأبا عبد الرحمن السلمي (ت ٧٤هـ) إلى الكوفة، وعامر بن عبد قيس (ت ٥٥هـ تقريبا) إلى البصرة، والمغيرة بن أبي شهاب المخزومي (ت٩١هـ) على خلاف إلى الشام، وأمر زيد بن ثابت (ت ٤٥هـ) أن يقرئ بالمصحف في المدينة.[٥]

١- الكامل: ابن الأثير : ٣/ ٥٣.

٢- المصاحف: ٣٤، النشر: ١/٧ والإتقان : ١ /٢٢٤ .

٣- المصاحف: ٣٤، والجند: المدينة والمصر.

٤- النشر: ١/٧ وقال الحافظ ابن حجر: في سنة خمس وعشرين من الهجرة: لطائف الإشارات: ١/٥٨ .

٥- تاريخ القرآن: الزنجاني: ٧٦ وعلوم القرآن : ١٤٨ .

وبهذا العمل الذي حصل على إجماع المسلمين، وتم تنفيذه بإجماعهم، فقد بدأت مرحلة جديدة في أمر قراءة القرآن، هي التفرقة بين القراءة المجمع عليها وبين القراءات الآحادية والشاذة، فما وافق رسم المصحف العثماني من قراءات الأمصار صحت القراءة به، وما خالفه تركت القراءة به وعد قراءة آحاد أو شاذة.[١]

وفي عهد علي ﷺ، ولما انتقل إلى الكوفة التف من حوله تلامذة ابن مسعود ومن زاد عليهم، يسمعون منه قراءة القرآن الكريم، فتلقى أصحاب ابن مسعود القرآن عن ابن مسعود وعن علي رضي الله عنهما، كما كانت له جهود كبيرة في تعليم قراءة القرآن خلال إرساله بعدد من القراء إلى الأمصار.

ومع أن القرآن دون في مصحف عثمان، فان الأساس في تلاوته ظل يعتمد على الرواية بالسند الصحيح المتواتر عن النبي ﷺ، ولم يتخل يوما عن الاعتماد على المصحف المكتوب.

وهكذا في المغرب الإسلامي فكان تعليم القرآن والقراءة أول الأمر نتيجة الجهود الشخصية لبعض الصحابة والتابعين المقرئين الذين دخلوا أفريقيا لغرض الدعوة والجهاد، أمثال عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وعقبة بن عامر الجهني ﷺ وغيرهم من الصحابة وكذا التابعين مثل عكرمة مولى ابن عباس وسليمان بن يسار. لا سيما الذين دخلوا مع جيش عبد الله بن سعد بن أبي سرح للفتوحات. وهؤلاء كانوا من الحفاظ، وابن الزبير كان عضوا في لجنة نسخ المصاحف، وهم يمثلون قراءة أهل المدينة.[٢]

وفي عهد عمر بن عبد العزيز الأموي ابتدأ العمل الرسمي لتعليم أهلها القرآن، فقد أرسل هذا الخليفة الراشد على رأس المائة الأولى من الهجرة سنة (٩٩ أو ١٠٠) عشرة من التابعين الفقهاء المقرئين إلى أفريقية لتعليم الناس الفقه والقرآن، يرأسهم (إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر (ت١٣٢) الذي ولاه على أفريقيا ومعه إسماعيل بن عبيد

١- القراءات القرآنية: ٢٣ .

٢- ينظر: القراءات فبأفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري: د. هند شلبي: ٩٧

الأنصاري (ت١٠٧) وجعثل القتباني الرعيني المصري (ت١١٥)، وغيرهم، وكلهم كانوا قراء. فمكثوا هناك وتوزعوا على الأمصار يقرؤون الناس ويعلموهم القرآن.[١]

ثالثا– مدارس القراءة في الأمصار:

لقد أرسى أولئك الأصحاب الكرام مع تلامذتهم أسس مدارس القراءة في الأمصار، فبرزت في عهد الخلفاء الراشدين بصورة واضحة معالم مدارس الإقراء، وتميزت مناهجها وأساليبها وأصولها، على وفق ما تلقوه عن رسول الله، فتشكلت بفضل جهودهم مدارس إقرائية موزعة على الأمصار، متميزة في الأصول والمناهج، كان لها الأثر الأكبر في بلورة علم القراءات، وظهوره بوصفه فنا من فنون علوم القرآن الكريم.

مدرسة المدينة: وكان فيها شيوخ الصحابة وقراؤهم الكبار كعمر وعثمان وعلي وأبي وزيد ﷺ ، فهم أئمة مدرسة المدينة الإقرائية .

فكان عمر ﷺ إماما في القراءة، فقد روى عبد الله بن عمر قال: رأيت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ وإنه لجالس على المنبر والمهاجرون والأنصار حوله يعلمهم القرآن، كما يعلم الكاتب الولدان.[٢] وأخذ عنه القرآن عدد من الصحابة والتابعين، منهم شيبة بن النصاح شيخ نافع الذي كان يقرئ بمسجد رسول الله ﷺ،[٣] وعبد الله بن السائب شيخ ابن كثير، وأبو العالية الرياحي،[٤] وترجع إليه أسانيد قراءات ابن العلاء ونافع وابن كثير من القراء السبعة.[٥]

وأما عثمان ﷺ فكان أحد القراء السبعة المشهورين من الصحابة،[٦] وأخذ عنه القراءة المغيرة بن أبي شهاب المخزومي وأبو عبد الرحمن السلمي وزربن حبيش وأبو الأسود الدؤلي [٧]وغيرهم، ويكفي أنه صاحب المصحف المجمع عليه.

١- ينظر: تهذيب التهذيب: ٧٩/٢ والقراءات بأفريقية: ١٤٥.

٢- النكت: ٦٩ .

٣-كتاب السبعة: ٥٨ .

٤- النشر: ١/ ١١٢ و١٢٠ و١٣٣.

٥- السبعة: ٦٨ والنشر : ١٣٣/١ .

٦- الإتقان: ١/ ٢٠٤.

٧- السبعة: ٧٣ وغاية النهاية: ١/ ٥٠٧ والنشر: ١/ ١٣٣و١٤٤ و ١٥٥ و١٦٥.

وهكذا علي ﷺ أحد حفاظهم الكبار الذين يؤخذ عنهم القرآن، قرأ عليه عدد من الصحابة والتابعين منهم: الحسن والحسين رضي الله عنهما وأبو عبد الرحمن السلمي، وكان السلمي يقول:« ما رأيت أحدا أقرأ منه». [١] ويقول أيضا: «قرأت على أمير المؤمنين علي ﷺ القرآن كثيرا، وأمسكت عليه المصحف فقرأ عليّ، وأقرأت الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما، حتى قرأا عليّ القرآن، وكانا يدرسان على أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه، فربما أخذ عليّ الحرف بعد الحرف» [٢] وقرأ عليه أبو الأسود الدؤلي وزر بن حبيش وعبد الرحمن ابن أبي ليلى وغيرهم.[٣]

وكان زيد بن ثابت ﷺ ألزم كتاب الوحي لرسول الله ﷺ، قال عنه ابن سعد: ظل زيد في المدينة لا يقدم عليه أحد في الفتوى والفرائض والقراءة حتى توفى سنة (٤٥هـ).[٤] وقال الشعبي: «غلب زيد الناس على القرآن والفرائض».[٥] ولذا عهد عهد إليه كتابة المصحف في عهدي أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما، وهو صاحب المصحف العثماني بالمدينة، فقد أمره عثمان أن يقرئ الناس فيه في المدينة، فأخذ عنه عدد كبير من الصحابة والتابعين منهم أبو هريرة وابن عباس[٦] وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو العالية الرياحي[٧] وغيرهم.

وأما أبيّ بن كعب ﷺ فكان سيد القراء، وقد شهد له رسول الله ﷺ بذلك، فهو أحد الأربعة الذين وجه رسول الله ﷺ أصحابه ليأخذوا عنهم القرآن، وقرأ عليه رسول الله ﷺ بأمر جبريل،[٨] وقال في حقه: «وأقرأهم أبيّ بن كعب»،[٩] وتواترت الأخبار الأخبار أنه أقرأ الأصحاب، حتى قال عمر: أقضانا علي وأقرؤنا أبي، وروي مثله عن

١- النكت: ٧٠ ومعرفة القراء الكبار: ١٣.
٢- السبعة: ٦٨.
٣- كتاب السبعة: ٧٣ وغاية النهاية: ٥٤٦/١ والنشر ١/ ١٣٣و١٦٥.
٤- النشر: ١٣/١ .
٥- معرفة القراء : ١٨.
٦- معرفة القراء: ١٧ والنشر: ١/ ١١٢ والإتقان: ١/ ٢٠٤.
٧- النشر: ١٣٣/١و١٥٥ .
٨- سير أعلام النبلاء: ٢٨١/١ ونكت الانتصار: ٣١٣ .
٩- رواه الترمذي وقال حسن صحيح: ٦٦٥/١ وابن ماجة برقم (١٥٤) وسير أعلام النبلاء: ٢٨١/١.

غيره.[١] أخذ عنه القراءة عدد كبير من الصحابة والتابعين منهم أبو هريرة وابن عباس وعبد الله بن السائب وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو العالية وغيرهم.[٢]

فكان هؤلاء شيوخ المدرسة المدنية المشهورين في القراءة إلى جانب جهود غيرهم من الصحابة الآخرين وتلامذتهم، فأسسوا بجهودهم مدرسة الإقراء في المدينة المنورة، وأخذ عنهم تلامذتهم مناهجهم في الإقراء مثل: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت١١٧هـ) وأبو جعفر يزيد بن العقاع (ت١٣٠هـ) وشيبة بن نصاح (ت١٣٠هـ) ومسلم بن جندب الهذلي (١٣٠هـ) ويزيد بن رومان (ت١٣٠ أو ١٢٠)، وكان مسلم بن جندب يعلم تلامذته غدوة ثلاثين آية، وعشية ثلاثين آية ويقرأها عليهم.[٣] ثم انتهت رئاسة الإقراء بالمدينة إلى نافع.

مدرسة مكة: وترجع النواة الأولى في قيامها إلى جهود معاذ بن جبل الذين خلفه رسول الله ﷺ في مكة بعد فتحها، أخرج ابن سعد عن مجاهد قال: «لما فتح رسول الله ﷺ مكة استخلف فيها عتاب بن أُسَيْد يصلي بهم، وخلف معاذا يقرئهم ويفقههم»،[٤]

ثم تميزت بمنهجها فيما بعد على يد ابن عباس (ت٦٨هـ) وعبد الله بن السائب المخزومي (ت٧٠هـ) صاحب المصحف العثماني وتلامذتهما بعدهما، وكلاهما قرأ على أبيّ بن كعب، وقرأ ابن عباس أيضا على زيد، وقرأ ابن السائب أيضا على عمر بن الخطاب رضي الله عنهم،[٥] فكانا إمامي مدرسة مكة في القراءة، فكان لجهودهما وجهود تلامذتهما أساس قيام هذه المدرسة الإقرائية.

وكان لابن عباس اختيار في القراءة، فقد نقل ابن الجزري عن الضحاك بن مزاحم أن ابن عباس: « كان يقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت إلا ثمانية عشر حرفا

١- سير أعلام النبلاء: ٢٨١/١ .

٢-كتاب السبعة: ٥٥، ٥٦، ٦٤ ومعرفة القراء: ١٣ وغاية النهاية: ٣١/١ والنشر: ١١٢/١ و١٣٣ و١٥٥.

٣- السبعة: ٥٩ . ٦٠.

٤- سير أعلام النبلاء: ٣٢١/١.

٥- النشر: ١٢٠/١.

أخذها من قراءة ابن مسعود »،[١] وهذا الخبر يفيد أن ابن عباس أخذ عن ابن مسعود قراءته سواء مباشرة أو بواسطة.

وقرأ عليهما عدد كبير من التلامذة، فممن قرأ على ابن عباس تلامذته مجاهد وعكرمة وابو العالية الرياحي ودرباس مولى ابن عباس وسعيد بن جبير وأبو جعفر بن العقاع وسعيد بن المسيب والأعرج وغيرهم،[٢] وقرأ على ابن السائب: مجاهد وابن كثير أحد القراء السبعة المشهورين والذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة.[٣]

مدرسة الكوفة: نزل الكوفة بعد تمصيرها عدد كبير من الصحابة ﷺ، فاخذ عنهم الناس القرآن والدين، لكن أبرز من كان له أثر في تقعيد قواعد هذه المدرسة الإقرائية، وتميز أصولها ومناهجها عبد الله بن مسعود ﷺ الذي نزل فيها بأمر عمر ﷺ في خلافته لغرض تعليم الناس القرآن والدين.

وهو أحد القراء السبعة المشهورين من الصحابة قال فيه النبي ﷺ: «من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما نزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد»[٤]. وكان رسول الله ﷺ يطرب لقراءته وحسن صوته، قال له النبيﷺ: «اقرأ عليّ القرآن، قلت: يا رسول الله أقر عليك وعليك أنزل؟ قال إني أشتهي أن أسمعه من غيري، فقرأت عليه سورة النساء حتى بلغت: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاءِ شَهِيداً﴾ النساء: ٤١، فغمزني برجله، فإذا عيناه تذرفان »،[٥] وبه بدأ رسول الله ﷺ حينما أمر بأخذ القرآن من أربعة، وهو أحد الستة الذين انتهى إليهم علم الأصحاب، وثاني اثنين مع علي انتهى إليهما علم الستة[٦].

استمر يقرئ بالكوفة من خلافة عمر إلى قبيل وفاته بالمدينة سنة (٣٢هـ). وأخذ عنه تلامذته قراءته وطريقته، ثم لم تزل في صحابته من بعده يأخذها الناس عنهم

١- غاية النهاية: ١/٤٢٦ .

٢-كتاب السبعة: ٦٤-٦٥ والنشر : ١/ ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٣٣ .

٣- معرفة القراء: ٢٤ والنشر : ١/١٢٠ .

٤- مسند أحمد: ١/٧ وابن ماجه:(١٣٨) والحاكم:٣/ ٣٦٨ وسير أعلام النبلاء:١/٣٤٠.

٥- سير أعلام النبلاء: ١/ ٣٤٤ .

٦- سير أعلام النبلاء: ١/ ٣٥٣ .

كعلقمة وأبي عمرو الشيباني سعد بن إياس وعبيدة السلماني والحارث بن قيس الكوفي الجعفي وعمرو بن شرحبيل أبو ميسرة الهمداني الكوفي وغيرهم.[١] يقول مسروق: «كان عبد الله يقرئنا في المسجد، ثم نجلس بعده نثبت الناس، فلم تزل قراءة ابن مسعود بالكوفة لا يعرف الناس غيرها ».[٢]

ثم نزل فيها أبو عبد الرحمن السلمي (ت ٧٣هـ)، أرسله عثمان إلى الكوفة مع المصحف العثماني يقرئ الناس بالكوفة به. أخذ القراءة عن عثمان وعلي وأبي وزيد وابن مسعود ﷺ، أقرأ الناس بمسجد الكوفة أربعين سنة، وقيل سبعين سنة،[٣] وعنه أخذ الحسن والحسين رضي الله عنهما وعاصم وخلائق كثيرة . فعن إسماعيل ابن أبي خالد تلميذ أبي عبد الرحمن السلمي قال: «كان أبو عبد الرحمن السلمي يقرئ عشرين بالغداة، وعشرين بالعشي، ويعلمهم اين الخمس والعشر، وكان يقرئنا خمسا خمسا، فلما مات أبو عبد الرحمن رحمة الله تعالى عليه خلفه في موضعه أبو بكر عاصم بن أبي النجود ».[٤]

كما كان لسيدنا علي ﷺ جهد كبير في تدعيم أسس هذه المدرسة عند نزوله الكوفة في خلافته، إذ التف من حوله تلامذة ابن مسعود وغيرهم يأخذون عنه القرآن وفقهه، والدين كما سبق الإشارة إليه.

ثم انتهت رئاسة الإقراء في الكوفة بعد عاصم إلى حمزة ثم الكسائي.

مدرسة البصرة: وإمامها المتقدم أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس اليماني المقرئ المفسر الفقيه ﷺ، من نجباء الصحابة، استغفر له النبي ﷺ واستعمله على زبيد وعدن، وولي إمرة الكوفة والبصرة في خلافة عمر.

فكان شيخ الإقراء في البصرة يقرئ الناس ويفقههم في دينهم ، وهو أحد السبعة المشهورين بالقراءة، وممن قرأوا على النبي ﷺ، وأحد الستة الذين انتهى إليهم علم

١- كتاب السبعة: ٦٦ –٦٧ وغاية النهاية: ١/ ٤٥٨ .

٢- السبعة: ٦٧ .

٣- المصدر السابق: ٦٨ .

٤- المصدر السابق: ٦٩ .

الصحابة، وكان من أحسن الناس صوتا بالقرآن سمع النبي ﷺ قراءته فقال: «لقد أوتي هذا مزمارا من مزامير آل داود»،[١] يقول الشعبي فيه وفي علي وأبي: «يشبه علمهم بعضه بعضا»،[٢] وعن أبي سلمة قال: كان عمر يقول لأبي موسى: «ذكرنا ربنا تعالى، فيقرأ ».[٣]

أخذ عنه القراءة حطان بن عبد الله الرقاشي شيخ الحسن البصري شيخ أبي عمرو، وأبو رجاء العطاردي عمران بن ملحان البصري شيخ أبي الأشهب جعفر بن حيان العطاردي شيخ يعقوب إمام البصرة وأحد العشرة، وغيرهما،[٤] قال الذهبي[٥]: « أَقرأَ أهلَ البصرة وفَقَّهَهُمْ في الدين». وكان أبو موسى يعلم الناس القرآن في مسجد البصرة، يجلسون إليه حلقا حلقا، ويعلمهم القرآن خمس آيات خمس آيات، [٦] وروي عنه أنه كان إذا صلى الصبح استقبل الصفوف رجلا رجلا يقرئهم.[٧]

ثم كان من بعده عامر بن عبد قيس (ت٥٥هـ تقريبا) الذي أرسله عثمان ﷺ مع المصحف إلى البصرة ليقرئ أهلها به، فكان لجهودهما وجهود تلامذتهما الأثر الأكبر في إرساء قواعد مدرسة الإقراء البصرية.

ومن رجال هذه المدرسة المتقدمين زيادة على من ذكر: أبو العالية الرياحي ويحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وأبو الأسود الدؤلي والحسن البصري وغيرهم.[٨] ونشطت هذه المدرسة في القراءات كما نشطت في النحو نشاطا واسعا. ثم انتهت رئاسة الإقراء في البصرة إلى إبي عمرو بن العلاء ثم يعقوب الحضرمي بعده.

١- البخاري (٥٠٤٨) ومسلم (٢٤٩٨) .

٢- سير أعلام النبلاء: ٢/ ٢٧٩ ومعرفة القراء: ١٩ وغاية النهاية: ١/ ٤٤٢.

٣- صفة الصفوة: ١/ ٢٨٥.

٤- سير أعلام النبلاء: ٢/٢٧٤ والنشر: ١/ ١٣٣ و١٨٦ .

٥- سير أعلام النبلاء: ٢/ ٢٧٤ .

٦- المستدرك: ٢/٢٠٢ وغاية النهاية : ١/ ٠٤ وينظر علوم القرآن : ١٤٩ .

٧- سير أعلام النبلاء: ٢/ ٢٨٠ ونظر في تفصيل جهوده في القراءات: إمام المدرسة البصرية (أبو موسى الأشعري) ومكانته في التفسير والقراءات، بحث للمؤلف منشور في مجلة (الدراسات الاجتماعية) جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ع١٧س٢٠٠٤م.

٨- كتاب السبعة: ٨٤ والنشر : ١/٨٤ .

مدرسة الشام: عرفنا مما سبق أن عددا من الصحابة نزلوا الشام لغرض تعليم الناس القرآن والدين، لكن الأثر الأكبر في القراءة كان لقاضي دمشق وسيد القراء فيها أبي الدرداء عويمر بن زيد بن قيس الخزرجي ﷺ، الذي نزل حمص ثم دمشق بأمر عمر له لتعليم الناس القرآن، وهو أحد السبع المشهورين من الصحابة بالإقراء، وأحد الستة الذين انتهى إليهم علم الصحابة (في رواية)، وأحد الأربعة الذين قال أنس عنهم: إنهم جمعوا القرآن في عهد النبي ﷺ.[١] مكث يقرئ الناس في مسجد دمشق من خلافة عمر إلى حين وفاته سنة (٣٢هـ).

قرأ عليه كبير من الناس منهم عطية بن قيس وأم الدرداء وعبد الله بن عامر اليحصبي وغيرهم.[٢]

ويعد أبو الدرداء هو الذي سن الحلق للقراءة،[٣] وكان الذين يحضرون حلقة إقرائه يزيدون على ألف رجل، ولكل عشرة منهم ملقن، وكان أبو الدرداء يطوف عليهم قائما، فإذا أحكم الرجل منهم تحول إلى أبي الدرداء يعرض عليه،[٤] روى مسلم بن مشكم قال لي أبو الدرداء: اعدد من في مجلسنا، قال فجاءوا ألفا وستمائة ونيفا، فكانوا يقرأون ويتسابقون عشرة عشرة، فإذا صلى الصبح انفتل وقرأ جزأه فيحدقون به يسمعون ألفاظه، وكان ابن عامر مقدما فيهم، فلما مات أبو الدرداء خلفه عبد الله ابن عامر.[٥]

ثم كان من بعده صاحب المصحف العثماني المغيرة بن أبي شهاب المخزومي (ت٩١ هـ) شيخ ابن عامر الذي أرسله عثمان مع المصحف إلى الشام ليقرئ أهلها به، والمغيرة أخذ القراءة عن عثمان ﷺ،[٦] وعلى يديهما وبفضل جهودهما وجهود تلامذتهما نشأة مدرسة الإقراء الشامية وتميزت في مناهجها وأصولها.

١- سير أعلام النبلاء: ٢/ ٢٤٩ .

٢- المصدر السابق: ٢/ ٢٤٢ - ٢٤٣ .

٣- المصدر السابق: ٢/ ٢٤٩ .

٤- المصدر السابق: ٢ / ٢٥٤ – ٢٥٥، معرفة القراء: ٢٠ وجمال القراء:٢٢٧/١.

٥- سير أعلام النبلاء: ٢/ ٢٤٩ ومعرفة القراء : ٢٠.

٦- معرفة القراء : ٢٥.

كما نزل في الشام من قراء الصحابة معاذ بن جبل والمقداد وعبادة بن الصامت وفضالة بن عبيد وواثلة بن الأسقع ومعاوية بن أبي سفيان.[١]

فأخذ تلامذتهم عنهم مناهجهم في القراءة وتلقوا عنهم وجوه القراءة، وفق ما تلقوه عن النبي ﷺ وبما لا يخالف خط المصحف العثماني، فكان في كل مصر قراء ولا شك أنهم كثير، لكن الذين تخصصوا بالقراءة من تلامذتهم بعضهم، اشتهر في كل مصر منهم جماعة، ثم أخذ عن هؤلاء عدد من تابعي التابعين الذين تخصصوا بالقراءة واشتهروا بها بعدهم، كل هذا كان في القرن الأول الهجري.[٢]

وأما في الأمصار الإسلامية الأخرى، كمصر واليمن وبلاد المغرب الإسلامي وغيرها، فلم تنشأ فيها مدارس إقرائية مشتهرة ومتميز بأصول وروايات مستقلة كاشتهار تلك الأمصار، ويبدو أن السبب يعود إلى عدم استقرار أحد من الصحابة المشتهرين بالإقراء فيها استقرارا يشكل نواة مدرسة إقرائية كما كان في تلك الأمصار المشهورة بالقراءات، ولعدم إرسال مصحف من المصاحف العثمانية الأمهات إليها، على ما يترجح من الأخبار.[٣]

ويمكن أن تكون المصاحف التي نسبت للبحرين واليمن ومصر كما جاء في بعض الروايات، هي من الصحف التي استنسخت من الأصل، ولذا لم يسمع لهذه المصاحف خبر كما هو لمصاحف الأمصار الأخرى،[٤] ويمكن أن يرجع سبب عدم إرسال مصاحف إلى غير تلك الأمصار الخمسة؛ لعدم وجود الاختلاف في القراءة آنذاك على نحو ما وجد في الأمصار التي استقر فيها بعض الأصحاب المقرئين، كما هو مشهور من أسباب اختلاف الناس في أمر قراءة القرآن.

وقد دفع هذا بالحفاظ من هذه الأمصار إلى التنقل في البلدان الإسلامية الأخرى كالحجاز والعراق والشام لتلقي القراءة على شيوخ الإقراء فيها، لكن ذلك لا يعني عدم وجود قراء مشهورين، وأئمة معتمدين من أهل هذه البلدان ممن تفرغوا للقراءة

١- جمال القراء: ٢/ ٢٢٨.

٢- النشر: ١/ ٨ .

٣- الإتقان: ١/ ١٧٢ وقال (المشهور أنها سبعة) وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٧١.

٤- الإتقان: ١/ ٢٢٤. ٢٢٥.

والإقراء، فقد اشتهر على مر العصور قراء أفذاذ ينتسبون إلى مصر واليمن وبلاد المغرب العربي وبلدان الخليج العربي، سواء ممن مكثوا فيها أو استقروا في أمصار أخرى، وكانوا أئمة يؤخذ عنهم ويقتدى بهم، إلا أن اشتهار هذه الأمصار في القراءة لم يشتهر اشتهار تلك الأمصار، ولم تتسع فيها الروايات في العصور المتقدمة كاتساعها هناك. يقول الزركشي عن مصر:[١] « وكان المصريون في مصر آنذاك لم تكن لهم روايات متسعة، ولا رحلة إلى غيرها من البلاد التي اتسعت فيها الروايات، ...وسبب قلة العلم والروايات بديار مصر ما كان غلب على أهلها من تغلب الإسماعيلية عليها، وقتل ملوكهم العلماء ».

ومن هنا وجدنا المصريين ينتقلون إلى البلاد الإسلامية المشتهرة بالقراءات ليتحفظوا منهم، وممن يذكر هنا ورش (ت١٩٧هـ) الذي انتقل من مصر إلى المدينة المنورة ليأخذ عن نافع قراءته، فختم عليه أربع ختمات سنة (١٥٥هـ)، ورجع إلى مصر فانتهت إليه رئاسة الإقراء فيها، وخلفه بعده الأزرق (ت٢٤٠). [٢]

وأما بلاد الأندلس والمغرب العربي، فلبعدهما عن بلاد الإسلام لم تكن لها روايات متسعة، فكانوا يتحفظون ممن كان من المصريين عنده شيء من القراءات لدى اجتيازهم بديار مصر في طريقهم للحج.[٣]

وأما اليمن فكان من أهلها أئمة في القراءات يرتحل إليهم، لكنهم لم يكونوا يقطنون في بلاد اليمن، بسبب عدم اتساعها في الروايات كما أشرنا لأسبابه من قبل، فارتحلوا إلى الأمصار الإسلامية الأخرى يأخذون عن أهلها، وعمن نزل فيها من الأصحاب الكرام، فكان منهم: مسروق بن عبد الرحمن الهمداني الملقب بابن الأجدع (ت ٦٣هـ) تلميذ ابن مسعود رضى الله عنه بالكوفة، وطاووس بن كيسان اليماني الحميري الجندي (ت ١٠٦هـ) تلميذ ابن عباس رضى الله عنهما، وأحد أبرز مدرسة مكة في القراءة والتفسير، وفى البصرة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧هـ)، وفى الشام عبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨هـ) تلميذ أبي الدرداء وأحد القراء السبعة.

١- البرهان: ١/ ٣٢٣. و٣٢٤.

٢- النشر: ١/ ١١٣و ١١٤ وينظر: البرهان: ١/٣٢٣.

٣- البرهان: ١/ ٣٢٣.

ومن أئمة القراءة اليمنيين أبو قرة موسى بن طارق الزَبيدي قاضي زبيد (ت٢٠٣هـ)، الإمام الحجة المحدث القارئ الفقيه. التقى بالمدينة بمقرئها نافع فأخذ القراءة عرضا عنه، وكان من أخص أصحابه، كما روى الحروف عن إسماعيل بن قسطنطين المعروف بالقسط (ت١٧٠هـ) عن ابن كثير المكي، وعن إبراهيم بن أبي عبلة الشامي التابعي (ت١٥٢)، بروايته عن أبي الدرداء ﷺ.[١]

والذي يميز القراءة في القرن الهجري الأول أن القراءات –غالبا– حافظت على عناصرها الأولى، وتميزت كل قراءة بحرف من الأحرف التي نزل بها القرآن، ولم تتمازج الأحرف بعضها ببعض، فقراءة بحرف أبي، وقراءة بحرف ابن مسعود، وقراءة بحرف زيد، وقراءة بحرف أبي الدرداء، وهكذا، وتعرف أيضا بقراءة أبيّ وقراءة زيد وقراءة ابن مسعود، كل ذلك في حدود الرخصة، وبما لا يخرجها عن رسم المصحف.

وليس معنى هذه النسبة أن ابن مسعود أو أبيا أو غيرهما هو المنشئ للقراءة، وإنما نسبت إليه بسبب التزامه لها قراءة وإقراء دون غيرها، حتى اشتهر بها، يقول الداني:[٢] «إن معنى إضافة كل حرف مما أنزل الله إلى من أضيف إليه من الصحابة كأبيّ وعبد الله وزيد وغيرهم، من قبل أنه كان أضبط له، وأكثر قراءة وإقراء به، وملازمة له، وميلا إليه لا غير ذلك».

رابعا– القراءات في القرن الهجري الثاني:

لما كانت أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني الهجري دخلت القراءات طورا آخر لم يكن من قبل، حيث طرأ عليها ظاهرة جديدة، هي ظاهرة الاختيار في القراءات، فبعد أن كان القراء يلتزمون في قراءاتهم وإقرائهم بحرف شيخهم الذي تلقوا عنه قراءته أخذ القراء في هذا العصر انتخاب قراءة من مجموع ما يروونه عن شيوخهم، يقرئون بها المتعلمين.

ظاهرة الاختيار واثرها في القراءات:

١– السبعة في القراءات:٦١، غاية النهاية:٢/ ٢١٩ وطبقات فقهاء اليمن: ابن سمرة: ٦٩ وجهود مدرسة زبيد في القراءات: بحث للمؤلف منشور في المجلد الثاني ضمن وقائع أعمال (المؤتمر العلمي الأول لجامعة الحديدة، بعنوان (زبيد وصلاتها العلمية بالعالمين العربي والإسلامي) ٢٠٠٢م.

٢– الأحرف السبعة: ٦١ والنشر: ١/ ٥٢ .

١ – معناها ونشأتها:

والاختيار هو: اختيار القارئ للحرف الذي يقرأ به من بين مروياته عن شيوخه.

وذلك بأن يختار القارئ لنفسه قراءة منتخبة من عدة قراءات تلقاها عن شيوخه عن الصحابة، بعد أن يمازج بين عناصرها، ثم يختار من مجموع تلك القراءات في الكلمة الواحدة في موضع شيئا، وفي موضع آخر شيئا آخر، مما يوافق خط المصحف، ويؤلف بينها في قراءة واحدة لا تخرج عن وجوه القراءات المنقولة عن قراء الصحابة، دون أن يلتزم فيها بقراءة واحد منهم، فيتخذها لنفسه قراءة يقرأ بها ويقرئ بها غيره.

وكان الناس قبل إرسال عثمان ﷺ بالمصاحف إلى الأمصار يقرأون بقراءة من كان عندهم من الصحابة– كما سبق ذكره، فكان مثلا في الكوفة ابن مسعود ﷺ يقول ابن مجاهد:[١] « وأما أهل الكوفة فكان الغالب على المتقدمين من أهلها قراءة عبد الله بن مسعود ﷺ، لأنه هو الذي بعث به إليهم عمر بن الخطاب ﷺ ليعلمهم، فأخذت عنه قراءته قبل أن يجمع عثمان ﷺ الناس على حرف واحد، ثم لم تزل في صحابته من بعده يأخذها الناس عنهم ». وروي عن مسروق تلميذ ابن مسعود أنه قال: « وكان عبد الله يقرئنا في المسجد، ثم نجلس بعده نثبت الناس. فلم تزل قراءة عبد الله بالكوفة لا يعرف الناس غيرها ».[٢]

وكان أبو موسى الأشعري في البصرة يقرئ الناس، وأخذ عنه تلامذته قراءته، وأخذها الناس عنهم، كالحسن البصري وابن سيرين وقتادة وغيرهم.

وكان في الشام أبو الدرداء يعلم الناس القرآن بحرف يلتزمه، وأخذ الناس من أهل الشام وما جاورها بقراءته والتزموا بها، ولم تزل في أصحابه من بعده يأخذها الناس عنهم كعبد الله بن عامر وخليد وغيرهما، وهكذا في غيرها من الأمصار.

ولما أرسل عثمان بالمصاحف إلى الأمصار، أرسل مع كل مصحف قارئا يقرئ الناس بهذه القراءة، وعرفت القراءة التي جمعت عليها هذه المصاحف بقراءة العامة، وقراءة

١– كتاب السبعة: ٦٦.

٢– المصدر السابق: ٦٧ .

زيد، وقراءة أهل المدينة، وقراءة الجماعة، يقول أبو عبد الرحمن السلمي: «كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرأون بقراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه. وكان علي ﷺ طول أيامه يقرأ مصحف عثمان».[١]

ولم تكن غاية عثمان حين أرسل المصاحف إلى الأمصار إلزام الناس وقسرهم على هذه القراءة دون غيرها، وإنما الغاية أن يجمعهم على مصحف واحد، ويبعد عنهم الخلاف والتنازع في أمر قراءة القرآن.[٢] ويأتي أمر اتفاقهم على القراءة الموحدة بالتعليم والممارسة والمتابعة التي يبذلها القراء الذين أرسل بهم مع المصاحف. يؤكده ما روي أن ابن جبير كان يؤم الناس في رمضان فيقرأ ليلة بقراءة ابن مسعود وأخرى بقراءة زيد.[٣] فترك الناس من القراءة الأولى ما يخالف المصحف، وقرأوا منها بما يوافقه، يقول الحموي:[٤] «فأقرأ كل منهم أهل مصره بقراءته التي يقرأ بها في عهد رسول الله ﷺ، فاختلف قراء الأمصار لاختلاف من أقرأهم من الصحابة، ثم بعث عثمان المصاحف، فحفظوا ما وافق الرسم، ورفضوا ما خالفه، وأخذ بذلك الآخر عن الغابر».

ونتيجة لجهود القراء الذين أرسلوا بالمصاحف إلى الأمصار، ولميل الناس إلى مصحف الجماعة، ولزيادة اطمئنان الناس إلى القراءة التي أجمع عليها الأصحاب ﷺ. قل ناقلو القراءات السابقة،[٥] فصار من يروى له حرف أبيّ بن كعب وعبد الله -مما يخالف رسم المصحف- لا يقطع به، ولا يحل لأحد على هذا أن يرغب عن حرف الجماعة المقطوع به.[٦] يقول سليمان بن مهران الأعمش (ت١٤٨هـ): «أدركت الكوفة وما قراءة زيد فيهم إلا كقراءة عبد الله فيكم اليوم، ما يقرأها إلا الرجل والرجلان».[٧] وهكذا مثله في بقية الأمصار.

١- المرشد الوجيز: ٦٨ وجمال القراء:١/٢٤١.

٢- علوم القرآن: ١٤٩ نقله عن المصاحف لابن أبي داود : ٣٦.

٣- نكت الانتصار: ٤٠١ ومعرفة القراء : ٣٨.

٤- القواعد والإشارات: ٣٦.

٥- علوم القرآن: ١٥١.

٦- نكت الانتصار:٤٠٢ .

٧- السبعة: ٦٧.

فشاعت ظاهرة الاختيار، ونتج عنها أن ظهر في هذا العصر أئمة القراءة المشهورون، وكثروا في العدد وانتشروا في الأمصار، وغلبت على كل مصر قراءات بعض أئمة القراءة الذين اختاروا لأنفسهم قراءة منتخبة من قراءات شيوخهم.

ومن القراء من تلقى عن عدة شيوخ، وهؤلاء الشيوخ قد تلقوا قراءاتهم عن شيوخ من الصحابة مختلفين في الحرف الذي يلتزمون به في القراءة والإقراء، فيأخذ المتلقي عنهم قراءة منتخبة من مجموع قراءاتهم وفق ضوابط لا تجعلها خارجة عن حدود الرخصة والقراءة الصحيحة وبما لا يخالف خط المصحف.

ومثال هذا: أن نافع بن أبي نعيم (ت١٦٩) إمام القراءة في المدينة في عصره قرأ على سبعين من التابعين، وكان أشهر شيوخه خمسة: أبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت١١٧هـ) وأبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ (ت١٣٠هـ) وشيبة بن نصاح (ت١٣٠هـ) وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي (ت بعد١١٠هـ) وأبو روح يزيد بن رومان (ت١٢٠هـ)،[١] وكان يقول نافع : «فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم – يعني من هؤلاء الخمسة فأخذته . وما شذ فيه واحد فتركته حتى ألّفت هذه القراءة في هذه الحروف».[٢]

وأخذ أبو عمرو بن العلاء القراءة عن جماعة من أهل مكة وعن جماعة من أهل المدينة وجماعة من أهل البصرة، وهم أخذوا عن شيوخهم من الصحابة وغيرهم.[٣]

وكان لعاصم اختياره من قراءات من قرأ عليهم، فقد قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي، والسلمي قرأ على عدد من الصحابة منهم عثمان وعلي وأبيّ وزيد، وقرأ عاصم أيضا على أبي مريم زر بن حبيش وقرأ زر على ابن مسعود، كما أخذ عن غيرهما، فألف من هذه القراءات قراءته.[٤] يقول عاصم: « ما أقرأني أحد حرفا إلا أبو عبد الرحمن السلمي، وكان أبو عبد الرحمن السلمي قد قرأ على علي ﷺ، وكنت

١- كتاب السبعة: ٥٤ وما بعدها، وتحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة: ١٧.

٢- كتاب السبعة: ٦١.٦٢.

٣- كتاب السبعة: ٨٣ والإبانة: ١٧ وتحبير التيسير : ١٨.

٤- كتاب السبعة: ٧٠ وتحبير التيسير:١٨.

أرجع من عند أبي عبد الرحمن فأعرض على زر بن حبيش، وكان زر قد قرأ على عبد الله بن مسعود ».[١]

وكان لحمزة اختياره من مجموعة قراءات أخذها عن عدد من الشيوخ منهم الأعمش وابن أبي ليلى فما كان من قراءة الأعمش فهو عن ابن مسعود ﷺ، وما كان من قراءة ابن أبي ليلى فهو عن علي ﷺ، وخالف حمزة الأعمش فيما وافق قراءة زيد التي جمع عثمان الناس عليها في أحرف يسيرة،[٢] وكان حمزة -فيما يقول ابن مجاهد- ينحو نحو أصحاب عبد الله، لأن قراءة عبد الله انتهت بالكوفة إلى الأعمش.[٣] وقال حمزة : « قرأت على أبي عبد الله جعفر الصادق القرآن بالمدينة فقال: ما قرأ عليّ أقرأ منك، ثم قال: لست أخالفك في شيء من حروفك إلا في عشرة أحرف، فإني لست أقرأ بها، وهي جائزة في العربية، فذكرها».[٤]

وللكسائي اختياره أيضا، فقد أخذ عن حمزة قراءته، والتزم بها أول أمره يقرئ الناس بها، ثم اختار لنفسه قراءة منتخبة، وأقرأ بها الناس في خلافة هارون، [٥] يقول ابن مجاهد: [٦] «واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة غير خارجة عن آثار من من تقدم من الأئمة»، فما خالف به حمزة فهو بقراءة ابن ليلى وكان ابن أبي ليلى يقرأ بحرف علي.[٧] غير أن اعتماده في اختياره ومادة قراءته كان عن حمزة غالبا،[٨] وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف.[٩]

وهكذا كان غير هؤلاء من مشاهير القراء في القرن الثاني الهجري، كان لبعض منهم من له اختيار، ومنهم من له اختياران، أو أكثر، يقول القرطبي:[١٠] « وهذه القراءات

١- كتاب السبعة: ٧٠ ومعرفة القراء: ١٢.
٢- كتاب السبعة: ٧٤.
٣- المصدر السابق: ٧١.
٤- غاية النهاية: ١/١٩٦-١٩٧.
٥- الفهرست: ابن النديم: ٤٥.
٦- كتاب السبعة: ٧٨.
٧- الفهرست: ٤٥.
٨- تحبير التيسير: ١٩.
٩- الإبانة: ١٧ والقواعد والإشارات:٣٧.
١٠- الجامع لأحكام القرآن: ١/٦٤.

هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات، ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة، ورواه وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه، فقيل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره، بل سوغه وجوزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر، وكل صحيح ».

٢- أثر ظاهرة الاختيار على القراءات:

كان لهذه الظاهرة أثر كبير في اختفاء معالم القراءات الأولى، كقراءة العامة في المدينة وقراءة ابن مسعود في الكوفة وقراءة الأشعري في البصرة وقراءة أبي الدرداء في الشام، وظهور عناصرها في قراءات نسبت إلى علماء القراءة في القرن الثاني الهجري، الذين أخذوا قراءاتهم من تلك القراءات، ومزجوا بين عناصرها، واختاروا من هذه شيئا ومن تلك شيئا آخر، فجاءت قراءاتهم تحمل وجوها من قراءات الصحابة، مما يوافق خط المصحف، ولم يعد بالإمكان تمييز القراءات الأولى التي كان يقرأ بها في الأمصار في القرن الأول الهجري، بعد أن كانت متميزة في القرن الأول، لأن ظاهرة الاختيار جعلت القارئ يختار من قراءة هذه المدينة أو القارئ في حرف -كلمة- ومن تلك المدينة أو القارئ في حرف آخر، فجاءت قراءته تحمل عناصر من قراءات مختلفة - كما فعل عاصم مثلا- فإن قراءته فيها عناصر من قراءة أهل المدينة بواسطة السلمي، وفيها عناصر أيضا من قراءة ابن مسعود في الكوفة بواسطة زر بن حبيش، ولذلك فإن قراءته ليست هي قراءة أهل المدينة خالصة ولا قراءة أهل الكوفة خالصة، وإنما هي تجمع بين عناصر تلك القراءتين.[١]

وأبو عمرو بن العلاء أخذ قراءته عن أهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة وأختار من قراءة شيوخه في هذه الأمصار قراءته، فلم تأت قراءته تمثل قراءة بعينها من قراءات أحد هذه الأمصار، وإنما هي تجمع عناصر مختارة من قراءات كل هذه الأمصار.

ولا يعني اختيار القارئ قراءة له أنه يؤلفها من عند نفسه أو يخترع عناصرها، بل ليس له إلا مجرد الاختيار من وجوه القراءات المأثورة عن الصحابة الكرام، وأن تسميته

١- ينظر: علوم القرآن : ١٥٢و ١٥٥.

القراءة باسمه لأنه هو الذي اختارها ثم ألزم نفسه بها في قراءته وإقرائه. ولهذا قال أئمة القراءة:[١] «وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد به أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، ودام عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد».

ونخلص من ذلك إلى القول بأن هذا العصر قد امتاز فيما يتعلق بالقراءات بجملة مميزات من أظهرها:

١- ظهور الاختيار في القراءات واتساعه على النحو الذي بيناه.

٢- لم تأت ظاهرة الاختيار بقراءات جديدة لم يكن الأصحاب يقرأون بها، أولم تثبت بالرواية، ولكنها أثرت في القراءات من حيث امتزاج القراءات السابقة بعضها ببعض واختفاء معالم القراءات الأولى.

٣- كان اختيار أئمة القراءة للحرف يعتمد على اجتماع ثلاثة أركان: قوة وجهه في العربية، وموافقته لرسم المصحف، واجتماع العامة عليه بمعنى ثبوت صحة سنده.[٢]

٤- لم يكن علماء القراءة في هذا العصر قد تواضعوا على قراء بأعيانهم يحملون عنهم وحدهم القراءة، وظل الأمر هكذا إلى أن ظهر ابن مجاهد على رأس الأربعمائة هجري، على نحو ما سنورد ذكره مفصلا في الموضع الآتي.

٥- بدأ التأليف الفعلي في القراءات في هذا العصر، فقد صنفت فيه عدد من المؤلفات الخاصة في القراءات، سواء التي تتناول قراءة معينة أو التي تجمع قراءات الأئمة، أو التي تبحث في القراءات كعلم.

٦- يعد القرن الثاني الهجري هو العصر الذهبي للقراءات، فبعد أولئك الذين تقدم ذكرهم في القرن الأول تجرد في هذا العصر قوم للقراءة والأخذ عن الشيوخ، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم، ويرحل إليهم ويؤخذ

١- الأحرف السبعة: ٦١، الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٦٤ والنشر: ١/ ٥٢.

٢- جمال القراء: ٢/ ٢٠٦.

عنهم، وأجمع أهل بلدهم على تلقي قراءاتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم.[١]

وهذا التخصص من هؤلاء القراء أوجد الأساس لوضع علم القراءات بوصفه علما وفنا قائما بنفسه مستقلا عن علوم القرآن الأخرى، فظهر في هذا العصر أئمة القراءة السبعة والعشرة والأربعة عشر وغيرهم وكثروا في العدد، وتميزت قراءاتهم في أصولها وعناصرها، وتقعدت قواعد راسخة لمدارس الأمصار الإقرائية، فكان هذا القرن بحق العصر الذهبي لعلم القراءات دراية ورواية وتأليفا.

لكن ظاهرة الاختيار لم تستمر طويلا فمع نهاية القرن الثالث الهجري دخلت حركة القراءات في طور آخر، فقد عكف العلماء على جمع قراءات أولئك الأئمة من القراء، والاكتفاء بضبط أصول قراءاتهم، والمحافظة على اختياراتهم، ونقلها إلى من بعدهم، ولا سيما بعد أن اتسع أمر الاختيار وتعددت اتجاهات الاختيار في القراءة، وغدت الحاجة قائمة إلى حفظ قراءات الأئمة بدلا من الاختيار الجديد، وقد سئل ابن مجاهد عن سبب عدم اختياره لنفسه حرفا يحمل عليه، فقال: « نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به بعدنا».[٢] فكان أن نشأ عصر التدوين والضبط للقراءات، وهو ما سنتناوله في الموضع الآتي.

المبحث الثاني

القراءات في عهد التدوين

أولا–ظهور التصنيف بالقراءات:

إن التأليف في القراءات بدأ في زمن مبكر، فلم يتأخر عن العصر الذي ازدهرت فيه القراءات وتحدد فيه فنها، وأستقل فيه علمها عن غيره من العلوم الإسلامية، فقد نهض علماء القراءة في القرن الثاني بجهود عظيمة في التأليف في القراءات، ووضعوا كثيرا من المصنفات فيها، فأخذوا يؤلفون في قراءة كل إمام نابه، وفي ما بين القراءات من وجوه

١– النشر: ١/ ٨.

٢– معرفة القراء الكبار: ١/٢٧١.

الاختلاف، لغرض ضبط أصول كل قراءة، وبيان خصائصها في الأصول والفرش وأسانيدها وغير ذلك، وكان لأئمة القراءة وعلماء الدراية فيها في البصرة والكوفة أثر بارز في ذلك، أمثال أبان بن تغلب الكوفي (ت١٤١هـ)، وهرون بن موسى (ت١٧٠–١٨٠هـ) تلميذ أبي عمرو بن العلاء الذي ألف كتابا تعقب فيه شواذ القراءات، باحثا عن أسانيدها، ونسبت لأبي عمرو بن العلاء وحمزة والكسائي كتبا في القراءات، ووضعت في قراءات هؤلاء الأئمة وغيرهم مصنفات كثيرة ذكرها ابن النديم (ت٣٨٥ هـ) في (الفهرست) لدى ترجمته لهم. [١]

غير أنه ليس من المستطاع أن نعين بالضبط أول كتاب وضع في القراءات، ولا من السهل تحديد العصر الذي بدأ فيه التدوين فيها، لكن الذي يظهر أن التأليف في القراءات بدأ في زمن مبكر، مصاحباً لنشأة التدوين في علوم القرآن الأخرى.

وقد ذهب بعض الباحثين[٢] إلى أن أول كتاب دون في القراءات ووصل إلينا خبره هو ليحيى بن يعمر(ت٩٠ هـ)، اعتمادا على ما أورده ابن عطية في مقدمته وأخذه عنه القرطبي إذ يقول:[٣] «وأما شكل المصحف ونقطه فروي أن عبد الملك بن مروان أمر به وعمله، فتجرد لذلك الحجاج بواسط، وجدّ فيه وزاد في تحزيبه، وأمر وهو والي العراق الحسن ويحيى بن يعمر بذلك، وألف اثر ذلك بواسط كتابا في القراءات، جمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيما وافق الخط، ومشى الناس على ذلك زمانا طويلا إلى أن ألف ابن مجاهد كتابه في القراءات »، ولا يظهر من النص بوضوح نسبة الكتاب ليحيى، لكن سواء هذه صحت النسبة أم لم تصح، فإن النص يظهر أن التأليف في القراءات ابتدأ في النصف الثاني من القرن الهجري الأول، وإن صحت هذه النسبة يكون ابن يعمر هو أول من دون فيها مما وصل إلينا خبره.

وقيل: إن أول من ألف فيها هو أبّان بن تغلب الكوفي (ت١٤١هـ)[٤] وعليه يكون النصف الأول من القرن الثاني بداية التأليف في القراءات.

١– ينظر: الفهرست: ابن النديم: ٤٢ و٤٤ و٤٥ والقراءات القرآنية: د.عبد الهادي الفضلي: ٢٧. ٣٢.

٢– القراءات القرآنية : ٢٧ وعلوم القرآن : ١٥٦.

٣– الجامع لأحكام القرآن:١/٧٩ وينظر: مقدمتان في علوم القرآن– مقدمة ابن عطية: ٢٧٥.

٤– القراءات القرآنية: ٢٧ ونسبه إلى السيد حسن الصدر في كتابه: تأسيس الشريعة لعلوم الإسلام.

ويشير آخرون[١] إلى أن أول من ألف في القراءات هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، معتمدين على قول لابن الجزري في (النشر) يشير إلى ذلك.

والذي يبدو أن ابن الجزري لم يكن قصده أول من ألف فيه على الإطلاق، وإنما أول مؤلف جمع فيه صاحبه القراءات المشهورة والمعتبرة في الأمصار، وهو ما يظهر من نص ابن الجزري[٢] فيقول: «إن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أمما لا تحصى، وطوائف لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم أيضا أكثر، وهلم جرا. فلما كانت المائة الثالثة واتسع الخرق وقل الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات، فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئا مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة (٢٢٤هـ)، وكان بعده أحمد بن جبير بن مُحَمَّد الكوفي نزيل انطاكية، جمع كتابا في قراءات الخمسة من كل مصر واحدا، وتوفي سنة (٢٥٨هـ)، وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون، ألف كتاب في القراءات، جمع فيه قراءة عشرين إماما منهم هؤلاء السبعة، وتوفي سنة (٢٨٢ هـ».

وجاء بعدهم من المتقدمين الذين ألفوا في القراءات: أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) فقد جمع كتابا حافلا سماه (الجامع)، فيه نيف وعشرون قراءة، وأبو بكر مُحَمَّد بن أحمد بن عمر الداجوني (ت٣٢٤هـ) جمع كتابا في القراءات، وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة.[٣]

إلا أن تلك الكتب المتقدمة لا يعرف من أخبارها إلا أسماؤها لأنها مفقودة، ولم تنقل إلا روايات قليلة عن وصفها، نقلها من جاء بعدهم، ويبدو أن المؤلفين جرو فيها على ذكر كل ما سمعوه أو وقفوا عليه وصح عندهم من قراءات الأئمة المشهورين من الأمصار، دون التقيد بعدد معين أو بقراءات بلد دون غيرها.

١- مناهل العرفان: ١/ ٤٩٣ والمهذب في القراءات العشر:٦.

٢- النشر: ١/ ٣٣. ٣٤.

٣- النشر: ١/ ٣٤.

ونقل السخاوي في(جمال القراء) قطعة من كتاب أبي عبيد (القراءات)، ذكر فيها أسماء القراء من الصحابة ثم التابعين الذين اشتهروا بالقراءة في الأمصار الخمسة –مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام–، ثم أسماء من جاء بعد هؤلاء ممن تجردوا للقراءة، واشتدت عنايتهم بها، حتى صاروا أئمة يأخذها الناس عنهم، وهم خمسة عشر رجلا من هذه الأمصار الخمسة، في كل مصر منهم ثلاثة رجال.[١]

ثانيا– أثر ابن مجاهد في تطور علم القراءات والتدوين فيه:

إن النقلة المهمة في التأليف في القراءات، والتطور البارز الذي كان له أكبر الأثر فيها، وفي مناهج التأليف التي جاءت بعد ذلك؛ هو ما أقدم عليه إمام القراءة في عصره، وشيخ الصنعة، وآخر من انتهت إليه رئاسة الإقراء بمدينة بغداد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المولود سنة (٢٤٥هـ) والمتوفى سنة (٣٢٤هـ) وذلك بتأليف كتابه: (السبعة في القراءات) وهو مطبوع متداول، اقتصر فيه على قراءات سبعة من القراء، اختارها من قراءات الأمصار المشهورة، كما وضع كتابا آخر في (شواذ القراءات) لم يزل مفقودا.

وهؤلاء السبعة هم:

١– أبو عبد الرحمن نافع بن أبي نعيم (ت١٦٩هـ) قارئ أهل المدينة.

٢. عبد الله بن كثير (ت١٢٠هـ) قارئ أهل مكة .

٣. أبو بكر عاصم بن أبي النجود (ت١٢٨هـ) قارئ أهل الكوفة .

٤. حمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ) قارئ الكوفة .

٥. علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) قارئ الكوفة وبغداد .

٦. أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) قارئ أهل البصرة .

٧. عبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨هـ) قارئ أهل الشام .

١– جمال القراء: ٢/ ١٨٩.

وكان السابع عند الناس أولا هو يعقوب الحضرمي، فأثبت ابن مجاهد في أيام المأمون على رأس سنة ثلاثمائة أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب.[١]

ويبدو أن سبب اقتصاره على عدد من القراء وتركه غيرهم هو ما كان عليه حال القراءات في القرن الثاني والثالث الهجري، بعد أن اتسعت القراءات اتساعا كبيرا، وظهرت طوائف من القراء قل ضبطها، وخف تمسكها بقواعد القراءة الصحيحة وضوابطها، لاسيما فيما يتعلق بموافقة خط المصحف والعربية، يقول ابن الجزري[٢] عن ذلك: « فلما كانت المائة الثالثة، واتسع الخرق، وقل الضبط ..، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات ».

فلهذا الاختلاف والكثرة التي لم تتهيأ معها سهولة الضبط وإتقان المتعلمين، أراد العلماء أن يقتصروا على قراءات تنضبط القراءة بها ويسهل حفظها، مما يوافق خط المصحف، يؤكد ذلك أيضا ابن مجاهد نفسه لدى كلامه عن سبب وضعه لكتابه (السبعة).[٣]

فاختار هؤلاء السبعة لأنهم قد أجمع الناس على قراءتهم في أمصارهم وفي البلدان التي تقرب من هذه الأمصار.[٤] وأخذ الناس من بعده اختياره هذا، واتجهت العناية إليهم، ودارت المؤلفات حول وصف قراءاتهم أكثر من غيرهم، حتى اضمحلت أغلب القراءات التي كانت شائعة أو معروفة في الأمصار قبله، ساعد على ذلك :

١- مكانة ابن مجاهد العلمية ومعرفته بالقراءات وديانته وثقته الناس به، فقد كان واحد عصره غير مدافع، حسن الأدب، واسع العلم، ظاهر النسك، ولم يكن في عصره أحد أكثر تلاميذ منه.[٥]

٢- حسن اختياره، لأنه اختار أشهر قراء الأمصار الذين كان الناس يجمعون على ضبط قراءاتهم وصحتها.

١- البرهان: ١/ ٣٢٩. نقله من قول مكي .

٢- النشر: ١/ ٣٣.

٣- السبعة: ٤٥.

٤ -المصدر السابق: ٨٧.

٥- الفهرست: ٥٣ وتاريخ بغداد : ٥/ ٥٦ وغاية النهاية: ١/ ١٤٢.

٣- حاجة الناس إلى مثل هذا العمل الذي أقدم عليه ابن مجاهد من الاقتصار على قراءات منضبطة يسهل حفظها وتنضبط القراءة بها مع إمكان إتقانها.

فكان ابن مجاهد بعمله هذا أول من سبع السبعة، وأول من اقتصر على هؤلاء القراء، حيث لم تكن هذه القراءات قبل القرن الرابع متميزة عن غيرها.[١] وإنما كانوا سبعة دون غير هذا العدد بما يزيد أو ينقص عنه لأحد وجهين:

أحدهما: أن عثمان ﷺ كتب سبعة من المصاحف، ووجه بها إلى الأمصار، فجعل عدد القراء سبعة ليوافق عدد المصاحف. واعترض عليه بأن الراجح أن المصاحف العثمانية هي خمسة كما قال مكي والنووي وغيرهما.

الثاني: جعل عددهم على عدد الحروف التي بها نزل القرآن. ولو جعل عددهم أكثر أو أقل لم يمتنع ذلك، إذ عدد القراء والرواة الموثوق بهم أكثر من أن يحصى.[٢]

ولا يعني ذلك أن القراءة بقراءة غيرهم قد تركت، بل استمرت بعض القراءات يقرأ بها إلى جانب قراءة القراء السبعة، لكنها لم تتجاوز قراءات بعض شيوخ القراءة المعدودين من شيوخ هؤلاء السبعة، أو من تلامذتهم. وأشهرها قراءة القراء الثلاثة تكملة العشرة: قراءة أبي جعفر القارئ يزيد بن القعقاع (ت١٣٠هـ) قارئ أهل المدينة وشيخ نافع، وقراءة يعقوب الحضرمي (ت٢٠٥) قارئ البصرة تلميذ أبي عمرو بن العلاء، وقراءة خلف بن هشام (ت٢٢٩) قارئ الكوفة، الذي أخذ قراءته عن تلامذة حمزة وغيرهم من شيوخ الكوفة.

ثم قام الناس في زمانه وبعده فألفوا في القراءات أنواع التآليف منها: (الشامل) و(الغاية) لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت٣٨١هـ)، و(التبصرة) و(الكشف) و(الإبانة) وغير ذلك لأبي مُحَمَّد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، و(التيسير في القراءات السبع) و(جامع البيان في القراءات السبع) للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، وكتابه (جامع البيان) فيه عنهم أكثر من خمسمائة رواية وطريق، وكتابه (التيسير في القراءات السبع) هو من أشهر كتب القراءات في زماننا، وقد نظمه أبو مُحَمَّد

١- البرهان: ٣٢٧/١ و٣٣٠ والنشر : ١/ ٣٦ و٣٧ والقواعد والإشارات: ٣٢.وعلوم القرآن: ١٦٣.

٢- البرهان: ٣٢٩/١. نقله عن مكي، وينظر: جمال القراء: ١٩٤/٢ .

القاسم بن فيرة الرعيني الشاطبي الاندلسي الضرير (ت٥٩٠هـ) في منظومته اللامية المشهورة بـ(الشاطبية) المسماة (حرز الأماني ووجه التهاني) وهي تتألف من (١١٧٣) بيتا من البحر الطويل،[١] وشرحت شروحا كثيرة، منها: شرح الشاطبية للسماوي وأبي شامة والهمداني والفاسي والجعبري وأبي العباس المقدسي، ووضعت لها اختصارات وتكملات عدة.

كما وضعت مصنفات للاحتجاج للقراءات السبع، وإثبات أنها لا تخرج جميعها عن وجوه الاستعمال في اللسان العربي لغة ونحوا، منها: (الحجة في القراءات السبع) لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، و(الحجة في علل القراءات السبع) لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) و(الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) و(الحجة في القراءات) لأبي زرعة (ت ق٥هـ). وغيرها.

وكما ألف بعض العلماء في القراءات السبع تبعا لابن مجاهد، فإن من العلماء من جعل مؤلفه مخالفا لهذا العدد بزيادة أو نقص عنه، بقصد دفع توهم أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة، أو أن قراءات هؤلاء السبعة هي الصحيحة لوحدها، يقول أبو الفضل الرازي: « وأن الناس إنما ثمنوا في القراءات وعشروها، وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد، لأجل هذه الشبهة، ثم قال : وإني لم أقتف أثرهم تثمينا في التصنيف، أو تعشيرا، أو تفريدا، إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة، وليعلم أن ليس المراعى في الأحرف السبعة المنزلة عددا من الرجال دون آخرين، ولا الأزمنة، ولا الأمكنة »[٢].

فألف بعض العلماء في القراءات الثماني، منها: (التذكرة في القراءات الثمان) لأبي الحسن طاهر بن أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر (ت٣٩٩هـ)، و(التلخيص في القراءات الثمان)، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن مُحَمَّد الطبري الشافعي شيخ أهل مكة (ت٤٧٨هـ). والقراءة الثامنة هي

١- الشاطبي نسبة إلى شاطبة من بلاد الأندلس حيث ولد بها وتوفي بمصر، والرعيني نسبة إلى ذي رعين أحد أقيال اليمن. كان عالما بالفقه والتفسير والحديث، قال ابن خلكان: كان إذا قرئ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ تصحح النسخ من حفظه.

٢- النشر: ١/ ٤٣.

قراءة يعقوب التي كانت مشهورة في البصرة، حتى جاء ابن مجاهد فاثبت اسم الكسائي وحذف اسم يعقوب.

كذلك ألفوا في القراءات العشر، السبع التي اختارها ابن مجاهد ويلحق بها قراءات ثلاثة من القراء المشهورين هي قراءة يعقوب، وقراءة أبي جعفر، وقراءة خلف. ومن أشهر الكتب المؤلفة في القراءات الثلاث تتمة العشر (الدرة المضية في القراءات الثلاث تتمة العشر) لابن الجزري، وهي منظومة على البحر الطويل نهج فيها نهج الشاطبية، ثم صنف ابن الجزري أيضا في القراءات العشر: (النشر في القراءات العشر)، واختصره في (تقريب النشر في القراءات العشر) ونظم النشر في منظومة (طيبة النشر في القراءات العشر) وله كتاب آخر هو (تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة) زاد على السبعة الذين قعد الداني كتابه (التيسير) لقراءاتهم، الثلاثة تكملة العشرة. وكان عمل ابن الجزري هذا إكمالا لعمل ابن مجاهد، فإذ جمع ابن مجاهد القراءات السبع وكان لعمله الأثر الأكبر في اهتمام الناس بها، كان أيضا لعمل ابن الجزري في جمع قراءات الثلاث تتمة العشر ودفاعه العلمي عن تواترها وأنها كالسبعة تماما أثره في إعادة مكانتها والاهتمام بها كالسبع.

وكما ألف بعضهم في الثماني والعشر ألف بعضهم في الإفراد والتسديس، وألفت كتب أخرى في القراءات الإحدى عشرة، مثل كتاب (الروضة في القراءات الإحدى عشرة) لأبي علي الحسن بن مُحَمَّد بن إبراهيم البغدادي المالكي نزيل مصر (ت٤٣٨هـ) هي قراءات العشرة المشهورة وقراءة الأعمش.

وألف آخرون في القراءات الأربعة عشر، العشر المشهورة مضافا إليها أربع قراءات أخرى شاذة، مثل كتاب: (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر) للبناء أحمد بن مُحَمَّدا لدمياطي (ت١١١٧هـ) ضم فيه إلى العشرة: قراءة الحسن بن أبي الحسن البصري (ت١١٠هـ) وقراءة مُحَمَّد بن محيصن (ت١٢٣هـ) وقراءة سليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨هـ) وقراءة يحي بن المبارك اليزيدي (ت٢٠٢هـ) كما سيأتي بيانه في طبقات القراء.

وصنف في طبقات القراء الحافظ أبو عبد الله الذهبي كتابه: (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار) مطبوع ومتداول. وألف ابن الجزري في طبقاتهم أيضا (غاية النهاية في طبقات القراء) مطبوع أيضا، وفي العصر الحديث صنفت مجموعة من الكتب في تأريخ القراءات والقراء، من أهمها: تأريخ القراء العشرة ورواتهم وتواتر قراءاتهم ومنهج كلّ في القراءة، للشيخ عبد الفتاح القاضي. والميسر في القراءات الأربعة عشر للشيخ مُحَمَّد فهد خاروف.

ومما ألف في الشواذ (مختصر في شواذ القراءات) لابن خالويه، و(المحتسب في تبيين شواذ القراءات) لابن جني (ت٣٩٢هـ). وغير ذلك.

المبحث الثالث

القراءات في العصر الحديث

أولا– الميل إلى بعض القراءات والروايات وأسبابه:

يتفق العلماء على أن كل قراءة توفرت فيها أركان القراءة الصحيحة الثلاثة تصح القراءة بها سواء في الصلاة أو خارج الصلاة، يقول موفق الدين الكواشي الموصلي (ت٦٨٠هـ): «كل ما صح سنده واستقام وجهه مع جهة العربية ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبع المنصوص عليها »،[١] لكن من حيث الواقع ـ وكما سيأتي ـ فإن القراءات التي اجتمعت فيها هذه الأركان هي القراءات العشر، أما الأربع التي وراءها فهي شاذة لا يقرأ بها بالاتفاق .

ولهذا فان القراءات الصحيحة ليس بعضها أولى من بعض بالقراءة بها، ولا أفضل من حيث الصحة، فكلها ثبتت بالتواتر القطعي اليقيني. يقول ابن الجزري:[٢] «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها »، لكن المسلمين في العصور

١– البرهان: ١/٣٣١ والنشر:١/ ٤٤.

٢– النشر:١/ ٩ ومنجد المقرئين: ٧٩.

المتأخرة مالوا إلى القراءة ببعض القراءات دون بعض، وابتدأ هذا الاتجاه بوضوح مع عمل ابن مجاهد.

والحقيقة أن الميل إلى بعض القراءات قد سبق عمل ابن مجاهد، لكنها «لم تكن متميزة عن غيرها إلا في القرن الأربعمائة، جمعها أبو بكر بن مجاهد »،[١] كذلك فإن العمل بالقراءات الثلاث تكملة العشر لم يلغ ولم يترك، فقد ظل الناس يقرأون بها مع السبع، ويرون أن ما أقيم من حجة لصحة السبع هو ثابت بتمامه للثلاث كما صرح بذلك أكثر من واحد كالبغوي والهروي وابن الجزري وغيرهم.[٢]

فصارت القراءات العشر مدار القراءة والإقراء، وإن كان التعويل على السبع أكثر من الثلاث تكملة العشر.[٣]

وكان الناس يقرأون للإمام برواية رواته، دون إقصاء، وهم كثر، ثم اقتصروا في العصور المتأخرة على رواية راويين عن كل إمام، وتأكد ذلك مع ظهور المختصرات، كالتيسير والشاطبية والتبصرة ونحوها، فينشأ المتعلم والفقيه الفرعي فلا يرى إلا مثل الشاطبية وطيبة النشر ونحوهما، فيعتقد أن السبعة محصورة في هذا فقط، مع أن الواقع أن لكل إمام عددا كبيرا من الرواة، وكلهم ثقاة ضابطون، وربما فيهم من هو فوقهم في العلم والتوثيق.[٤]

وهكذا بدأ الانحسار، ابتدأ بالاقتصار على سبعة من القراء أو عشرة، ثم الاقتصار من السبعة والعشرة على بعض رواتهم، وهكذا كان الاختصار أيضا في طرق الرواة الذين اقتصروا عليهم. فاقتصروا على طريقين أو على أربعة طرق عن كل راو مع أن الطرق عنهم كثيرة جدا.

١- البرهان: ١/ ٣٢٧.

٢- معالم التنزيل: ١/٣٨ والبرهان: ١/ ٣٣٠ والنشر:١/ ٤٤.٤٥.

٣- النشر: ١/٣٧ وينظر الإتقان: ١/ ٢١٠.

٤- البرهان: ١/ ٣٢٦ والنشر:١/ ٤١.٤٣. فمثلا اعتمد في قراءة نافع على روايتي قالون وورش، مع أن الرواة الثقاة عنه كثير، كإسماعيل المدني وأبي خلف وابن حبان والأصمعي والسبتي وإسحاق المسيبي وسليمان الزهري وأبي قرة اليمني وغيرهم، وذكر منهم ابن مجاهد سبعة وعشرين راويا. وأن أبا عمرو بن العلاء اشتهر بالرواية عنه اليزيدي وعنه الدوري والسوسي، وعند أهل النقل هم كثير، ذكر منهم أبو حيان سبعة عشر راويا، وأورد ابن مجاهد تسعة عشر راويا عنه. ينظر: السبعة: ٦٤.٦٣ و٨٤-٨٥، البرهان: ١/ ٣٢٦.٣٢٥ والنشر: ١/ ٤٢.

ثم سادت في بعض البلاد قراءة قارئ من أئمة القراءة دون غيره، وسادت في بلد آخر قراءة أخرى، ولم يعد يقرأ ببعض القراءات إلا نفر من المتخصصين والمهتمين، وغلبت رواية أحد الرواة عن إمام القراءة على الأخرى. والغرض من هذا ضبط النص القرآني وحفظه بقراءة أو ببعض القراءات تخفيفا، والحرص على الحد من ظاهرة استمرار الاختيار في القراءات.

فكانت قراءة نافع في أول الأمر في المدينة وما جاورها، ثم امتدت مع ورش إلى مصر وما جاورها، وفي مكة وما جاورها كانت قراءة ابن كثير، وفي الكوفة ومعظم بلاد العراق قراءة عاصم، ثم انتقلت بعده إمامة القراءة في الكوفة إلى حمزة،[١] وبعدها كانت قراءة الكسائي الذي أصبح أيضا قارئ بغداد وبلدان أخرى.

وفي البصرة كانت قراءة أبي عمرو بن العلاء هي السائدة، ثم أخذ الناس بعده بقراءة يعقوب الحضرمي، وغلبت على أهل البصرة.[٢] في نهاية القرن الرابع الهجري، يقول الداني: «وقد سمعت طاهر بن غلبون (ت٣٩٩هـ) يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب»[٣]، وقال الإمام أبو بكر بن أشته الأصفهاني (ت٣٦٠هـ): «وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمة المسجد الجامع بالبصرة وكذلك أدركناهم»[٤].

وفي الشام كانت قراءة ابن عامر اليحصبي، ثم اتسعت القراءة بها في القرن الرابع الهجري إلى أمصار كثيرة، يقول ابن مجاهد:[٥] «وعلى قراءة ابن عامر أهل الشام وبلاد الجزيرة إلا نفرا من أهل مصر، فإنهم ينتحلون قراءة نافع، والغالب على أهل الشام قراءة ابن عامر».

وهكذا كانت تتحرك هذه القراءات في الأمصار الإسلامية، وتتسع هذه وتضمحل تلك، حتى أن قراءة أبي عمرو بن العلاء غدت في القرن التاسع هجري لها السيادة في

١- كتاب السبعة: ٧١ والنشر: ١/١٦٦.
٢- الفهرست: ٤٥.
٣- النشر: ١/ ٤٣.
٤- المصدر السابق: ١/ ٤٣.
٥- كتاب السبعة: ٨٧.

الكثير من الأمصار الإسلامية، يقول ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) عن ما شاهده من انتشار لها في عصره:[١] «القراءة التي عليها الناس اليوم بالشام والحجاز واليمن ومصر هي قراءة أبي عمرو، فلا تكاد تجد أحدا يلقن القرآن إلا على حرفه، خاصة في الفرش».

ثانيا– سيادة بعض القراءات في عصرنا الحاضر وأسبابها:

ثم سادت ثلاث قراءات في القرون التي تلت ذلك هي قراءات نافع وعاصم وأبي عمرو، واشتهرت رواية ورش عن نافع أكثر من رواية قالون وقل من يقرأ لقالون، ورواية حفص عن عاصم أكثر من رواية أبي بكر، وراوية الدوري عن أبي عمرو بن العلاء أكثر من رواية السوسي، ثم انتشرت رواية حفص أكثر من رواية ورش عن نافع ورواية الدوري عن أبي عمرو في الأمصار كافة، وانحسرت القراءة بهاتين الروايتين، إلا في بلاد المغرب فقد ظلت السيادة لرواية ورش عن نافع.[٢]

وقد ذكر الشيخ مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي في مقدمة تفسيره اشتهار هذه الروايات في الأمصار الإسلامية وتوزعها عليها بقوله:[٣] «والقراءات التي يقرأ بها اليوم في بلاد الإسلام من هذه القراءات العشر هي: قراءة نافع برواية قالون: في بعض القطر التونسي، وبعض القطر المصري، وفي ليبيا. وبرواية ورش: في بعض القطر التونسي وبعض القطر المصري، وفي جميع القطر الجزائري وجميع المغرب الأقصى، وما يتبعه من البلاد والسودان .

١– غاية النهاية: ٢٩٢/١. ويجعل ابن الجزري سببت انتشار قراءة أبي عمرو في الأمصار التي كانت تنتشر فيها قراءة ابن عامر إلى جهود تلامذة أبي عمرو. فيقول: «إن الشام كانت تقرأ بحرف ابن عامر إلى حدود الخمسمائة، فتركوا ذلك لأن شخصا قدم من أهل العراق، وكان يلقن الناس بالجامع الأموي على قراءة أبي عمرو، فاجتمع عليه خلق، واشتهرت هذه القراءة عنه، وأقام سنين، كذا بلغني، وإلا فما أعلم السبب في إعراض أهل الشام عن قراءة ابن عامر وأخذهم بقراءة أبي عمرو، وأنا أعد ذلك من كرامات شعبة »، المصدر السابق نفسه. يعني به ما رواه وهب بن جرير قال: «قال لي شعبة: تمسك بقراءة أبي عمرو فإنها ستصير للناس إسنادا». كتاب السبعة: ٨٢ وجمال القراء: ٢٢٠/٢ وغاية النهاية: ٢٩٢/١.

٢– مقدمة محقق كتاب المصاحف: آرثر جفري: ٩.

٣– التحرير والتنوير: ١/ ٦٣.

وقراءة عاصم برواية حفص عنه: في جميع الشرق من العراق والشام وغالب البلدان المصرية والهند وباكستان وتركيا والأفغان. وبلغني أن قراءة أبي عمرو البصري: يقرأ بها في السودان المجاور مصر».

وذكر قبل هذا أنه بنى تفسيره:[١] «على قراءة نافع برواية عيسى بن مينا الملقب بقالون؛ لأنها القراءة المدنية إماما وراويا، ولأنها التي يقرأ بها معظم أهل تونس». ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني في مقدمته لكتاب (حجة القراءات) لأبي زرعة: [٢] «إن قراءة أبي عمرو يقرأ بها في السودان من الخرطوم إلى كسلا، إلى شمال أرتيريا، وفي شرق تشاد»، كما نقل عن أحد من شاهدهم أن قراءة ابن كثير يقرأ بها اليوم في بخارى.[٣]

فقراءة عاصم برواية حفص هي القراءة السائدة في بلدان الشرق الإسلامي ومعظم البلدان، وعليها تضبط المصاحف المطبوعة والمتداولة بين الناس في الشرق الإسلامي وأكثر البلاد الإسلامية، تليها قراءة نافع برواية ورش التي يقرأ بها في المغرب الإسلامي وهي الغالبة فيه، وتضبط عليها طباعة المصاحف هناك إلى جانب رواية حفص عن عاصم، تليها رواية قالون عن نافع، ثم قراءة أبي عمرو برواية الدوري.

ويبدو أن سبب سيادة قراءة عاصم برواية حفص، ونافع برواية ورش، كان بفعل جملة أمور منحتهما مزايا وخصائص ساعدت على انتشارهما ومن ثَمَّ سيادتهما، منها ما هو مشترك بينهما، ومنها ما يرجع إلى مزايا خاصة بكل منهما.

أسباب انتشار قراءة عاصم:

عاصم بن أبي النجود (ت١٢٧هـ أو ١٢٨هـ على خلاف) إمام القراءة بالكوفة، وإليه انتهت رئاسة الإقراء فيها بعد أبي عبد الرحمن السلمي صاحب المصحف العثماني.[٤]

١- المصدر السابق: ١/ ٦٣.

٢- حجة القراءات: مقدمة المحقق: ٦٧. هامش.

٣- المصدر السابق.

٤- النشر: ١/ ١٥٥.

تمثل قراءته قراءة شيوخ الصحابة وأهل المدينة وقراءة زيد وقراءة العامة، لأنه أخذ قراءته عن أبي عبد الرحمن السلمي (ت٧٣)، وهو الذي أرسله عثمان ﷺ بالمصحف المجمع عليه ليقرئ الناس به في الكوفة، قرأ على عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وأبي بن كعب ﷺ، واستمر يقرئ الناس بالمصحف العثماني بالكوفة أربعين سنة، فأخذت عنه خلائق كثيرة، ثم جلس بعده مجلسه عاصم يقرئ الناس القراءة التي تلقاها عن شيوخه.(١)

وقرأ عاصم أيضا على زر بن حبيش (ت٨٣هـ) من كبار التابعين، وأخص أصحاب عبد الله بن مسعود ﷺ، وأخذ زرعن ابن مسعود وعثمان وعلي ﷺ. وقرأ عاصم أيضا على أبي عمرو سعد بن الياس الشيباني، وأخذ الشيباني عن ابن مسعود ﷺ.(٢)

وتوصف قراءته بأنها أسهل القراءات وأيسرها؛ لأنه لا يُميلُ شيئا من القرآن إلا: ﴿C x g ø□ 1 1 g y $﴾ في هود:٤١، ويحقق الهمزات، ولا يسهل منها إلا: ﴿ءَاعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ في فصلت:٤٤. وكذا باب: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ الأنعام: ١٤٣، ١٤٤ في وجهٍ مرجوحٍ.(٣)

ثم إن كونه قارئ أهل الكوفة منحه مزية، فالكوفة مركز إقرائي كبير ومشهور، ولها قدم وعراقة في القراءة منذ أن أرسل إليها عمر ﷺ ابن مسعود ليقرأ الناس فيها، فلازم الإقراء بها زمنا طويلا إلى قبيل وفاته في خلافة عثمان ﷺ.

كما كانت الكوفة محطة لنزول عدد كبير من الصحابة والتابعين منذ تمصيرها، لا سيما الذين يفدون إلى العراق لأغراض جهادية أو دعوة أو غيرها، ثم كان لانتقال مركز الخلافة الإسلامية إليها على عهد الإمام علي ﷺ أثره في نشاطها، هذا زيادة على ما أصبح للعراق ككل من دور ريادي في العلم، وقيادي في السياسة بعد قيام الدولة العباسية واتخاذها من بغداد عاصمة لها، فأصبحت حاضرة العالم الإسلامي

١- كتاب السبعة: ٦٨و ٦٩ وتهذيب التهذيب: ٥/ ٣٨.

٢- النشر: ١/١٥٥.

٣- ينظر: الدر الناظم لرواية حفص عن عاصم: الناشري: ٩٠، تحقيق ودراسة المؤلف.

وقطب العلم ومحطة العلماء. فكثر تلامذته، وعظم ناقلوها إلى الأمصار، فانتشرت بامنشارهم وتفرقهم في بلاد الإسلام.

كما أن قراءة عاصم هي مرجع أصلي ومهم لعدد من قراءات القراء السبعة والعشرة، فعاصم شيخ القراء الكوفيين والبصريين، سواء مباشرة أو بالواسطة، فإليه ترجع قراءة أبي عمرو بن العلاء وحمزة بن حبيب الزيات وقراءة الكسائي عن طريق حمزة، ويعقوب وخلف بواسطة شيوخهما،[١] فهو شيخ القراء العراقيين.

لهذه الأسباب وربما لغيرها أيضا كان انتشار قراءته وميل الناس إليها أكثر من غيرها، يقول مكي بن أبي طالب عن قراءته: « فقراءته مختارة عند من رأيت من الشيوخ، مقدمة على غيرها، لفصاحة عاصم، ولصحة سندها، وثقة ناقلها».[٢]

وقراءة عاصم التي عليها الناس اليوم هي برواية حفص -كما سبق- بعد غلبتها وسيادتها على معظم بلدان العالم الإسلامي، واشتهارها أكثر من رواية أبي بكر شعبة بن عياش عن عاصم، مع أن الذين رووا عن عاصم خلق كثير.

سبب انتشار رواية حفص عن عاصم:

وحفص هو أبو عمر بن سليمان الأسدي الكوفي ولد سنة (٩٠هـ) ثقة في الإقراء، ثبتا، ضابطا، أقرأ الناس بقراءة عاصم ببغداد والكوفة ومكة، وتوفي سنة (١٨٠هـ)،[٣] ويبدو أن سبب انتشهار روايته وسيادتها يعود لعدة أمور:

منها: أن حفصا كان ملازما لعاصم، فهو ربيبه (ابن زوجته)، مما ساعده على أن يقرأ على عاصم مرارا، وأخذ القراءة عنه عرضا وتلقينا حتى أتقنها،[٤] واقرأ الناس دهرا بقراءة عاصم تلاوة.

ومنها: أنه كان يوصف بضبط الحروف التي قرأ بها عاصم، فكان ضابطا متقنا لأداء حروف عاصم،[١] حتى عده العلماء أعلم من أبي بكر بقراءة عاصم، قال يحيى

١- ينظر: النشر: ١/١٣٣ و١٦٥ و١٧٢ و١٨٦ و١٩٠ وكتاب السبعة: هامش المحقق: ٤٦.

٢- علوم القرآن: ١٩٠.

٣- غاية النهاية: ١/ ٢٥٤ والنشر: ١/ ١٥٦.

٤- المصدران السابقان نفسهما.

بن معين: « الرواية الصحيحة التي رويت عن قراءة عاصم هي رواية حفص»، وقال: «هو أقرأ من أبي بكر»، وقال ابن المنادي: « وكان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر »[٢].

ومنها: أنه كان محافظا على أداء حروف عاصم لا يخرج عنها باختيار، بخلاف ابن عياش، يقول المقرئ العماني أبو مُحَمَّد الحسن بن علي بن سعيد (ت بعيد٥٠٠ هـ): [٣] « روى الأعمش عن أبي بكر أنه قال: أدخلت في قراءة عاصم عشرة أحرف حتى استوعبت قراءة علي كرم الله وجهه، أولها في سورة المائدة: ﴿وَأَرْجُلَكُم﴾ [٤] بالنصب». وروي أن حفصا لم يخالف عاصما في حرف من كتاب الله إلا في حرف واحد، وذلك في سورة الروم آية: ٥٤، فقرأ (ضُعف) بضم الضاد.[٥] والتحقيق لهذا أن حفصا روى القراءة لهذا الحرف بوجهين؛ الفتح عن عاصم، والضم اختيارا، للذي روي عن الفضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي عمر حفص.[٦]

ومنها: أن القراءة التي أخذها حفص عن عاصم وأقرأ بها هي القراءة المجمع عليها، التي أخذها عاصم عن السلمي وهو عن أهل المدينة، والقراءة التي أخذها أبو بكر عن عاصم هي قراءة زر بن حبيش عن ابن مسعود، قال حفص: «قال لي عاصم: ما كان من القراءة التي أقرأتك بها فهي القراءة التي قرأت بها على أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، وما كان من القراءة التي أقرأها أبا بكر بن عياش فهي القراءة التي أعرضها على زر بن حبيش عن ابن مسعود »،[٧] ولمكانة قراءة أهل المدينة قراءة السلمي صاحب المصحف العثماني ما لا يخفى أثره عند الناس.

١- معرفة القراء: ٨٥.

٢- معرفة القراء: ٨٥ والنشر:١/ ١٥٦.وينظر: جمال القراء:٢/٢٤٧.

٣- القراءات الثماني: ٥٩.

٤- من قوله تعالى: (وامسحوا برءوسكم وأرجلَكم) المائدة:٦.

٥- كتاب السبعة: ٩٦ والقراءات الثماني: ٥٨.

٦- النشر: ٢/ ٣٤٥ وبالضم قرأ أيضا حمزة ووشعبة: شرح طيبة النشر: ٢٤٤.

٧- غاية النهاية: ١/ ٢٥٤ والتذكرة: ابن غلبون: ١/ ٢٣.

ومنها: أن حفصا لازم القراءة والإقراء بقراءة عاصم دهرا طويلا،[١] متنقلا بين الأمصار: بغداد والكوفة ومكة.[٢] وكان لا يمنع أحدا من السماع عنه، بينما كان ابن عياش مع أنه ضابط لما أخذ عن عاصم لأنه تعلمها منه تعلما، خمسا خمسا، إلا أنه وكما قال ابن مجاهد:[٣] «وكان أبو بكر لا يكاد يمكن من نفسه من أرادها منه، فقلّت بالكوفة من أجل ذلك، وعز من يحسنها»، فكثر تلامذة حفص وانتشروا في الأمصار، فنقلوا معهم إلى أمصارهم رواية حفص وأقرءوا بها في تلك الأمصار، مثل أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت٣٩٩هـ) الذي رحل إلى البصرة وأخذ عن الهاشمي رواية حفص عن طريق عبيد بن الصباح، وعليه قرأ أبو عمرو الداني وغيره، ونزل ابن غلبون مصر فاقرأ بها هناك إلى أن توفي، كما كان والده وشيخه عبدا لمنعم بن غلبون يقرأ بقراءة حفص عن طريق عمرو بن الصباح.[٤] وهكذا غيرهما من تلامذة تلامذة حفص، فكان لجهود تلامذته أثر واضح ساعد على انتشارها في الآفاق.

انتشار قراءة نافع في المغرب العربي:

عرف المغرب العربي وأفريقيا عموما أول عهدهم بالإسلام القراءة الحرة دون التقيد بقراءة مصر معين، وذلك تبعا لما كان يقرؤهم به الصحابة والتابعون الذين دخلوها للفتح أو للدعوة، وبعد قدوم بعثة عمر بن عبد العزيز تخلت عن القراءة الشاذة والتزمت بالرسم العثماني، ولكن دون تقيد بقراءة مصر من الأمصار. وكان الشائع المشهور أن قراءة حمزة كانت الأكثر انتشارا بأفريقية.[٥]

واما أسباب انتشار قراءة نافع فكان وراءه عدة أسباب منحتها شهرة وانتشارا:

١- النشر: ١/١٥٦.

٢- حجة القراءات: مقدمة المحقق: ٥٩.

٣- كتاب السبعة: ٧١.

٤- التذكرة في القراءات: ١/٢١. ٢٢ والنشر: ١/ ١٥٢ و١٥٧.

٥- القراءات بأفريقية: ١٢٥. وإن المشهور أن قراءة حمزة كانت أكثر شيوعاب أفريقية في العصور الأولى، لكن د. هند الشلبي تضعف هذا، هذا، لأن دراسة المصاحف القديمة في القيروان لا تظهر شيئا منها كتب بقراءة حمزة، بل وجد ما كتب بقراءة أبي عمرو وابن عامر. المصدر السابق. ٢٠٧.

منها: دخول تلامذة نافع بلاد أفريقية، ذكر منهم: أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ (ت٢١٣) وأبو يحيى زكريا بن يحيى الوقار المصري (ت٢٤٥)، وكردم بن خالد التونسي، فأما أبو عبد الرحمن فقرأ على نافع وجمع بين قراءته وقراءة أبي عمرو، كما قرأ على الوقار بروايته عن نافع. وكذلك الوقار المصري وكردم قرأا على نافع. ثم عادوا إلى المغرب العربي للإقراء بما تلقوه عن شيخهم، وعلى أيديهم كان اتصال السند بنافع في أفريقية. [١]

لكنها ظلت قراءة الخواص ولم تتميز عن غيرها عند العامة حتى نزول ورش مصر بروايته عن نافع، مما يسر اتصال أهل المغرب به وأخذهم عنه، وممن أخذوا عنه روايته عن نافع مُحَمَّد بن عمر بن خيرون الأندلسي (ت٣٠٦) والذي عاد فاستقر بأفريقية فجاءه الناس من كل صوب ليقرأوا عليه، فصارت بجهوده قراءة العامة بعد أن تهأيوا لذلك ممن سبقه.

ومنها: ولعله السبب الأهم في سيادتها في بلاد المغرب هو أن نافعا إمام دار الهجرة،[٢] وإليه انتهت رئاسة الإقراء في المدينة المنورة بعدهم، وأجمع عليه الناس بعد التابعين، قال الليث بن سعد: «حججت سنة عشر ومائة وثلاث (أو ثلاث عشرة ومائة)، وإمام الناس بالمدينة في القراءة نافع بن أبي نعيم»،[٣] وظل يقرئ فيها سبعين سنة ونيفا، ويتولى رئاسة القراء في المدينة إلى أن توفي سنة (١٦٩هـ).[٤]

وقد وافق ذلك انشار مذهب مالك وسيادته في بلاد المغرب العربي وأفريقيا، بدأ بعهد الإمام سحنون (ت٢٤٠) الذي حمل لواء المذهب المالكي في تلك البلاد بعد أن أخذه عن أئمته في مصر والمشرق، فنزل القيروان سنة (١٩١) لينشر هناك مذهب أهل المدينة مذهب مالك، ومعلوم أن المذهب المالكي يعتمد مذهب أهل المدينة أصلا في التشريع وتقرير الأحكام، وقراءة نافع تمثل قراءة أهل المدينة، وكان الإمام مالك يقرأ بقراءة نافع،

١- ينظر: مقدمة محقق كتاب: غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي: سالم الزهراني: ٣١. (رسالة دكتوراه).
٢- كتاب السبعة: ٦٢.
٣- كتاب السبعة: ٦٢ وغاية النهاية: ٢/ ٣٣.
٤- النشر: ١/ ١١٢ ووفيات الأعيان: ٣٦٩/٥.

وكان يقول: «قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم».[١] وقال سعيد بن منصور سمعت مالكا يقول: «قراءة نافع سنة»، وبمثله قال ابن وهب المالكي.[٢] وكان ابن سحنون يدعو معلم الصبيان القرآن أن يبدأهم بقراءة نافع. وهكذا تعصب الناس هناك لها حتى ظنوا بأنها هي السنة فقط. وبلغ بقاضي القيروان عبد الله بن طالب تلميذ سحنون أن يأمر المقرئ بجامع القيروان ابن برغوث أن لا يقرئ إلا بقراءة نافع.[٣]

ولذلك بقيت رواية قالون عن نافع تنافس رواية ورش عنه في تلك البلاد؛ لأن قالون (ت١٢٠هـ) كان قارئ المدينة ونحويها بعد نافع، فروايته تمثل قراءة المدينة إماما وراويا، ومن هنا وجدنا الشيخ مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي يقول في مقدمة تفسيره:[٤] «وأبني أول التفسير على قراءة نافع برواية عيسى ابن مينا المدني الملقب بقالون لأنها القراءة المدنية إماما وراويا، ولأنها يقرأ بها معظم أهل تونس، ثم أذكر خلاف بقية القراء العشرة خاصة».

كما كان –فيما يبدو– لانتشار قراءة نافع في المغرب الإسلامي ومصر سبب آخر، ذلك هو بعد تلك البلدان عن مركز الدولة الإسلامية، وعدم وجود رحلات لأهل مصر وأهل المغرب إلى المشرق الإسلامي، بسبب حكمها من الدولة الفاطمية، واضطهادهم العلماء، فحافظت تلك الديار على ما نقله إليها بعض المتحفظين المصريين من المشرق الإسلامي، ثم انتشرت من مصر إلى بلاد المغرب الإسلامي حينما كان أهل المغرب يجتازون ديار مصر عند الحج، ويتحفظون ممن كان بها من المصريين شيئا من القراءات أو من خلال رحلاتهم الخاصة إليها.[٥]

وأما اشتهار رواية ورش عنه أكثر من غيرها في المغرب الإسلامي، فيبدو أن لورش أثر في ذلك، وذلك أن ورشا المولود سنة (١١٠هـ) في مصر، رحل إلى المدينة ليقرأ على نافع، فقرأ عليه أربع ختمات في سنة (١٥٥هـ) ورجع إلى مصر، وانتهت إليه

١– غاية النهاية: ٢/٣٣٠.
٢– كتاب السبعة: ٦٢.
٣– القراءات بأفريقية : ٢٣٥.
٤– التحرير والتنوير: ١/ ٦٣.
٥– البرهان: ١/ ٣٢٣ و٣٢٤.

رئاسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع، إلى أن توفي بمصر سنة (١٩٧)،[١] فأخذ عنه الناس هناك وانتشرت قراءة نافع بجهوده وجهود تلامذته في الديار المصرية وبلاد المغرب العربي، ومن الذين أخذوا عنه أبو يعقوب الأزرق (ت٢٤٠هـ) الذي خلف ورشا في القراءة والإقراء بمصر، قال أبو الفضل الخزاعي (ت٤٠٨هـ): «أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب [يعني الأزرق] لا يعرفون غيرها».[٢] وهكذا غيره.[٣] بينما مكث قالون في المدينة يقرئ الناس بعد نافع. وعلى رواية ورش تضبط كثير من المصاحف المطبوعة في بلاد المغرب الإسلامي .

إن تلك المزايا والخصائص لقراءتي المدينة والكوفة جعلت الناس يعدون اجتماع أهل المدينة والكوفة مقياسا لقراءة العامة، وضابطاً للقراءة الصحيحة المجمع عليها، يقول مكي بن أبي طالب عن اختيارات الأئمة المتقدمين:[٤] «وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه. والعامة عندهم؛ ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية، فوجب الاختيار، وربما جعلوا العامة؛ ما اجتمع عليه أهل الحرمين، وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات وأصحها سندا وأفصحها في العربية، ويتلوهما في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو والكسائي رحمهم الله». ولذلك وقع عليهما اختيار عدد من الأئمة قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي أي القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم تكن؟ قال: قراءة عاصم»،[٥] وفي رواية أخرى عن عبد الله بن أحمد قال: قال أبي: «أنا أختار قراءة عاصم».[٦]

١- غاية النهاية: ١/ ٥٠٢ والنشر:١/ ١١٢ .

٢- النشر: ١/ ١١٤.

٣- البرهان: ١/ ٣٢٣ والنشر: ١/ ١١٤. منهم: النحاس (ت٢٨٠) شيخ مصر في رواية ورش، وابن سيف توفي بمصر سنة (٣٠٧هـ) وإليه انتهت مشيخة الإقراء بالديار المصرية بعد الأزرق، وعمر زمانا.

٤- الإبانة: ٥٠ والبرهان: ١/ ٣٣١.

٥- جمال القراء: ٢٤٤/٢ والنشر: ١١٢/١.

٦- البرهان: ١/ ٣٢٨.

الفصل الثالث

القراءة الصحيحة والقراءة الشاذة

المبحث الأول

القراءة الصحيحة وأركانها

القراءة الصحيحة هي التي تتوفر فيها الأركان اللازمة لصحة القراءة، لأن صحتها تتوقف على توفر أركان ثلاثة تعد ضابطاً للصحيح من الشاذ، وهذه الأركان الثلاثة هي: صحة السند، موافقة خط المصحف، موافقة العربية.

وإن الركنين الأولين: صحة السند وموافقة رسم المصحف، وجد العمل بهما قبل أن يظهر التدوين في القراءات، فقد وجد ركن الرواية والنقل منذ عصر النزول حين كان يتلقى الصحابة القرآن من النبي ﷺ وينقلونه إلى تلامذتهم على نحو ما سمعوه منه عليه الصلاة والسلام وما أقرهم عليه، وظل هذا الركن في أول الأمر هو مقياس صحة القراءة إلى حين استنساخ المصاحف في عهد عثمان ﷺ. ووجد الركن الثاني حينما نسخت المصاحف في عهد عثمان ﷺ وأرسلت إلى الأمصار، فأصبح هذان الركنان المقياس للقراءة الصحيحة. فلا تكون القراءة مقبولة إلا إذا اعتمدت على النقل ووافقت المصحف.

ثم وجد الركن الثالث حينما قعد علماء العربية قواعدهم في اللغة والنحو وصنفوا فيهما، وبدأ التأليف والتدوين في القراءات، فاستدعى هذا ظهور ركن أن يكون للقراءة وجه في العربية.[١]

وقد أشار علماء القراء إلى هذه الأركان في كتبهم بوصفها الأركان اللازمة للحكم على القراءة بالصحة عند توفرها، وبالشذوذ عند فقدها أو أحدها، لأن المعتمد في

١- علوم القرآن: ١٦٦.

الصحة هو اجتماع هذه الأركان، لا على من تنسب إليه سواء كان من السبعة أو العشرة أو غيرهم.[١] وهذا الضابط هو الذي عناه ابن الجزري في (طيبة النشر) بقوله:

وكل ما وافق وجه النحو وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح إسنادا هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة

وقد ضبط العلماء هذه الأركان بعبارات مختلفة، مع اتفاقهم على الأصل. فبعد أن كان اختيار المتقدمين يعتمد على ما توافر في الحرف ثلاثة أشياء:

١- قوة وجهه في العربية.

٢- موافقته للمصحف.

٣- اجتماع العامة عليه.

والعامة عندهم، ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، ومنهم من يجعلها اجتماع أهل الحرمين. وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع وعاصم.[٢] فقد ضبط مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٧٣هـ) أركان القراءة الصحيحة بقوله: «أن ينقل عن الثقاة إلى النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعا، ويكون موافقا لخط المصحف».[٣] ثم أصبحت بعد ذلك عند موفق الدين الكواشي الموصلي (ت٦٨٠ هـ) ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق المصحف العثماني.[٤] وعند الحموي: (ت٧٩١) ما تواتر سندا، واستقام عربية، ووافق رسما. ونسبه لآخرين.[٥] ثم انتهى عند ابن الجوزي (٨٣٣ هـ) إلى موافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحة السند.[٦]

١- المرشد الوجيز : ١٧٨ والبرهان :١/ ٣٣١ والإتقان : ١/ ٢١٠.

٢- الإبانة : ٤٩ وجمال القراء:٢/٢٠٦ والبرهان : ١/ ٣٣١.

٣- الإبانة: ١٨.

٤- البرهان: ١/ ٣٣١ والنشر: ١/ ٤٤.

٥ - القواعد والإشارات: ٣٠-٣١.

٦- النشر: ١/ ٩.

ويلاحظ أن هذه الأركان قد دخلتها تطورات تبعا للحاجة إليها، فإذ كان يشترط التواتر في السند، اكتفي فيه بالصحة والاستفاضة، وهو ما سيأتي مفصلا في موضعه.

وإن ركن موافقة العربية كان يضبط أول مرة؛ بقوة وجهه في العربية، وعند مكي: يكون وجهه في العربية شائعا، وعند الكواشي: استقامة وجهه في العربية، بإطلاق له، ثم انتهى عند ابن الجزري إلى موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه، سواء كان فصيحا أم أفصح، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر -على حد تصنيفات النحويين-. وغاية ابن الجزري من ذلك: الرد على منحى النحويين في تضعيفهم لبعض القراءات الصحيحة التي صح سندها ووافقت الرسم، لكنها لم توافق ما قعدوه من قواعد اعتقدوا باطرادها أو شيوعها، فحكموا على ما خالفها بالشذوذ. وسيرد له تفصيل.

وأما موافقة رسم المصحف، فإذ كان يصطلح عليه بموافقة المصحف، هكذا مطلقا دون تفصيل، فإنه عند ابن الجزري أصبح أكثر وضوحا وتفصيلا، وغايته إبعاد الوهم الذي قد يقع به بعض الناس من أن الموافقة يجب أن تكون صريحة ومطابقة للرسم . لا سيما بعد أن وضعت للمصاحف علامات الشكل والإعجام – لأن الموافقة المشروطة، هي موافقة للرسم في شكله، وما يحتمله من النطق والتلاوة وقت كتابته في عهد عثمان.

ولا يخالف ما اصطلح عليه ابن الجزري ما اعتمده الأولون في اختياراتهم من ضوابط، لأن اعتماد أئمة القراءة لهذه الأركان كان في اختيار الإمام الحرف لنفسه، وليس للحكم على القراءة، وبينهما فارق، ولهذا لم يعد أحد منهم ما خالف قراءته أو ما كان غير شائع في العربية شاذا، فما وفق الرسم وصح سنده مع موافقته للعربية عد صحيحا وصحت القراءة به وإن لم يجعله هذا الإمام أو ذاك ضمن اختياره .

وعلى هذا فإن تفصيل ابن الجزري كان ضروريا وله ما يبرره، لإبعاد الوهم في الحكم على القراءات، وتمييز الصحيح من الشاذ والضعيف، وضبطها بضابط جامع مانع، ولا يعد ما قاله تطورا حقيقيا في الأركان، وإنما هو تفصيل وبيان لما أطلقه الأولون، ولذلك يقول لدى بيانه لهذه الأركان: [1] «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه،

١- النشر: ١/ ٩.

ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم. وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو مُحَمَّد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه». وهذه الأركان هي:

الركن الأول: صحة السند وتواتره:

ويعنون بتواترها: أن تتواتر سندا، بحيث يروي تلك القراءة جمع يحيل العقل تواطؤهم على الكذب.

ويعنون بصحة السند: أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا، حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو ما شذ بها بعضهم.[١]

وهذا الركن أهم أركان القراءة الصحيح، فلا بد من صحة الإسناد وثبوت الرواية أولاً، فهو الأصل الأعظم، والركن الأقوم، لأن القراءة سنة متبعة،[٢] وبدون إثبات السند لا اعتبار لوجود الركنين الآخرين، ومن هنا يرى الجعبري أن الشرط الأصلي للقراءة هو واحد؛ وهو صحة النقل، والآخران لازمان له، لأن بالنقل يعرف ما هو من الأحرف السبعة.[٣]

١- المصدر السابق: ١/ ١٣.

٢- الإتقان: ١/ ٢١١.

٣- النشر: ١/ ١٣ والقواعد والإشارات: ٣٠-٣١.

وقد اتفق العلماء على أن القراءة طريقها الإسناد، وعلى الإسناد تتوقف معرفة هذا العلم، فالقراءة سنة يأخذها الخلف عن السلف، وبهذا المعنى جاءت الروايات مستفيضة عن سلف هذه الأمة وعن أئمتها، فقد أخرج سعيد بن منصور في سننه عن زيد بن ثابت قال:« القراءة سنة متبعة»، قال البيهقي: « أراد اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغا في اللغة أو أظهر منها»[١].

وبمثل ذلك جاءت أقوال أئمة القراءة، وقد تواتر عنهم أنهم أخذوا القرآن رواية، وأنهم كانوا يمتنعون من القراءة بما لم يسمعوه، قال الأصمعي:« سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت حرف كذا كذا »،[٢] وعن شعيب بن حرب قال: « سمعت حمزة يقول: ما قرأت حرفا قط إلا بأثر»،[٣] وكان سفيان الثوري الذي درس على حمزة القرآن أربع درسات وقرأ عليه يقول عنه: «أترون هذا ؟ ما قرأ حرفا من كتاب الله إلا بأثر».[٤]

ولذا لم يختلف السبعة في: «أن القراءات التي صار بعضهم إليها قرآن منزل من عند الله تعالى، وأنها تنقل خلفا عن سلف، وأنهم أخذوها من طريق الرواية».[٥]

ولا مجال للرأي وإعمال الفكر فيها، يقول الداني: « وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها ».[٦]

بل ويمتنعون أيضا من رد ما يشكون فيه، خوفا أن يكون قد قرئ به، روي عن الأعمش قوله: « كنت أقرأ على إبراهيم فإذا مررت بالحرف لم يقل: ليس كذا، ولكنه

١- الإتقان: ١/ ٢١١.

٢- السبعة: ٨٢ ونكت الانتصار: ٤١٦. وبمثله روي عن نافع أيضا، النشر: ١٧/١.

٣- السبعة: ٧٥.

٤- المصدر السابق: ٧٦.

٥- نكت الانتصار: الباقلاني : ٤١٥.

٦- الإتقان: ١/ ٢١١.

يقول: إقرأ كذا وكذا، وذكر لإبراهيم أن أبا العالية كان يفعل ذلك، فقال: أظن صاحبكم قد بلغه أن من كفر بحرف منه فقد كفر به كله ».[١]

واشترط العلماء في القراءة المشافهة والسماع، وليس لمن لم يسمع القراءة مشافهة من شيخ بها مسلسلا أن يقرأ بما في الكتب وإن كان حافظا للشاطبية والتيسير.[٢]

ولذا كان العلماء يحذرون من أخذ القرآن من مصحفي، وقد وقع بعض الناس بسبب أخذ القرآن من الصحف دون مشافهة بالتصحيف والخطأ،[٣] وذلك لأن من الحروف والكلمات ما لا يمكن قراءته من المرسوم دون تعلم، مثل: (لأَأَذْبَحَنَّهُ) النمل:٢١، و(وَجِاْئَ) الزمر: ٦٩، يقول الصفاقسي:[٤] «قال الشيخ العارف بالله سيدي مُحَمَّدبن الحاج في (المدخل): لا يجوز لأحد أن يقرأ بما في المصحف إلا بعد أن يتعلم القراءة على وجهها، أو يتعلم مرسوم المصحف وما يخالف منه القراءة، فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما أجمعت عليه الأمة».

كما أن من الحروف ما لا يضبطه الكتاب، ولا يعبر عنه الرسم، مثاله قراءة حمزة للصاد من (الصراط) فإنه يقرؤها بين الزاي والصاد، وبمثل ذلك قرأها أبو عمرو في رواية عنه، وهذا اللفظ لا يضبطه الخط، ولا يرسمه الكتاب.[٥] فلا يمكن معرفته إلا بالسماع والمشافهة.

وهكذا كان مثلهم علماء اللغة والنحو والتفسير، فإنهم وإن ترجح لديهم حرف على أساس لغوي أو نحوي على معرفتهم وعلمهم فإنهم لا يجوزون القراءة به، يقول الزجاج:[٦] « فإن القرآن سنة ولا يجوز أن يقرأ قارئ بما لم يقرأ به الصحابة والتابعون أو من كان من قراء الأمصار المشهورين في القراءة »، وفي قوله: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ

١ – المصدر السابق: ٤١٥.

٢– النشر: ٢/ ٣٥٨ وعلوم القرآن: ١٦٩ نقله عن جامع البيان للداني.

٣– شرح ما يقع فيه التصحيف : العسكري: ١٣.

٤– غيث النفع: الصفاقسي : ٢١٨.

٥– السبعة: ١٠٦.

٦– معاني القرآن: ١/ ٤٨٢.

تَكْتُمُونَ﴾ البقرة: ٧٢، يقول:[١] «الأجود [مخرجُ] بالتنوين، لأنه إنما هو لما يستقبل أو للحال، ويجوز حذف التنوين استخفافا فيقرأ: ﴿مخرجُ ما كنتم تكتمون﴾ فإن كان قرئ به وإلا فلا يخالف القرآن».

واختلف في درجة صحة السند، فكان العلماء المتقدمون وأئمة القراءة —كما يقول الصفاقسي[٢] — يشترطون التواتر في السند، ولا يكتفون بصحته مع اشتهاره، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وليست القراءات التي تصح القراءة بها شيئا غير القرآن، ويقول الحموي: ضابط القراءات: ما تواتر سندا، واستقام عربية، ووافق رسما. ذكره المهدوي ومكي والجعبري وابن جبارة وصاحب الكفاية وابن خلف، قال الجعبري: المعتبر تواتر السند، ولازمه الآحران.[٣] وبه قال ابن الجزري في (المنجد) [٤] لأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبته القرآن.

لكن بعض العلماء اكتفى بصحة السند مع الاستفاضة، ومرادهم شمول ما استفاض وتلقته الأمة بالقبول مع المتواتر، لأن الاستفاضة وتلقي الأمة له بالقبول قرينة تفيد القطع وتقوم مقام التواتر في إفادة العلم. وهذا يفهم من قول مكي لدى تحديده أركان القراءة الصحيحة إذ يقول:[٥] «أن ينقل عن الثقاة عن النبي ﷺ»، وبه قال ابن الجزري في (النشر) بعد أن كان يشترط التواتر فيقول:[٦] « وقد اشترط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا شرطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف

١- المصدر السابق: ١/١٥٤.
٢- غيث النفع: ٦ .
٣- القواعد والإشارات: ٣٠-٣١.
٤- منجد المقرئين : ٧٩.
٥- الإبانة: ١٨ والبرهان: ١/٣٣١.
٦- النشر: ١/١٣.

الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة، ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف».

واستنكر الصفاقسي هذا، وقال بعد أن نقل قول ابن الجزري السابق:[١] «وهذا قول محدث لا يعول عليه» ثم قرر بأن: «مذهب الأصوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر ولو وافقت المصاحف العثمانية والعربية»، ثم ناقش ما أشكل عندهم بقوله:[٢] « ولا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراء، فقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم، فكل من القراء إنما لم يقرأ بقراءة غيره لأنه لم تبلغه على وجه التواتر، ولذا لم يعب أحد منهم على غيره قراءته لثبوت شرط صحتها عنده، وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده ».

وقد أجاب الشيخ الزرقاني عن السبب الذي اكتفى من أجله القراء في ضابط القراءة المشهورة بصحة الإسناد مع الركنين الآخرين، ولم يشترط التواتر . مع أنه لا بد منه في تحقق القرآنية لأسباب ثلاثة:

أحدهما: أن هذا ضابط لا تعريف، والتواتر قد لوحظ في تعريف القرآن على أنه شرط، ولم يلحظ في الضابط لأنه يغتفر في الضوابط ما لا يغتفر في التعاريف، فالضوابط ليست لبيان الماهية والحقيقة .

ثانيهما : التيسير على الطالب في التمييز بين القراءات. فإنه يسهل عليه بمجرد رعايته لهذا الضابط أن يميز القراءات المقبولة من غير المقبولة، أما إذا اشترط التواتر فإنه يصعب عليه ذلك التميز، لأنه يضطر في تحصيله إلى أن يصل إلى جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبق من طبقات الرواية، وهيهات أن يتيسر له ذلك.

ثالثهما: أن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقبول، وبيان هذه المساواة: أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من الأمة في

١- غيث النفع: ٦ وإتحاف فضلاء البشر:٧١/١ ونقله عن النويري. ونقل شرط التواتر عن ابن عبد البر وابن عطية والنووي والزركشي والسبكي والأسنوي والأذرعي، وقال: وعليه إجماع القراء. المصدران السابقان. والقواعد والإشارات: ٢.

٢- المصدر السابق: ٧.

أفضل عهودها وهو عهد الصحابة، فإذا صح سند القراءة ووافقت قواعد اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحادا.

وما هو مقرر في علم الأثر أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتفت به قرينة توجب ذلك، فكأن التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن، أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه، فيكفي في الرواية صحتها متى وافق الرسم ولسان العرب.(١)

والذي يظهر أن قول مكي وابن الجزري لا يعني أن القراءات التي يقرأ بها غير متواترة، وإنما هما كانا في صدد تحديد هذا الركن من غير اجتماع الركنين الآخرين معه، ولذا قال ابن الجزري: إنها إذا تواتر سندها في نفسها كانت غنية عن الركنين الآخرين؛ لأن تواترها يجعلها حجة بصرف النظر عن الشرطين الآخرين، ويلحظ ذلك من قوله أيضا: «وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن »، ولم يقل في القراءات، وبينهما فارق، وعلى ذلك فإنه إذا صحت القراءة واستفاضت وعضدها موافقة رسم المصحف والعربية كان قرينة على تواترها، وإن لم ينقل إلينا السند متواترا، وهذا ما لحظه أبو بكر بن العربي إذ يقول: « ومعنى ذلك عندي أن تواترها تبع لتواتر المصحف الذي وافقته».(٢) وعرف الأصوليون القراءة المتواترة بأنها «كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصيح من لغة العرب ».(٣)

وهذا ما يلحظ عند مكي أيضا حينما قسم القراءات من حيث القبول وعدم القبول، فقال في القسم الأول الذي توافرت فيه الأركان الثلاثة: هو مقطوع بصحته «لأنه أخذ عن إجماع، من جهة موافقته خط المصحف ». وفي القسم الثاني الذي صح سنده لكنه خالف خط المصحف: إنه يقبل ولا يقرأ به، لأنه لم يؤخذ بإجماع، وإنما ثبت بأخبار الآحاد، وأنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على قرآنيته

١- مناهل العرفان: ١/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

٢- التحرير والتنوير: ١/ ٥٣.

٣- البحر المحيط: الزركشي: ٢/٢١٩، الإحكام: الآمدي:١/١٦٠، جمع الجوامع:١/١٦٠ وشرح الكوكب المنير:٢/ ١٣٦.

وصحته.[١] فنظر إلى موافقة المصحف مع ثبوت السند دليل على تواتر القراءة من جهة إجماع الأئمة في عهد الصحابة على المصحف العثماني، وهذه القراءات داخلة فيه.

يؤكد ذلك أنهم اتفقوا على تواتر القراءات السبع، وكذا الثلاث تتمة العشر، وشذوذ ماعداها، ولم يختلفوا في أن القراءات الصحيحة التي تصح القراءة بها يشترط فيها التواتر، فكيف يستساغ هذا القول مع القول بعدم اشتراط التواتر على إطلاقه، فأصحاب هذا القول قالوا بصحة السند مع الاستفاضة أو التواتر في خصوص هذا الركن على انفراده بقطع النظر عن اجتماع الركنين الآخرين معه، وكان قصدهم ضبط السند بضابط وقائي، حتى لا يخرج من القراءات الصحيحة ما هو منها حال اجتماع الأركان الثلاثة فيها، ولا يدخل فيها ما ليس منها. وبهذا يتبين لنا أنهما لم يخرجا عن قول جماهير العلماء، ولذا فإن الخلاف ليس بذي أثر في الحكم على القراءات في النهاية.[٢]

الركن الثاني: موافق رسم المصحف: [٣]

يعرف النويري في كلامه على (الطيبة) الرسم العثماني بقوله: الرسم هو تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها. والعثماني: هو الذي رسم في المصاحف العثمانية .[٤]

ظهر الركن الثاني (موافقة رسم المصحف العثماني) لما نسخت المصاحف في عهد عثمان ﷺ، وأرسلت إلى الأمصار ليقرأ الناس بما يوافقها، فقرأ أهل كل مصر من قراءاتهم التي كانوا عليها بما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءاتهم ما يخالف خط المصحف.[٥]

١- الإبانة: ٣٩. ٤٠ والنشر : ١ / ١٦.

٢- قارن مع : القراءات القرآنية :٥٠ ومقدمة محقق كتاب: حجة القراءات : ١٢.

٣- المصحف فيه ثلاث لغات: ضم الميم وكسرها وفتحها، والضم والكسر مشهورتان، وذكر الفتح أبو جعفر النحاس وغيره. التبيان : ٩٧.

٤ - مناهل العرفان: ١/ ٤٩٧.

٥- الإبانة : ٢٩ والتحرير والتنوير : ١/ ٢٥.

فاحتفظت تلك الأمصار ببعض وجوه قراءاتها التي لا تخالف رسم المصحف العثماني، لا سيما وأن عثمان ﷺ لم يلزمهم بأن يتركوا قراءاتهم التي تلقوها عن الصحابة الكرام إذا صح سندها وثبتت روايتها عنهم،[١] فوجد من ذلك هذا الركن كضابط ثان للقراءة الصحيحة؛ وعليه انعقد الإجماع. لأن مخالفته تعني مخالفة إجماع الصحابة على القراءة بهذا الرسم، وموافقته تعني القراءة بما انعقد الإجماع على صحته.

يقول البغوي في مقدمة تفسيره:[٢] « إن الناس كما أنهم متعبدون باتباع أحكام القرآن وحفظ حدوده، فهم متعبدون بتلاوته وحفظ حروفه على سنن خط المصحف الإمام الذي اتفقت عليه الصحابة، وأن لا يجاوزوا الخط عما قرأ به القراء المعروفون الذين خلفوا الصحابة والتابعين، واتفقت الأمة على اختيارهم ».

وهذا ما أكده اللغويون أيضا، فلا يجوزون القراءة بما خالف المصحف وإن صح وجهه في العربية، يقول الزجاج: [٣] «إن المصحف يتبع فيوقف على الحرف كما هو فيه»، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرائيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاّ اللَّهَ﴾ البقرة: ٨٣، قال: [٤] «القراءة على ضربين: تعبدون ويعبدون بالياء والتاء، وقد روي وجه ثالث لا يؤخذ به لأنه مخالف للمصحف، قرأ به ابن مسعود: لا تعبدوا». وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ آل عمران:١٠٦، قال:[٥] «وقرأ بعضهم: تسواد وتبياض، وهوجيد في العربية، إلا أن المصحف ليست فيه ألف، فأنا أكرهها لخلافه»، وهكذا في قوله تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ آل عمران:٢، يقول:[٦] «وقد رويت القيم، والذي ينبغي أن يقرأ ما عليه المصحف، وهو القيوم بالواو، والقيم أيضا جيد بالغ كثير في العربية،ولكن القراءة بخلاف ما في المصحف لا تجوز، لأن المصحف مجمع عليه، ولا يعارض الإجماع برواية لا يعلم كيف صحتها »، وفي قوله تعالى:

١- نكت الانتصار: ٤٠٢.
٢- معالم التنزيل: ١/ ٣٧ وينظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٢.
٣- معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٥٥.
٤- المصدر السابق: ١/ ١٦٢.
٥- المصدر السابق: ١/ ٤٥٤.
٦- المصدر السابق: ١/ ٣٧٣ . ٣٧٤.

﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ البقرة:١٦١، يقول:[١] «وقرأ الحسن: (أولئك عليهم لعنة اللهِ والملائكةُ والناسُ أجمعين)، برفع: الملائكة والناس، وهو جيد في العربية إلا أني أكرهه لمخالفته المصحف، والقراءة إنما ينبغي فيها لزوم السنة، ولزوم السنة فيها أيضا أقوى عند أهل العربية، لأن الإجماع في القراءة إنما يقع على الشيء الجيد البالغ ».

وبهذا التزم القراء المشهورون في اختياراتهم، ونقل ابن الأنباري اتفاق القراء على ترك كل قراء تخالف المصحف، واعتبروا ما خالفه شاذا، [٢] يقول خلف بن هشام: «سمعت الكسائي يقول: السين في الصراط أسير في كلام العرب، ولكن أقرأ بالصاد، أتبع الكتاب، والكتاب بالصاد ». [٣]

واستعمل هذا الركن مقياسا للحكم بالصحة أو الشذوذ على قراءات بكاملها، كحكمهم على قراءة ابن محيصن المكي (ت١٢٣هـ) بقولهم:«لولا ما فيها من مخالفة المصحف لألحقت بالقراءة المشهورة ».[٤] وحكمهم على قراءة مُحَمَّد بن أحمد بن أيوب أيوب المعروف بابن شنبوذ (ت٣٢٨هـ) بالشذوذ، ومنعه من القراءة بما يخالف المصحف، وقصته في ذلك مشهورة،[٥] فقد كان ابن شنبوذ يجوز القراءة بما يخالف رسم المصحف العثماني إذا صح سنده، كقراءته: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ [صالحةٍ] غَصْباً﴾ الكهف:٧٩، بزيادة كلمة (صالحة) على خط المصحف، ويقرأ أيضا بإبدال كلمة (فاسعوا) بكلمة (فامضوا) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسَعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الجمعة:٩، إلى غير ذلك من قراءات انفرد بها ابن مسعود وأبيّ قبل نسخ المصاحف العثمانية.

وعقد الوزير أبو علي بن مقلة مجلسا لابن شنبوذ بسبب قراءته هذه، بحضور جماعة من العلماء والقضاء يتقدمهم إمام القراءة في عصره أبو بكر بن مجاهد، والقاضي عمر

١- المصدر السابق: ١/ ٢٣٦.

٢- إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٨٢.

٣- السبعة: ١٠٧.

٤- غاية النهاية: ٢/ ١٦٧.

٥- معرفة القراء: ١٥٧. ١٥٩ والنشر: ١/ ١٦و٣٥.

بن مُحَمَّد فاعترف بخطئه واستتيب عن مذهبه هذا في القراءة، وكان ذلك سنة (٣٢٣ هـ)، وكتب عليه فيه محضر أورد ابن النديم صورة لهذا المحضر، وفيه: « يقول مُحَمَّد بن أحمد بن أيوب، قد كنت أقرأ حروفا تخالف ما في مصحف عثمان المجمع عليه، والذي اتفق أصحاب رسول الله ﷺ على قراءته، ثم بان لي أن ذلك خطأ، وأنا منه تائب، وعنه مقلع، وإلى الله جل اسمه منه بريء، إذ كان مصحف عثمان هو الحق الذي لا يجوز خلافه، ولا أن يقرأ بغير ما فيه ».[١]

وقد تطور ضبط هذا المقياس عما كان عليه لدى المتقدمين، فبعد أن كان (موافقة رسم المصحف)، ضبطه ابن الجزري بقوله:[٢] «ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا»، ثم بينه بقوله:[٣] «ونعني بموافقة أحد المصاحف: ما كان ثابتا في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر: (قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ) البقرة: ١١٦، بغير واو في قوله: (وقالوا)، وفي: (وبالزبر وبالكتاب المنير) آل عمران:١٨٤، بزيادة الباء في الاسمين،[٤] ونحو ذلك، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي. وكقراءة ابن كثير: (وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي [من] تَحْتَهَا الأَنْهَارُ) في الموضع الأخير من سورة براءة:١٠٠، بزيادة [من] فإن ذلك ثابت في المصحف المكي، وكذلك: فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) في سورة الحديد:٢٤، بحذف [هو] ...، إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها، فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم، فلو لم يكن ذلك، كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفة الرسم المجمع عليه».

والمراد بقوله: (ولو احتمالا): ما يوافق الرسم ولو تقديرا، إذ موافقة الرسم قد تكون(تحقيقا) وهي الموافقة الصريحة، وقد تكون(تقديرا) وهي الموافقة احتمالا.

١- الفهرست: ٤٧، ٤٨ والتبيان: النووي: ٨٥ ومعرفة القراء : ١٥٨.

٢- النشر: ١/٩.

٣- النشر: ١/ ١١.

٤- وفي المصحف برواية حفص عن عاصم: ﴿وقالوا اتخذ ﴾، ﴿جاءوا بالبينات والزبر والكتاب المنير﴾. قال ابن مجاهد: « قرأ ابن عامر وحده (بالبينات وبالزبر) بالباء، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بغير باء» السبعة:٢٢١.

أما الموافقة الصريحة فكثيرة نحو قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ البقرة: ٢٥٩، فإنها كتبت في المصحف بدون شكل ولا نقط، فوافقت قراءة (ننشزها) بالزاي قراءة (ننشرها) بالراء، وهي موافقة صريحة.

أما الموافقة تقديرا فنحو: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الفاتحة: ٤، فإن (ملك) رسم بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقا كما كتب: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ الناس: ٢، وقراءة الألف محتملة تقديرا كما كتب: ﴿مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ آل عمران: ٢٦، فتكون الألف حذفت اختصارا كما حذفت في نحو: (السموات، والصلحت). وكذلك (النشأة) حيث كتبت بالألف، فوافقت قراءة المد تحقيقا، ووافقت قراءة القصر تقديرا، إذ يحتمل أن تكون الألف صورة الهمزة على غير القياس. وهذا ونحوه من فنون ذلك الرسم يدل على فضل عظيم للصحابة رضوان الله عليهم في علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم . فسبحان من أعطاهم وفضلهم على سائر هذه الأمة.[١]

ومما يدل على بعد نظرهم، وحصافة فهمهم في رسم المصحف، أنهم في رسم الكلمة التي رويت على الأصل وعلى خلاف الأصل كانوا يكتبونها بخلاف الأصل، ليتعادل مع الأصل الذي لم يكتب في دلالة الصورة الواحدة على كلا القراءتين، فيدل الرسم على إحداهما بالحروف، وعلى الثانية بالأصل.

مثاله: (الصراط) و(الْمُصَيْطِرُونَ) الطور: من الآية:٣٧، كتبوهما بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل، لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام أيضا محتملة، ولو كتبت بالسين على الأصل لفات ذلك، وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذلك كان الخلاف المشهور في (بصطة) من قوله تعالى: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ الأعراف: ٦٩، دون (بسطة) من قوله: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ البقرة: ٢٤٧، لكون حرف البقرة كتب بالسين، وحرف الأعراف كتب بالصاد (بصطة).[٢]

١- النشر: ١/ ١١، ١٢.

٢- النشر: ١/ ١١ والإتقان : ١/ ٢١٢.

ويفرق النويري بين ما وافق المصحف تقديرا وما وافقه احتمالا، ويجعل الموافقة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القياسي، وهو ما وافق اللفظ وهو معنى قولهم تحقيقا.

القسم الثاني: السماعي، وهو ما خالف اللفظ، وهو معنى قولهم: تقديرا.

ومخالفة الرسم محصور في خمسة أقسام وهي :

١- الدلالة على البدل، نحو: الصراط .

٢- الدلالة على الزيادة، نحو: ﴿مَالِكِ ﴾، الفاتحة:.٤

٣- الدلالة على الحذف، نحو: ﴿لَكِنَّاْ هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ الكهف:٣٨..

٤- الدلالة على الفصل، نحو: ﴿فَمَالِ هَـؤُلاءِ الْقَوْمِ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثا﴾ النساء: ٧٨.

٥- الدلالة على الوصل، نحو، ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ النمل:٢٥.

فقراءتها خمستها وافقها الرسم تحقيقا، وغيرها تقديرا. لأن السين تبدل صادا قبل أربعة أحرف منها: الطاء. وألف (مالك) عند المثبت زائدة، وأصل (لكنا) الإثبات، وأصل (فمالِ) الفصل، وأصل (ألا يسجدوا) الوصل، فالبدل في حكم المبدل منه، وذلك ليتحقق الوفاق التقديري. لأن اللفظ تارة يكون له جهة واحدة، فيرسم على وفقها، والرسم هنا يحصر جهة الموافقة، فمخالفه مناقض، وتارة يكون له جهات فيرسم على إحداها، فلا يحصر جهة اللفظ، فاللافظ به موافق تحقيقا، وبغيره تقديرا.

القسم الثالث: ما وافق الرسم احتمالا، ويشمل ما وقع الاختلاف فيه:

بالحركة والسكون نحو: (القُدُس) والقُدْس). بضم الدال وسكونها. وبالقطع والوصل المعبر عنه بالشكل نحو: (ادْخُلُوا) بغافر: ٧٦، وباختلاف الإعجام نحو: (يعملون)، و(يفتح)[1]، وبالإعجام والإهمال نحو: (نُنْشِزها). والمختَلف في كيفية لفظها، كالمدغم

١- في قوله تعالى: ﴿لا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ الأعراف:٤٠، قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: (لا تفتّح) بالتاء وتشديد التاء الثانية، وقرأ أبو عمرو: (لا تفْتَحُ) خفيفة ساكنة الفاء، وقرأ حمزة والكسائي: (لا يفتح) بالياء في الأولى وتخفيف الثانية. السبعة: ٢٨٠.

والمسهل. والممال والمرقق والممدود. فإن المصاحف العثمانية هكذا كلها لتجردها عن أوصافها.[١]

ومما سبق يظهر أن الموافقة للرسم قد تكون تحقيقا في إحدى القراءات، والأخرى توافقه تقديرا نحو: (ملك)، وقد تكون موافقة اختلاف القراءتين أو القراءات الرسم تحقيقا كلها، نحو: (أَنْصَارَ اللَّهِ، أنصاراً لله) الصف:١٤،[٢] و(يغفر لكم) بالياء والنون، و(يعملون) بالياء والتاء. و(هَيْتَ لَكَ)، يوسف:٢٣ [٣] لأن تجرد الرسم من النقط والشكل يدل عليها جميعا.

ويبدو أن ابن الجزري إذ جعل القسمة ثنائية: تحقيقي واحتمالي، فإنه أدخل التقديري في الاحتمالي، وعدهما قسما واحدا، علىخلاف النويري الذي فصل التقديري عن الاحتمالي فجعل القسمة ثلاثية.

الركن الثالث: موافقة العربية:

هذا الركن متأخر في ظهور القول به واعتماده مقياسا للقراءة الصحيحة عن الركنين الآخرين، وذلك أن المقياس كان أول الأمر هو الرواية والنقل، ثم وجد موافقة رسم المصحف بعد نسخ المصاحف، وظل هذان المقياسان يعملان في توجيه القراءات في العصر الأول، ولم يكن في شروط القراءة الصحيحة موافقة العربية، لعدم وجود مكان له في ذلك الوقت الذي كانت العربية هي اللغة التي يتكلمها الناس كلهم، وكان لسان أهلها مقياسا لصحة اللغة من فسادها .

وبعد تقدم الزمن وظهور الحاجة إلى تدوين اللغة وتقعيد قواعد النحو، وضع النحاة واللغويون قوانينهم في اللغة والنحو وظهرت المؤلفات اللغوية والنحوية المتخصصة، فصاحب ذلك وجود هذا المقياس في القراءات، لكن بعض النحاة حكموا قواعدهم التي وضعوها في القراءات، فلم تكن عندهم موافقة العربية مطلقا هي المقياس، وإنما المقياس

١- مناهل العرفان: ١/ ٤٩٧ . ٤٩٨ وينظر: إتحاف فضلاء البشر:١/ ٨٢.٨٣.

٢- قرأ ابن كثير ونافع: (أنصاراً لله) منونة، والباقون قرأوا مضافة. السبعة:٦٣٥.

٣- النشر: ١/١١.١٢. قرأ ابن كثير: (هَيْتُ) بفتح الهاء وسكون الياء وضم التاء، وقرأ نافع وابن عامر: (هِيتَ) بكسر الهاء وفتح التاء، وقرأ ابن عامر برواية هشام بن عمار: (هِئْتُ) من هيأت، بكسر الهاء وهمز الياء وضم التاء. وفي رواية الحلواني عنه: (هِئْتَ) بفتح التاء، وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (هِيتَ) بفتح الهاء والتاء وسكون الياء. السبعة:٣٤٧.

القواعد التي وضعوها على ضوء استقرائهم للغة، فتعرضوا لبعض القراءات الصحيحة الثابتة السند بالنقد من جراء هذا المقياس، واعتبروا ما وافق منها القواعد المطردة واللغات الشائعة بحسب استقرائهم ودراساتهم صحيحا، وما خالفها شاذا، اعتقادا منهم أن ما استقر عندهم من قواعد وقوانين لغوية هو يقيني قطعي، فهو أصل يقاس عليه غيره، ولكن ذلك كان في نطاق ضيق من النحويين خاصة. غايتهم في ذلك أن تكون القراءة بالغة المثل الأعلى في عربيتها وفصاحتها.[١]

ولا يعني النحاة بهذا أن اللغة وقواعد النحو تنشئ قراءة لم تكن مروية، وإنما هو تحكيمهم القواعد في القراءات المروية، وإلا فإنهم يجمعون مثل علماء القراءة على أن القراءة لا تجوز بالقياس والاجتهاد، لكن بعض النحاة اشترطوا موافقة القراءة للكثير من كلام العرب ولم يكتفوا بموافقة القليل من كلام العرب وإن صحت الرواية، ومن هنا حكموا على بعض القراءات بالشذوذ أو الضعف لعدم اطرادها في لسان العرب.

وهذا خطأ ظاهر منهم؛ لأن الإجماع منعقد على أن القراءة إذا صح سندها، وثبتت روايتها عن الصحابي برواية الثقاة، ووافقت خط المصحف، لم يعد بعد ذلك إمكان لردها أو ادعاء شذوذها، لأن قراءة الصحابي بها إثبات لعربيتها وحجة لها، ولا يمكن القول بعد صحة السند برواية الثقة بأنها لا وجه لها في العربية، يقول ابن الجزري: [٢] «ومن المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة، لأن القراءة سنة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول».

نعم قد يرد– ولو تقديرا– أن يروي الثقة ما يخالف العربية من كل وجه، لكن لا يمكن أن تصح تلك الرواية، لأنها إن وقعت منه فإنما تقع منه على سبيل السهو والغلط المعلوم، فإذا بينته له رجع عنه، ولم تصح عمن نسبت إليه من الصحابة والتابعين أو القراء المشهورين، ومثل هذا النوع لا يعد قراءة أصلا ولا يقبل، ولا يدخل في عداد قراءة هذا القارئ الثقة أو ذاك.[٣]

١– علوم القرآن: ١٨٠، والضابط اللغوي في القراءات: بحث للمؤلف منشور في مجلة الباحث الجامعي العدد: ١٤،١٥، لسنة: ٢٠٠٧.

٢– النشر: ١/ ٤٢٩.

٣– النشر:١/ ١٦.١٧ وينظر الإبانة : ٣٩.

ولذا وجدنا ابن الجزري يعدل صيغة هذا الضابط اللغوي عما كان عليه عند من سبقه، فبعد أن كان المعتمد: (موافقة العربية)، عدله إلى: «كل قراءة وافقت العربية مطلقا »،[١] وبقوله أيضا: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه»، [٢] ثم شرح مراده بذلك بقوله: «وقولنا في الضابط (ولو بوجه) نريد به وجها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يُعَدّ إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها، كإسكان (بارئْكم) البقرة: ٥٤، و(يأمرْكم) البقرة: ٦٧ » [٣]، وقال في المنجد:[٤] «ومعنى (العربية مطلقا) أي: ولو بوجه من الإعراب، نحو قراءة حمزة: (والأرحامِ) النساء:١، بالجر، وقراءة أبي جعفر: (ليُجْزيَ قوما) الجاثية:١٤».

المبحث الثاني

القـراءة الشـــاذة

الشذوذ في اللغة: مأخوذ من شذ يشذ فهو شاذ، إذا انفرد عن الجمهور وندر، وشذان الناس: ما تفرق منهم، وشذ الشيء يشذ، بكسر الشين في المضارع وضمها، ندر عن جمهوره.[٥] فالشاذ في اللغة يرد بمعنى الانفراد عن الجمهور والندرة والتفرق عن الجماعة.

وفي الاصطلاح: فالذي اشتهر عند علماء الفن، أن القراءة الشاذة هي القراءة التي صح نقلها برواية الثقاة ووافقت العربية، لكنها خالفت خط المصحف،[٦] فكانت

١- منجد المقرئين: ٧٩.

٢- النشر: ١/ ٩ وتحبير التيسير: ٨.

٣- النشر: ١/ ١٠. في المصحف (بارِئِكم) بكسر الهمزة، و(يأمُرُكم) بظم الراء.

٤- منجد المقرئين: ٧٩.

٥- لسان العرب: ٦١/٧ ومختار الصحاح: ٢٣٣.٢٣٢مادة شذ.

٦- النشر:١١/١، الإتقان:١/ ٧٧، مقدمة محقق حجة القراءات: ١٤، القراءات القرآنية: ٥٩، اللهجات العربية: ٨١ وعلوم القرآن: ١٨٤.

بمخالفتها رسم المصحف العثماني قد انفردت عما عليه الأئمة، وخالفت قراءة الجماعة، وشذت عن المجمع عليه، فلم تشتهر، ولم تتلقها الأمة بالقبول، كقراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما: (والذكرِ والأنثى) في: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى﴾ الليل: ٣، فقد أخرج البخاري عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: « دخلت في نفر من أصحاب عبد الله الشام فسمع بنا أبو الدرداء فأتانا فقال: أفيكم من يقرأ؟ فقلنا: نعم، قال: من فيكم أقرأ ؟ فأشاروا إليّ ، فقال: إقرأ، فقرأت: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾ (والذكرِ والأنثى) (الليل:١-٣)، قال: أنت سمعتها من في صاحبك ؟ قلت: نعم، قال: وأنا سمعتها من في النبي ﷺ وهؤلاء يأبون علينا »،[١] وقراءة (كالصوف المنفوش) في: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ القارعة: ٥، ونحو ذلك.

وعلى هذا المعنى جاء تعريفها عند العلماء، يقول ابن الصلاح: القراءة الشاذة: «ما نقل قرآنا من غير تواتر واستفاضة متلقاة بالقبول عن الأئمة »،[٢] ونقل ابن الجزري عن الحافظ الذهبي في ترجمته لابن شنبوذ أنه قال: «إنه كان يرى جواز القراءة بالشاذ وهو ما خالف رسم المصحف ».[٣]

لكن من العلماء من قد يطلقها بمعنى أعم، فهذا الشيخ موفق الدين الكواشي الموصلي (ت٦٨٠هـ) يقول: «كل ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق خط المصحف الإمام؛ فهو من السبع المنصوص عليها، ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة، فاحكم بأنها شاذة ».[٤]

ومنهم من يطلق الشاذ على ما سوى القراءات العشر،[٥] وأطلقه السيوطي[٦] على: على: «ما لم يصح سنده »، وهذا الإطلاق للشاذ يعني أن القراءة الشاذة يدخل فيها؛ ما اعتل سنده، وما لم يوافق العربية، وما خالف خط المصحف، وبذلك تكون

١ - صحيح البخاري: ١/ ١٨٨٩ برقم (٤٦٥٩) كتاب التفسير، تفسير سورة الليل.
٢- البرهان: ١/٣٣٢.
٣- النشر:١/٤٣ وينظر منه أيضا: ٤٠.
٤- البرهان: ١/ ٣٣١ والنشر: ٤٤.
٥- النشر: ١/ ٤٤و٤٥ والإتقان: ١/٢١٠ نقله عن البلقيني.
٦- الإتقان:١/ ٢١٦.

القراءات الشاذة تقابل القراءة الصحيحة. وهذا الاصطلاح درج عليه علماء أصول الفقه نتيجة تفريقهم بين المتواترة التي يقرأ بها ويحتج بها اتفاقا، وغير المتواترة التي لا يقرأ بها ومختلف في الاحتجاج بها، فعرفوا الشاذ بأنه عكس المتواتر، فمتى اختل فيها شرط من شروط القراءة المتواترة أطلق عليها شاذة.[١]

والذي يظهر أن هذا إطلاق مجازي، يقصدون به أنها شذت عن وجه الصحة، وخالفت ما أجمعت عليه الأمة، وأن الاصطلاح الدقيق للقراءة الشاذة هو ما بيناه أولا، وهو أنها ما شذ عن خط المصحف مع صحة النقل. وذلك لأن القراءة إذا وافقت خط المصحف والعربية ولم يصح سندها، فهي إما أن يكون إسنادها ضعيفا، وإما أن لا يكون لها أصل:

فإن كان إسنادها ضعيفا سميت قراءة ضعيفة، مثل قراءة ابن السميفع وأبي السمال في: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ يونس:٩٢، (ننحيك) بالحاء المهملة،[٢]

وإن لم يكن لها أصل، فهي مردودة باطلة، ولا تسمى شاذة، بل هي ليست قراءة أصلا. وهكذا ما زيد في القراءة على وجه التفسير، يقول ابن الصلاح: [٣] «وأما القراءة بالمعنى على تجويزه من غير أن ينقل قرآنا فليس ذلك من القراءة الشاذة أصلا»، وبمثل ذلك قال ابن الحاجب،[٤] فلا يسمى مثل ذلك قراءة، لا شاذة ولا غيرها وان وافقت الرسم والعربية، لأن القراءة سنة متبعة، والأساس المعتمد فيها هو السماع.

وإن رواها الثقة ووافقت الرسم لكنها خالفت العربية من كل وجه، فهي أيضا ليست قراءة، مع أن هذا القسم لا يكاد يوجد في الواقع، ولا يقع من الثقة إلا على سبيل السهو والخطأ، وإذا نبه إليه رجع عنه.[٥]

١- أصول السرخسي: ١/ ٢٧٩، المستصفى:١٠٢/١، روضة الناظر: ٣٤، الإحكام: الآمدي: ١٦٠/١.

٢- النشر: ١/ ١٦.

٣- فتاوى ابن الصلاح: ٢٣٣.

٤- البرهان: ١/ ٣٣٣.

٥- النشر: ١٦/١.

وإن رواها الثقة وصح سندها، ووافقت العربية، وخالفت خط المصحف، فهذه هي القراءة الشاذة، لمخالفتها خط المصحف، لأنها لو وافقته لاشتهرت وتلقتها الأمة بالقبول، فكانت بمخالفتها للمصحف خارجة عن الإجماع، فجاءت مجيء الآحاد، وانفردت عن الجماعة، فصيرها ذلك شاذة، وتسمى أيضا رواية آحاد.[١]

وعلى هذا فإن القراءات الخارجة عن الصحة باختلال أحد الأركان الثلاثة فيها على أقسام ثلاثة: ضعيفة وشاذة وباطلة، يؤيدنا في ذلك قول الإمام الشوكاني: [٢] فبعد أن ذكر قيد التواتر في حد القرآن، قال: وخرج بتواتره القراءات الشاذة، ثم قال:« فإن صح إسناد ما لم يحتمله (يعني الرسم)، وكانت موافقة للوجه الإعرابي والمعنى العربي، فهي الشاذة، ولها حكم أخبار الآحاد في الدلالة على مدلولها، وسواء كانت من السبع أو من غيرها، وأما ما لم يصح إسناده مما لم يحتمله الرسم، فليس بقرآن، ولا منزل منزلة أخبار الآحاد، أما انتفاء كونه قرآنا فظاهر، وأما انتفاء تنزيله منزلة أخبار الآحاد، فلعدم صحة إسناده، وإن وافق المعنى العربي والوجه الإعرابي، فلا اعتبار بمجرد الموافقة مع عدم صحة الإسناد».

وبهذا جاء قول ابن الجزري[٣] بعد أن ذكر أركان القراءة الصحيحة الثلاثة: «ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف »، وبنحو ذلك يقول أبو شامة:[٤] «إن كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها، وموافقتها خط المصحف، ولم تنكر من جهة العربية، فهي القراءة المعتمد عليها، وما عدا ذلك داخل في حيز الشاذ والضعيف وبعض ذلك أقوى من بعض»، وأن القراءة الشاذة وإن كانت صحيحة في نفس الأمر، فإنها مما كان أذن في

١- ينظر: الإبانة: ١٠.

٢ - إرشاد الفحول: ٦٤.

٣- النشر: ٩/١.

٤- المرشد الوجيز: ١٧٨.

قراءته، وأن الناس كانوا مخيرين فيها في الصدر الأول، ثم أجمعت الأمة على تركها للمصلحة.[١]

وهذا الاصطلاح للقراءة الشاذة قد ظهر بعد نسخ المصاحف في عهد عثمان ﷺ، وإجماع الأمة على القراءة بما يوافق المصحف العثماني، وترك كل ما خالفه، حيث كان المسلمون يقرأون القرآن قبل نسخ المصاحف في عهد عثمان ﷺ بما اتصلت روايته بالنبي ﷺ وصح سنده، مما تسمح به رخصة الأحرف السبعة. وبقي العلماء ينقلون تلك القراءات المروية عن الصحابة مما يسمى شاذا في كتبهم لغرض الاستشهاد بها واتخاذها دليلا على حكم أو بيانا للفظ ونحوه، لا بوصفها قرآنا، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وهذه روايات آحاد.[٢]

وقد بقي تعريف القراءة الشاذة بأنها ما صح نقله وخالف خط المصحف سائدا لا يعرف غيره حتى القرن الرابع الهجري، حين وضع ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) كتابه (السبعة في القراءات)، وكتابه المفقود (شواذ القراءة)، فظهر عندها اصطلاح جديد للقراءة الشاذة إلى جانب الاصطلاح السابق، فنعتت كل قراءة سوى قراءات السبعة شاذة، بمعنى شذوذها عن السبعة،[٣] وساعد على ظهور هذا الاصطلاح مكانة ابن مجاهد، وأهمية عمله، وحسن اختياره للأئمة السبعة، فقد أجمع الناس على قراءاتهم، وتلقوها بالقبول، كما ساعد في الترويج له وتنميته تلامذة ابن مجاهد، فقد وضعوا كتبا فيما شذ عن السبعة، مثل تلميذه أبي طاهر عبد الواحد بن عمر بن مُحَمَّد البزار البغدادي (ت٣٤٩هـ) حيث ألف كتابا اسمه (شواذ السبعة)،[٤] وألف أبو الفتح ابن جني (ت٣٩٢هـ) كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) يقول في مقدمته بعد أن جعل القراءات ضربين: [٥] «ضربا: أجمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم بـ(قراءات

١- منجد المقرئين: ٩٩.

٢- البرهان: ١/ ٣٣١.

٣- مقدمة محقق كتاب السبعة: ٢٢.

٤- الفهرست: ٤٩.

٥- المحتسب: ١/ ٣٢.

السبعة). وضربا: تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذا، أي خارجا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها»، ثم يقول: [١] «وأنا بإذن الله بادئ بكتاب أذكر فيه أحوال شذ عن السبعة وقد اعتمدت فيه على كتاب ابن مجاهد الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة ».

ومثل ذلك نجده في تقسيم ابن النديم (ت٣٨٥هـ) للقراءة إلى قسمين: ذكر أولا أخبار القراء السبعة، ثم ذكر عقبه أسماء قراءة الشواذ.[٢]

ولا يقصد هؤلاء بإطلاقهم الشاذ على ما شذ عن قراءة القراء السبعة أنها قراءات شذت عن القراءات الصحيحة أو المقبولة، وإنما هو مجرد اصطلاح لهم بقصد التمييز بين قراءة السبعة وغيرها، لزيادة الاعتناء بالسبعة عندهم، فهذا ابن جني كشيخه ابن مجاهد مع أنه يسمي الخارج عن السبعة شاذا إلا أنه يقول بصحة ما صح سنده منها، بل وقوة الكثير منها وصحة القراءة به، لكن لا يختارها هو في قراءته، فيقول:[٣] «إلا أنه مع خروجه عنها، نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه،... ولسنا نقول ذلك فسْحا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم، أو تسويغا للعدول عما أقرته الثقاة عنهم، ولكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذا ... لئلا يُرَى مُرَىً [٤] أن العدول عنه إنما هو غضّ منه، أو تهمة له، معاذ الله، وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ والله تعالى يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ الحشر:٧، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار، ونتابع في القراءة كل جائزٍ رواية ودراية، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضي من القول لديه».

فابن جني الذي بنى كتابه على كتاب ابن مجاهد في الشواذ، فإنه يصور معنى الشذوذ عنده وعند ابن مجاهد بما لا يعني الضعف، ولا بطلان القراءات الأخرى سوى السبع،

١- المصدر السابق نفسه.

٢- الفهرست: ٤٢ .٥٠ وينظر: علوم القرآن: ١٨٧.

٣- المحتسب: ١/ ٣٢ .٣٣.

٤- لئلا يظن ظان.

ولا يقصد بشذوذها أنها لا تصح القراءة بها. وإنما هي تأتي بعد القراءات السبع في انتشارها والأخذ بها قراءة وإقراء في الأمصار، مع الإقرار بأن لبعضها قوة في الرواية والدراية كالمجمع عليها، بحيث صيرها جائزة القراءة بها عند الناس. إذن هو مجرد اصطلاح قصد به التمييز بين القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد وبين غيرها، دون التمييز بينها حال الصحة من حيث العمل.

ومع ذلك فإن هذا الاصطلاح لم يلغ الاصطلاح السابق لها ولم يقم مقامه، كما أنه لم يستمر طويلا، إذ سرعان ما ترك الناس هذا الاصطلاح الحادث، وعادوا إلى ما عرفت به القراءة الشاذة سابقا، وهو: كل ما صحت روايته وخالف خط المصحف. بيد أن العلماء قد اتفقوا على أن القراءات المنقولة اليوم مما وراء العشر هي شاذة، وإن القراءات العشر صحيحة كلها.[١]

وكان أول من أهتم بتتبع القراءات الشاذة وجمعها وبحث عن أسانيدها وألف فيها هو الإمام المقرئ هارون بن موسى العتكي البصري الأعور، (ت في النصف الثاني من ق٢ هـ)، وقد كره الناس فعله هذا وقالوا: قد أساء حين ألفها، حتى قال الأصمعي: «كنت أشتهي أن يضرب مكان تأليفه الحروف».[٢]

وأما معرفة القراءة الشاذة من غير الشاذة من خلال النظر في الكتب المؤلفة في القراءات، والحكم عليها، فإن كتب القراءات في مناهجها على قسمين:

قسم اقتصر فيه صاحبه على اختيار القراءات التي تلقاها الناس بالقبول وتم نقلها بالتواتر، فاشترط الأشهر واختار ما قطع به عنده، فتلقى الناس كتابه بالقبول، وأجمعوا عليه من غير معارض، ومن هذه الكتب: الغاية لابن مهران وغاية الاختصار للهمداني، وسبعة ابن مجاهد، وإرشاد أبي العز القلانسي، وتيسير أبي عمرو الداني، وتلخيص أبي معشر، وإعلان الصفراوي، وتجريد ابن الفحام، وحرز أبي القاسم الشاطبي، وموجز أبي علي الأهوازي، وتبصرة مكي،وكافي ابن شريح، ونشر ابن الجزري

١ – لطائف الإشارات: القسطلاني: ١/١٧٠.

٢– المرشد الوجيز: ١٨١.

وتقريبه وطيبته، فهذه الكتب لا إشكال في أن ما تضمنته من القراءات مقطوع به، إلا أحرفا يسيرة يعرفها الحفاظ من الثقاة والأئمة النقاد.

وقسم لم يلتزم بذلك فذكر صاحبه فيه كل ما وصل إليه من القراءات، كسبط الخياط، وأبي معشر في الجامع، وأبي القاسم الهذلي، وأبي الكرم الشهرزوري، وأبي علي المالكي، وابن فارس، وغيرهم . فهؤلاء كما يقول ابن الجزري: «لم يشترطوا شيئا، وإنما ذكروا ما وصل إليهم، فيرجع فيها إلى كتاب مقتدى، ومقرئ مقلد».[١]

المبحث الثالث

أقسام القراءات بحسب توفر الضوابط فيها

تبين لنا من أركان القراءة الصحيحة أن من القراءات ما نقله الثقات وتوفرت فيه الأركان، ومنها ما أختل فيها ركن أو أكثر، ولذا فان القراءات تقسم إلى عدة أقسام بالنظر إلى توفر ضوابط القراءة الصحيحة فيها من عدم توفرها فيها كلا او جزءً.

أولا– أقسام القراءات من حيث القبول والرد:

تقسم القراءات بحسب القبول وعدم القبول إلى أربعة أقسام،[٢] وهي :

القسم الأول: يقبل ويقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهن : أن ينقل عن الثقاة عن النبيﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغا، ويكون موافقا لخط المصحف. فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على صحته وصدقه. لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف، وكفر من جحده.

١– منجد المقرئين: ٨٧.٨٩.

٢– ذكر الأقسام الثلاثة الأولى مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني لكنه لم يمثل لها ، و تعقبها بالتمثيل ابن الجزري، وزاد عليها القسم الرابع . ينظر الإبانة :٣٩.٤٠ والنشر: ١/ ١٣.١٧.

ومثاله: (مالك، وملك) و (يخدعون، ويخادعون) و (وأوصى، ووصى)، ونحو ذلك من القراءات المشهورة.[١]

القسم الثاني : يقبل ولا يقرأ به، وهو ما صح نقله عن الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف. فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين:

إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، وإنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد. العلة الثانية: إنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على صحته، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، ولبئس ما صنع إذا جحده .

ومثاله: قراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء: (والذكرِ والأنثى) في: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى﴾ الليل: ٣، وقراءة ابن عباس: ﴿وَكَانَ [أمامهم] مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ [صالحة] غَصْباً. وَأَمَّا الْغُلامُ فَكَانَ [كافرا]﴾ الكهف: ٧٩-٨٠، بإبدال كلمة (أمام) من كلمة (وراء)، وبزيادة كلمة (صالحة) وكلمة (كافرا). ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقاة.[٢]

القسم الثالث: لا يقبل ولا يقرأ به وإن وافق خط المصحف، وهو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية.

ومثال ما نقله غير ثقة كثير في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة ابن السميفع وأبي السمّال وغيرهما في: ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ يونس: ٩٢، (ننحيك) بالحاء المهملة. و﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً﴾ يونس: ٩٢، (خَلَفَك) بفتح سكون اللام. وكالقراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل مُحَمَّد بن جعفر الخزاعي، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره، وهي لا أصل لها، قال أبو العلاء الواسطي: «إن الخزاعي وضع كتابا في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة، فأخذت خط الدارقطني وجماعة: إن الكتاب موضوع لا أصل له »،[٣] وجاء في هذا الكتاب قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ فاطر: ٢٨، برفع الهاء في (الله) ونصب همزة (العلماء).

١- النشر : ١ / ١٣.

٢- النشر: ١/١٤.

٣- النشر: ١/ ١٦ والإتقان: ١/ ٢١٤.

قال ابن الجزري:[١] «وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف توجيهها، وإن أبا حنيفة لبريء منها».

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية، ولا يصدر مثل ذلك إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون، وهو قليل جدا، بل لا يكاد يوجد.

ويدخل في هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخرين من شراح (الشاطبية) في وقف حمزة، على نحو: (اسمايهم، وأوليك) بياء خالصة، ونحو (شركاوهم، وأحباوه) بواو خالصة، ونحو (بَدَاكُمْ ـ واخاه) بألف خالصة، ونحو: (را) في: (رأى)، و: (ترا) في: (تراءى)، و: (اشمزَّت، واشمازت) في: (اشمأزت)، و: (فادَّارَتُمْ) في: (فادّارأتم)، بالحذف في ذلك كله مما يسمونه التخفيف الرسمي، ولا يجوز في وجه من وجوه العربية، فإنه إما أن يكون منقولا عن ثقة؛ ولا سبيل إلى ذلك، فهو مما لا يقبل، إذ لا وجه له. وإما أن يكون منقولا عن غير ثقة فمنعه أحرى ورده أولى، يقول ابن الجزري:[٢] «مع أني تتبعت ذلك فلم أجده منصوصا لحمزة لا بطريق صحيحة ولا ضعيفة».

القسم الرابع : مردود وباطل، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة. قال عنه ابن الجزري: فهذا رده أحق ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من العظائم. وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر مُحَمَّد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوي وكان بعد الثلاثمائة، قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه (البيان): «وقد نبغ نابغ في عصرنا، فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف، فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل. ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، كما روي عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة، وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا: القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، فاقرأوا كما علمتموه، وكذلك كان كثير من أئمة

١- النشر: ١/ ١٦.

٢- المصدر السابق: ١/١٧.

القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن اقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا ».[١]

ثانيا– أقسام القراءات من حيث السند:

قسم السيوطي القراءات من حيث السند ومرتبته إلى ستة أقسام:

الأول: المتواتر، وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه. وغالب القراءات كذلك .

الثاني: المشهور، وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ولا الشذوذ، سواء أكان عن السبعة أم عن غيرهم. وهذا النوع يقرأ به ويلزم الاعتقاد به كالأول ولا يصح إنكاره.

مثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض، وأمثلة ذلك من كتب القراءات كثيرة في فرش الحروف. ومن أشهر ما صنف في هذا النوع وفي النوع الأول: (التيسير في القراءات السبع) للداني، وقصيدة (الشاطبية)، و(النشر في القراءات العشر)، و(تقريب النشر) كلاهما لابن الجزري.

الثالث: الآحاد، وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا لا يقرأ به.

وقد أخرج الترمذي في جامعه والحاكم في مستدركه لذلك أمثلة كثيرة صحيحة الإسناد، منها: ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قرأ: (مُتَّكِئِين على [رَفَارف] خُضْرٍ [وعَبَاقِرِيّ] حِسان) الرحمن: ٧٦،[٢] وأخرج عن أبي هريرة أنه ﷺ قرأ: (فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ [قُرَّاتِ] أَعْيُنٍ)، السجدة: ١٧،[٣] وعن ابن عباس أنه ﷺ قرأ: (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ [أَنْفَسِكم]) التوبة: ١٢٨، بفتح الفاء في (أنفسكم).[٤]

١- المصدر السابق: ١/ ١٧.

٢- المستدرك: ٢/ ٢٥٠ وصححه وقال الذهبي فيه انقطاع ، والقراءة المتواترة:﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ الرحمن: ٧٦.

٣- القراءة المتواترة:﴿فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ السجدة :١٧.

٤- المستدرك: ٢/ ٢٤٠ والقراءة المتواترة:﴿ أَنْفُسِكم﴾ التوبة: ١٢٨ بضم الفاء .

الرابع: الشاذ، وهو ما لم يصح سنده، وفيه كتب مؤلفة، مثل: (مَلَكَ يومَ الدين)، بصيغة الماضي في الفعل (ملك)، ونصب (يوم)، ونحو: (إياك يُعْبَدُ) ببنائه للمجهول.

الخامس: الموضوع، وهو ما نسب إلى صاحبه من غير أصل، مثل القراءات التي جمعها الخزاعي ونسبها إلى أبي حنيفة، وهكذا كل ما نسب إلى أحد من الصحابة أو القراء ولم يقرأوا به، وإنما اختلقه بعض الوضاع وألحقه بهم .

السادس: الزيادة في القراءة على وجه التفسير، ويعرف بالقراءة التفسيرية، قال السيوطي: [١] «وظهر لي سادس يشبهه من أنواع الحديث: المدرج، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص: (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ [من أم]) النساء: ١٢، بزيادة لفظ: من أم ».

وهذا النوع لا يقصد به من روي عنه اعتباره من القرآن والقراءات، وإنما يلحقه القارئ بالنص على سبيل التفسير للفظ مبهم في النص أو لبيان حكم، وهو يعرف أنه ليس قرآنا، ويفهم ذلك من يسمعه منه، وقد يقع الوهم والخلط عند بعض من يروى لهم بعد ذلك، يقول ابن الأنباري في قراءة الحسن البصري: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاّ وَارِدُهَا [والورود الدخول]) مريم: ٧١، بزيادة (والورود الدخول): « قوله: الورود الدخول، تفسير من الحسن لمعنى الورود، وغلط فيه بعض الرواة فألحقه بالقرآن».[٢]

وقد أخطأ من نسب إلى الصحابة الكرام تجويز القراءة بالمعنى بناء على مثل هذه الروايات وافترى عليهم عظيما، يقول ابن الجزري: [٣] «وأما من يقول أن بعض الصحابة كابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، وإنما قال: نظرت القرأة فوجدتهم متقاربين فاقرأوا كما علمتم. ثم كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحا وبيانا لأنهم يحققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنا، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه، لكن ابن مسعود ﷺ كان يكره ذلك ويمنع منه».

١- البحر المحيط : ٣/ ١٩٠ ونسبها إلى أبي بن كعب أيضا.
٢- الإتقان: ١/ ٢١٥. ٢١٦.
٣- النشر: ١/ ٣٢.

وكان الصحابة يعرفون ذلك، ويميزون بين القراءة وبين ما جاء على وجه التفسير، وقد أشار إليه مجاهد بن جبر المكي بقوله: «لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم احتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت».[١] وأدركه المحققون بعده، يقول أبو بكر الباقلاني: [٢] «ويجوز أن يكون كل سامع منهم لهذه القراءات أو واجد لها في مصاحفهم، إنما كان منهم على وجه التفسير والتذكرة لهم، والإخبار لمن سمع القراءة أن هذا هو المراد، نحو: والصلاة الوسطى- صلاة العصر » بزيادة (صلاة العصر) البقرة: ٢٣٨، ولأهمية هذا الموضوع سنعطيه مزيدا من التحقيق فيما يأتي.

١- سنن الترمذي: ١٤٨/٨، مقدمة في أصول التفسير:١٠١، تهذيب التهذيب:٤٣/١٠ وطبقات المفسرين: الداودي: ٢/ ٣٠٦.

٢- نكت الانتصار: ١٠٢. والقراءة المتواترة:﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين﴾ البقرة ٢٣٨.

الفصل الرابع
أحكام القراءات

تواتر القرآن الكريم:

لا خلاف بين الأمة سلفا وخلفا أن القرآن الذي بين دفتي المصحف نقل إلينا نقلا متوترا، وذلك لأن القرآن مما تتوافر الدواعي على نقله، وتقطع العادة باقتضاء التواتر في تفاصيل مثله ، لتضمنه التحدي، ولأنه أصل الأحكام، حتى أنه تتعلق بنظمه أحكام كثيرة ولأنه يتبرك به في كل عصر بالقراءة والكتابة، وكل ما تتوافر دواعي نقله ينقل متواترا عادة، وقد علم جهد الصحابة في حفظه بالتواتر القاطع، ونقلته الأمة عن الأصحاب جيلا بعد جيل، يأخذه اللاحق عن السابق حتى وصل إلينا كما أنزل، وقد انعقد إجماع الأمة في كل العصور على أن المكتوب في المصحف المتفق عليه هو القرآن ، وأنه لم يهمل شيء منه، ولا اختلط به ما ليس منه وكل ما نقل آحادا فليس بقرآن قطعا، ولذا جعل أكثر العلماء من أئمة المذاهب التواتر جزء من حد القرآن .[١]

وأما مسألة قرآنية البسملة في أوائل السور فهي اجتهادية مختلف فيها، وما كان هذا شأنه فإنه لا يترتب عليه أحكام التواتر من حيث التكفير وعدمه بالنسبة للمنكر أو المثبت، ولم يقع مثل ذلك بين العلماء، على خلاف البسملة الواردة في (سورة النمل، الآية:٣٠)، فإنها متواترة باتفاق باعتبارها جزء من آية في هذه السورة.

١- ينظر مباحث الكتاب في كتب الأصوليين، ومنها: المستصفى: ١/ ١٠٢ وروضة الناظر: ٣٤ والإحكام: الآمدي: ١/ ١٦٠.

المبحث الأول

حكم القراءات من حيث التواتر وعدمه

أولا. القراءات السبع:

يقول ابن الجزري: اتفق جمهور العلماء سلفا وخلفا على أن القراءات السبع متواترة كلها أصولا وفرشا،[١] أي: نقلها عن النبي ﷺ جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب لمثلهم وهلم جرا. ونص على ذلك إمام الحرمين الجويني في (البرهان)،[٢] ويقول السروجي (ت٧٠١هـ): القراءات السبع متواترة عند الأئمة الأربعة وجميع أهل السنة.[٣] ويقول النووي: [٤] « وكل واحدة من السبع متواترة، هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل ». وبذلك جاءت أقوال جمهور العلماء من مختلف المذاهب.[٥] واستدلوا على ذلك بجملة من الأدلة، منها:

١- قد اتفق على الاحتجاج بها، وأنها تستنبط منها الأحكام، ويتبرك بالقراءة بها وكتابتها، وكل هذا مما تتوافر الدواعي على نقله تواترا.

٢- لم يختلف الناس في كل العصور على جواز القراءة بالقراءات السبعة في الصلاة وخارجها، وقد انعقد الإجماع على أن القراءة في الصلاة لا تجوز بغير القرآن، مع الاتفاق بأن قرآنية القرآن لا تثبت إلا بالتواتر، فعلم أن السبع متواترة.

١- منجد المقرئين: ١٨٦ والأصول هي الكليات التي تندرج تحتها الجزئيات المتماثلة، مثل قواعد المد والإمالة والإدغام ونحوها، والفرش هي الجزيئات التي يحصل الخلاف فيها فلا يقاس عليها، كقراءة (يخدعون) في سورة البقرة :٩، فلا يقاس عليها ما جاء في النساء: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ النساء: ١٤٢ لأن اختلاف القراءة المسموع وقع في حرف سورة البقرة.

٢- البرهان في أصول الفقه: الجويني: ١٢٥/١ والبحر المحيط: الزركشي: ٢/ ٢٠٩ .

٣- البحر المحيط: ٢٠٩/٢.

٤- المجموع: ٣٤٧/٣.

٥- البرهان في أصول الفقه: إمام الحرمين الجويني:١٢٥/١، جمع الجوامع للسبكي وشرحه للمحلي وحاشية البناني:١/ ٢٢٨. ٢٣٢ وشرح الكوكب المنير:٢ /١٢٧ وفواتح الرحموت: ١٥/٢ والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ٨٧ وهداية العقول: الحسين بن القاسم الزيدي: ٤٤٤/١ وروضات الجنات: الخونساري: ٢٦٣ وينظر في التفصيل أكثر: الإشكاليات في تواتر القراءات، بحث للمؤلف منشور في مجلة (الباحث الجامعي) جامعة إب، العدد: ٦، لسنة ٢٠٠٤.

٣- إن تخصيص أسانيد القراء بجماعة لا يمنع مجيئها عن غيرهم، بل هو الواقع، فقد تلقاها عن أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم حتى منتهاها، وإنما أسندت إلى الأئمة المذكورين ورواتهم المذكورين في أسانيدهم لتصديهم لضبط حروفها وحفظها، وإلا فقد رواها عنهم جموع كثيرة معروفون بالضبط والوثوق والأمانة، وما الاقتصار على الرواة المشهورين إلا من عمل المتأخرين، أصحاب المختصرات كالتيسير والشاطبية ونحوهما.(١)

٤- لو لم تكن القراءات التي اتفقت الأمة على جواز القراءة بها متواترة لبطل القول بتواتر القرآن، إذ ما القراءات إلا وجوه النطق بالقرآن، وكيفية أدائه بالحروف التي أنزلت. يقول ابن الصلاح:(٢) « يشترط أن يكون المقروء به على تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآنا، واستفاض نقله بذلك، وتلقته الأمة بالقبول، كهذه القراءات السبع ». ويقول ابن العربي: « اتفقت الأئمة على أن القراءات التي لا تخالف الألفاظ التي كتبت في مصحف عثمان هي متواترة وإن اختلفت في وجوه الأداء وكيفيات النطق ».(٣)

ويقول ابن السبكي: «القراءات السبع متواترة تواترا تاما، أي نقلها عن النبي ﷺ جمع يمتنع عادة تواطؤ مثلهم على الكذب وهلم جرا، ولا يضرّ كون أسانيد القراء آحادا، إذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، بل هو الواقع، فقد تلقاها عن أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم وهلم جرا، وإنما أسندت إلى الأئمة المذكورين ورواتهم المذكورين في أسانيدهم لتصديهم ضبط حروفها، وحفظ شيوخهم الكمل ».(٤) ولهذا لم يختلف القراء السبعة في أن القراءات التي صار كل منهم إليها قرآن منزل من عند الله تعالى، وأنها تنقل خلفا عن سلف وأنهم أخذوها عن طريق الرواية.(٥)

١- المحلي على جمع الجوامع: ١/ ٢٢٨ .

٢- فتاوى ابن الصلاح: ٢٣٠.

٣- التحرير والتنوير: ١/٦٠.

٤- جمع الجوامع للسبكي وشرحه للمحلي: ١/٢٢٩ .

٥- النكت: ٤١٥.

ثانيا– القراءات الثلاث تتمة العشر:

وهي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف باختياره، ولا شك أن من ذهب إلى أن القراءات السبع فيها المتواتر وفيها غير المتواتر، هو يحكم على القراءات الثلاث المتممة للعشر بمثل حكمه على السبع، لقيام نفس الاشتباه والوهم عنده فيها.

ومن العلماء من يذهب إلى وصفها بالشذوذ كلها، وقصدهم في ذلك أنها شدت عن القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد، وهذا الوصف لا يعني الحكم عليها بعدم الصحة والقبول أو عدم جواز القراءة بها، يقول ابن جني [١] بعد أن جعل القراءات ضربين: « ضربا اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم بقراءات السبعة. وضربا تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذا أي خارجا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه ووراءه ولعله أو كثير منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه». فهو إذاً محض اصطلاح ظهر بعد وضع ابن مجاهد لكتابه في القراءات السبع، ولا يقتضي الحكم بالضعف أو عدم القبول على غيرها. فهم يقرئون بالسبع ولا ينكرون على من أقرأ بالعشر.

ومن العلماء من حكم على هذه القراءات الثلاث بالصحة فقط، ويعزى هذا إلى الجلال المحلي.[٢] وعدها البلقيني قراءات آحاد ولم يلحقها بالسبع المتواترة.[٣]

وذهب الجمهور وأئمة العلم إلى تواتر هذه القراءات الثلاث المتممة للعشر، لأن شرط التواتر فيها قائم كما هو في السبع، ولهذا لم ينكر العلماء القراءة بها في الصلاة وغيرها لتحقق قرآنيتها، يقول شيخ المحدثين والقراء أبو عبد الله الذهبي: «وما رأينا أحدا أنكر الإقراء بمثل قراءة يعقوب وأبي جعفر، وإنما أنكر من أنكر القراءة بما ليس بين الدفتين».[٤] لأن قرآنية القرآن لا تثبت إلا بالتواتر، ولا تصح الصلاة بما لم تثبت قرآنيته، وأن اجتماع أركان القراءة الصحيحة في القراءة دليل على تواترها وإفادة القطع

١- المحتسب: ٣٢/١.

٢- مناهل العرفان:٥١٩/١ وينظر. جمع الجوامع وشرحه للمحلي: ٢٣١.٢٢٨/١.

٣- الإتقان: ٢١٠/١ وقال السيوطي: هذا الكلام فيه نظر.

٤- النشر:٤٣/١.

بقرآنيتها، وقد نص على تواترها جمع كبير من العلماء منهم ابن السبكي وابن الجزري والنويري وغيرهم،[١] ونص ابن العربي على أن القراءات الثلاث كالسبع،[٢] ونقل الإمام البغوي في مقدمة تفسيره الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة وقال:[٣] «وهذا القول هو الصواب».

ويقول عبد الوهاب بن السبكي لما سئل عن قوله في(جمع الجوامع): والسبع متواترة. مع قوله: والصحيح أن ما وراء العشر فهو شاذ: «إذا كانت العشر متواترة فلمَ لا قلتم: والعشر متواترة بدل قولكم والسبع؟ فأجاب: أما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع مع ادعائنا تواترها؛ لأن السبع لم يختلف في تواترها، وقد ذكرنا موضع الإجماع، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف، على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله في الدين، وهي أعني القراءات الثلاث: قراءة يعقوب وخلف وأبي جعفر بن القعقاع لا تخالف رسم المصحف ».[٤] ونقل عن والده أبي الحسن السبكي تشديده النكير على من منع القراءة بها.

وهذا حق إذ كيف يثبت تواتر القراءات السبع ولا يقال بمثله في القراءات الثلاث المتممة للعشر مع أن هذه القراءات الثلاث مرتبطة أسانيدها بالقراءات السبع، يقول أبو مُحَمَّد إسماعيل الهروي في كتابه (الكافي): «فإن قال قائل: فلم أدخلتم قراءة أبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي في جملتهم وهم خارجون عن السبعة المتفق عليهم ؟ قلنا: إنما اتبعنا قراءتهما كما اتبعنا السبعة، لأنا وجدنا قراءتهما على الشرط الذي وجدناه في قراءة غيرهما ممن بعدهما في العلم والثقة بهما، واتصال سندهما، وانتفاء الطعن عن روايتهما، ثم إن التمسك بقراءة سبعة فقط ليس له أثر ولا سنة، وإنما السنة أن تؤخذ القراءة إذا اتصلت رواتها نقلا وقراءة ولفظا، ولم يوجد طعن على أحد من رواتها ».[٥] وبيان ذلك:

١- إتحاف فضلاء البشر: ١/٧١.٧٢ ومناهل العرفان:١/٥١٩.

٢- البحر المحيط: الزركشي:٢/ ٢١٣.

٣- معالم التنزيل: ١/٣٨.

٤- النشر: ١/٤٤.٤٥ وينظر: جمع الجوامع: ١/ ٢٢٨.٢٢٩.

٥- البرهان: ١/٣٣٠.

من المعلوم الثابت أن يعقوب إمام الجامع بالبصرة أخذ قراءته عن سلام الطويل، وسلام أخذها عن أبي عمرو بن العلاء وعن عاصم،[١] فهو من جهة أبي عمرو كالدوري الذي روى عن اليزيدي عن أبي عمرو، ومن جهة عاصم كأنه مثل العليمي أو يحيى اللذين رويا عن أبي بكر عن عاصم، وكان يعقوب يؤم الناس بالبصرة، والبصرة إذا ذاك ملأى من أهل العلم ولم ينكر عليه أحد شيئا من قراءته، وبما أن قراءته جاءت عن عاصم وأبي عمرو فحكمها حكمهما.

وقراءة أبي جعفر حكمها حكم قراءة نافع، لأن نافعا قرأ على أبي جعفر، فهو شيخ نافع، وكان أبو جعفر من سادات التابعين، وكان هو ونافع بالمدينة حيث كان العلماء متوافرين، وأخذ أبو جعفر قراءته عن ابن عباس ترجمان القرآن، وعن أبي هريرة، وعن عبد الله بن عياش المخزومي، وهؤلاء قرأوا على أبي بن كعب الخزرجي، وقيل إنه قرأ على زيد بن ثابت نفسه أيضا[٢] وبهذا لا تخرج قراءته عن السبعة.

وخلف قرأ على سليم صاحب حمزة، وقرأ على يعقوب بن خليفة الأعشى صاحب أبي بكر وعلى سعيد بن أوس صاحب المفضل الضبي وأبان العطار، وهؤلاء الثلاثة قرأوا على عاصم، فقراءة خلف لا تخرج عن قراءة واحد منهم، بل ولا عن قراءة الكوفيين في حرف، وقال ابن الجزري:[٣] « تتبعت اختياره فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد، بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر إلا في حرف واحد، وهو قوله تعالى في الأنبياء: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ الأنبياء:٩٥، قرأها كحفص والجماعة بألف، وروى عنه أبو العز القلانسي في إرشاده السكت بين السورتين، فخالف الكوفيين». [٤] فكيف يقول أحد بعدم تواترها مع القول بتواتر السبع؟.[١]

١- معرفة القراء: ٧٩ ومنجد المقرئين:١٠٩.

٢- معرفة القراء: ٤٠.

٣- النشر: ١/ ١٩١.

٤ – قرأ حمزة والكسائي وعاصم برواية أبي بكر (وحِرْم) بكسر الحاء وإسكان الراء بغير ألف. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم وخلف والباقون (وحرام) بالألف، السبعة: ٤٣١ وشرح الطيبة:٢٧٩، وينظر النشر: ٢/ سورة الأنبياء، والأخيرة مروية عن علي وابن مسعود وابن عباس، وهما لغتان مثل حل وحلال. الجامع لأحكام القرآن: ١١/٣٤٠. وقرأ ابن كثير وعاصم والكسائي وأبو جعفر والأصبهاني عن ورش بالفصل بين السورتين في جميع القرآن، وقرأ أبو عمرو وحمزة وورش بطريق آخر بغير فصل بين السورتين في جميع القرآن. واختلف في اختيار خلف بين الوصل والسكت، فنص له طاحب الإرشاد على السكت، وهو الذي عليه أكثر المتأخرين الآخذين بهذه القراءة، ونص له الأكثر على الوصل، واختلف بين الباقين بين الوصل والسكت. النشر.

وعلى هذا فإن القول بتواتر السبع دون الثلاث لا يقوم على أساس معتبر فهو محض تحكم، فحكم هذه القراءات الثلاث هو حكم السبع في التواتر، لأن أسانيدها واحدة، وما يخل بهذه يخل بتلك. ويقول الدمياطي: [٢] «والحاصل: أن السبع متواترة اتفاقا، وكذا الثلاثة: أبو جعفر ويعقوب وخلف على الأصح، بل الصحيح المختار، وهو الذي تلقيناه عن عامة شيوخنا، وأخذنا به عنهم وبه نأخذ».

وأول من اقتصر على أولئك السبعة هو ابن مجاهد في أواخر سنة ثلاثمائة وأوائل الأربعمائة، وتابعه الناس عليه، وكان السابع قبله يعقوب الحضرمي، فأثبت الكسائي في موضع يعقوب، ولولا عمله هذا لاستمر الناس يعدون يعقوب سابعهم.[٣] وبهذا يثبت لنا أن القراءات العشر حكمها واحد، وهو التواتر أصولا وفرشا. وما خالف فيه بعض العلماء فقد ظهر لنا من مناقشة أقوالهم أن ما ذهبوا إليه ضعيف لا تقوم به حجة معتبرة.

ثالثا– القراءات التي وراء العشر:

وقد ورد الخلاف في القراءات الأربع التي وراء العشر؛ قراءة الحسن وابن محيصن ويحيى اليزيدي وابن مهران، فقيل بصحتها، وقيل بشذوذها، كل ذلك على إطلاق في الكل.[٤]

وفصل بعض العلماء في الحكم عليها، ولم يروا صحة إطلاق الحكم، وإنما المسألة تقوم على أساس موافقة ضابط القراءة الصحيحة وعدم موافقتها له، فما كان من

١– النشر: ١/ ٤٥ ومنجد المقرئين: ١٠٩. وقد استدرك على ابن الجزري في قوله هذا لدى دخوله اليمن سنة (٨٢٨هـ) المقرئ اليمني عبد العليم بن عبد الله بن علي جمال الدين الخزرجي الأنصاري، ونبهه على أن خلفا خالف أيضا في قراءته للفظ (دري) من قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ النور: من الآية:٣٥، ولما وقف عليه ابن الجزري صوبه واستحسنه وأمر به. الضوء اللامع: ٣/٢٤١. وجهود مدرسة زبيد في القراءات: بحث للمؤلف منشور ضمن وقائع المؤتمر الأول لجامعة الحديدة في اليمن (زبيد وصلاتها العلمية بالعالمين العربي والإسلامي)، المجلد الثاني. وقرأ أبو عمرو والكسائي (دِرِيء) بكسر الدال مع المد والهمز. وقرأ حمزة وعاصم برواية أبي بكر (دُريء) بضم الدال والمد والهمز. من الدفع، يدفع بعضه بعضا، وقرأ الباقون (دُرِّيّ) بضم الدال وتشديد الراء المكسورة من غير همز. السبعة: ٤٥٥–٤٥٦ وشرح الطيبة: ٢٨٦ والنشر في القراءات العشر.

٢– إتحاف فضلاء البشر: ١/ ٧٢.

٣– البرهان: ١/٣٢٩.

٤– مناهل العرفان: ١/٥٤٥.

القراءات متحقق فيها ضابط القراءة الصحيحة بأركانه الثلاثة فهي صحيحة، سواء كانت من قراءة القراء السبعة أو العشرة أو غيرهم، وما اختل فيها أحد الأركان كانت غير صحيحة.[١]

والذي نرى رجحان القول به هو ما حققه ابن الجزري من أن القراءات من حيث الأصل يكون الحكم عليها من حيث جمعها للأركان أو عدم جمعها لها، فما جمعها كان صحيحا مقبولا، وما لم يجمعها كان شاذا مردودا، دون أن يرتبط الحكم بقارئها.

وأما من حيث الواقع، فإن الذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة للقراءة الصحيحة هو قراءة القراء العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول، فقراءة أحدهم كقراء الباقين في كونها مقطوعا بها، أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلينا.

وأن القراءات الأربع التي وراء العشر التي وصلت إلينا لم تجتمع فيها هذه الأركان، فليست متواترة، وأن قول من قال: إن القراءات المتواترة لا حد لها، فإن أراد القراءات المعروفة في زماننا فغير صحيح، لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء القراءات العشر، وإن أراد ما يشمل قراءة الصدر الأول فيحتمل.[٢] وعلى هذا جاء قول ابن السبكي:[٣] «والصحيح أن ما وراء العشر فهو شاذ وفاقا للبغوي والشيخ الإمام »، يقصد والده أبا الحسن السبكي.

وهذا هو الحق، ولذلك كان العلماء يمنعون من القراءة بها، فقد جاء في فتوى ابن الصلاح: « بشرط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ كهذه القراءات السبع، لأن المعتبر في ذلك اليقين والقطع على ما تقرر وتمهد في الأصول، فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة ».[٤] وعلى هذا فإن القراءات الأربع التي وراء العشر هي شاذة باتفاق.[٥]

١- النشر: ١/ ٣٩ و٤٤.

٢- منجد المقرئين: ٨١.

٣- جمع الجوامع بشرح المحلي وحاشية البناني: ١/ ٢٣١.

٤- فتاوى ابن الصلاح: ٣٣١ وينظر أيضا: المجموع:٣٤٧/٣، البرهان: ٣٣٢/١ والنشر: ٣١/١.

٥- إتحاف فضلاء البشر: ٧٢/١.

والحاصل في كل ذلك، هو كما يقول البنا الدمياطي: [١] «القراءات بالنسبة إلى التواتر وعدمه ثلاثة أقسام: قسم اتفق على تواتره، وهم السبعة المشهورة. وقسم اختلف فيه، والأصح ، بل الصحيح المختار المشهور تواتره، كما تقدم، وهم الثلاثة بعدها. وقسم اتفق على شذوذه، وهم الأربعة الباقية».

المبحث الثاني

حكم القراءة بالقراءات والعمل بها

أولا–القراءات العشر:

اتفق العلماء على جواز القراءة بالقراءات المتواترة، والقراءات المشهورة، وهي: ما صح سندها بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ووافقت الرسم والعربية، واستفاض نقلها، وتلقتها الأمة بالقبول. لأنها احتفت بها القرائن التي تفيد القطع والعلم اليقيني بصدقها وصحتها، وقد أخذت عن إجماع من جهة موافقتها لرسم المصحف.

وهذا ينطبق على القراءات السبع، والثلاث تتمة العشر: قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف. وقد نقل البغوي في مقدمة تفسيره[٢] والقاضي عياض، والسبكي وابنه[٣] وأبو حيان، وابن الجزري وغيرهم، [٤] الاتفاق على جواز القراءة بالقراءات العشر في الصلاة وخارج الصلاة، وعدم إنكار أحد من الناس على من يقرأ بها، حتى أن الداني يقول في طبقاته: «سمعت طاهر بن غلبون يقول: إمام الجامع في البصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب». واستمرت القراءة بالمسجد الجامع بالبصرة على قراءة يعقوب زمنا طويلا دون نكير.[٥]

١– إتحاف فضلاء البشر: ١/ ٨٠.

٢– معالم التنزيل: ١/٣٨.

٣– جمع الجوامع بشرح المحلي وحاشية البناني: ١/ ٢٣١.

٤– منجد المقرئين: ١٠٢و١٠٩ والنشر: ١/٣٩و٤٥.

٥– النشر: ١/٤٣.

وكذا العمل والاحتجاج بها، لأن جواز القراءة بها كان لثبوت قرآنيتها، وإذا ثبتت قرآنيتها فإن جواز العمل والاحتجاج بها أمر لا خلاف فيه تبعا للاحتجاج بالقرآن الكريم .

ثانيا– حكم القراءة بالقراءات الخارجة عن العشر:

القراءات الخارجة عن العشر على قسمين: [١]

القسم الأول: ما لا يخالف خط المصحف، ولكنه لم تشتهر القراءة به، وإنما ورد من طريق غريبة لا يعول عليها، مثل قراءة ابن السميفع وأبي السمال لقوله تعالى: ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً﴾ يونس:٩٢، بفتح سكون اللام في (خلفك)، وهكذا كل ما كان إسناده ضعيفا أو غريبا. ومثله كل ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية.

وقد قال بعضهم بجواز القراءة به مطلقا،[٢] وقال الجمهور من كافة المذاهب بعدم جواز القراءة به، وهو الذي يظهر صوابه، لأن ما لم يتواتر ولم يشتهر لا يعد قرآنا، فكيف بما كان إسناده ضعيفا وغريبا فالمنع منه أظهر. ولذلك قال مكي عن مثل هذا القسم:[٣] «فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف»، ونص ابن السبكي على منع القراءة بما وراء قراءات العشرة منع تحريم لا كراهة، لأنها إن لم تخالف خط المصحف فهي لم تتواتر ولم تشتهر، ولا يثبت قرآن بغير المتواتر والمشهور، فحكمها الشذوذ، بل رده أولى، والشاذ لا يقرأ به.[٤] كما نص ابن الصلاح على منع القراءة بما وراء العشر منع تحريم لا منع كراهة.[٥]

وأما ما لم ينقل البتة فمنعه أشد ورده أحق وإن وافق الرسم والعربية والمعنى، فلا تسمى قراءة شاذة بل مكذوبة، يكفَّر متعمدها.[٦]

١– النشر: ١/٤٤ ومنجد المقرئين:٨٢.

٢– منجد المقرئين: ٨١.

٣– الإبانة: ٣٩.

٤– النشر: ١/٤٤ وإتحاف فضلاء البشر:١/ ٧١.

٥– فتاوى ابن الصلاح: ٢٣١. ٢٣٢.

٦– منجد المقرئين: ٨٤.

القسم الثاني: ما ثبت برواية الثقاة، ولكنه مخالف لخط المصحف، مثل قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما: (والذكرِ والأنثى) في: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى﴾ الليل:٣. وهذا القسم هو الذي اصطلح عليه بالشاذ، وقد اختلف العلماء في جواز القراءة به في الصلاة وغيرها على ثلاثة أقوال:

الأول: جواز القراءة بها، وهو منقول في أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد، لكن ابن عبد البر يقول عن المنقول عن مالك: معناه عندي؛ أن يقرأ بها في غير الصلاة، لغرض التعليم، والوقوف على المروي.(١)

واحتجوا بأن الصحابة كانوا يقرأون بهذه الحروف في الصلاة، في عصر النبي ﷺ وبعده، وكانت صلاتهم صحيحة بلا شك، وكانوا قبل جمع عثمان يقرأون بقراءات لم يثبتها المصحف العثماني، ويصلون بها، ولا يرى أحد منهم تحريم ذلك، ولا بطلان صلاتهم به.(٢) وإذا قلنا بعدم جواز القراءة بالقراءة الشاذة يكون عالمٌ من الصحابة والناس من بعدهم إلى زماننا قد ارتكبوا محرما، فيسقط بذلك الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرم دائما، وهم نقلة الشريعة، فيسقط ما نقلوه، فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام.(٣)

الثاني: وهو قول الجمهور، وأئمة المذاهب في الراجح عنهم، وأئمة القراءة، ذهبوا إلى عدم الجواز، لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ، وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلا يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة،(٤) يقول ابن

١- التمهيد: ٢٥/٦ و٢٩٩.

٢- المغني: ابن قدامة: ٢٩٢/١ ومنجد المقرئين:٨٢.

٣- النشر: ١٥/١ ومنجد المقرئين:٩٢. ونقل عن ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) قوله: هذه الشواذ نقلت نقل آحاد عن رسول الله ﷺ، فيعلم ضرورة أن الرسول قرأ بشاذ منها وإن لم يعين، كما أن حاتما نقلت عنه أخبار في الجود كلها آحاد، ولكن حصل في مجموعها الحكم بسخائه وإن لم يتعين ما سخى به، وإن كان كذلك فقد تواترت قراءة الرسول ﷺ بالشاذ وإن لم يتعين بالشخص، فكيف يسمى شاذا والشاذ لا يكون متواترا. المصدران السابقان.

٤- جامع البيان: ٢٨/١، معالم التنزيل: ٣٧/١، الإبانة: ٣٩، المجموع: ٣٤٧/٣، جمع الجوامع: ٢٣١/١، المغني: ٢٩٢/١، البحر المحيط: ٢٢١/٢، النشر: ٤١/١، البرهان: ٣٣٣/١.

الجزري:[١] «ولا شك أن القرآن نسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة، فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة، وروينا بإسناد صحيح عن زر بن حبيش قال: قال لي ابن عباس: أي القراءتين تقرأ ؟ قلت: الأخيرة، قال: فإن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرة، قال: فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين، فشهد عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ ما نسخ منه وما بدل، فقراءة عبد الله الأخيرة، وإذ ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن، وما علموه استقر في العرضة الأخيرة، وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ » .

وحكى ابن عبد البر والباقلاني إجماع العلماء على عدم جواز القراءة بها في الصلاة، إلا قوما شذوا لا يعرج عليهم. [٢]

وقد أفتى أئمة العلم والقراء بمنع من يقرأ بالشاذ، ونقل ابن عبد البر[٣] عن الإمام مالك قوله: « من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود- ويعني بالشواذ- أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يصل وراءه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك». ويقول ابن الجزري: [٤] «فهذه القراءات تسمى اليوم: شاذة، لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحا، فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها ».

ويقول القرطبي:[٥] «قال ابن عطية: ومضت الأمصار والأعصار على قراءة السبعة، وبها يصلى؛ لأنها ثبتت بالإجماع، وأما شاذ القراءات فلا يصلى به، لأنه لم يجمع الناس عليه، أما أن المروي منه عن الصحابة ﷺ وعن علماء التابعين، فلا يعتقد فيهم إلا أنهم رووه، وأما ما يؤثر عن أبي السمال ومن قارنه فلا يوثق به، وقال غيره: أما شاذ القراءات عن المصاحف المتواترة فليست بقرآن، ولا يعمل بها على أنها منه».

١- النشر: ٣٢/١.

٢- التمهيد: ٢٦/٦ ونكت الانتصار: ١٠٢.

٣ - التمهيد: ٢٦/٦.

٤- منجد المقرئين: ٨٢.

٥- الجامع لأحكام القرآن: ٦٤/١.

وقد أفتى الإمام أبو عمر عثمان بن الصلاح الشافعي وأبو عمر عثمان بن الحاجب المالكي بالمنع، وذلك خلال إجابتهما عن استفتاء رفع إلى دمشق من بلاد العجم في حدود الأربعين والستمائة هجري وهو: هل تجوز القرآن بالشاذ؟ فأجاب ابن الصلاح بقوله: « يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآنا، واستفاض نقله كذلك، وتلقته الأمة بالقبول، كهذه القراءات السبع، لأن المعتبر في ذلك اليقين والقطع على ما تقرر وتمهد في الأصول، فما لم يوجد فيه كذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة، في الصلاة وخارج الصلاة، وممنوع منه من عرف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك، وواجب على من قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك، وإنما نقلها من نقلها من العلماء لفوائد فيها تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها. ثم قال: والقراءة الشاذة: ما نقل قرآنا من غير تواتر ولا استفاضة متلقاة بالقبول من الأمة، كما اشتمل عليه (المحتسب) لابن جني وغيره، وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآنا فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلا، والمجترئ على ذلك مجترئ على عظيم، وضال ضلالا بعيدا، فيعزر ويمنع بالحبس ونحوه، ولا يخلى ذو ضلالة، ولا يحل ذلك للمتمكن من ذلك إمهاله، ويجب منع القارئ بالشاذ وتأثيمه بعد تعريفه، وإن لم يمتنع فعليه التعزير بشرطه »[١].

وأفتى بمثل ذلك الإمام النووي ناقلا ذلك عن أصحابه الشافعية فقال: «ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة، لأنها ليست قرآنا، فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وكل واحدة من السبع متواترة، هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل، وأما الشاذة فليست متواترة، فلو خالف وقرأ بالشاذة أنكر عليه قراءتها في الصلاة وغيرها، وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشواذ، ... ، ونقل أبو عمر الحافظ ابن عبد البر إجماع علماء المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ، وأنه لا يصلى خلف من قرأ بها، قال العلماء: فمن قرأ بالشاذ إن كان جاهلا به أو بتحريمه عرف ذلك، فإن عاد إليه بعد ذلك أو كان عالما به عزر تعزيرا

١- فتاوى ابن الصلاح:١/٢٣١.٢٣٢ وينظر فتوى ابن الحاجب في: البرهان: ١/٣٣٣.

بليغا، إلى أن ينتهي من ذلك، ويجب على كل مكلف قادر على الإنكار أن ينكر عليه ».[١]

لكن هل تبطل صلاته إذا قرأ بالشاذ فيها ؟ قال النووي في التبيان: [٢] «قال أصحابنا وغيرهم: لو قرأ بالشاذ في الصلاة بطلت صلاته إن كان عالما، وإن كان جاهلا لم تبطل، ولم تحتسب له تلك القراءة ».

وأرجع مكي سبب عدم جواز القراءة بهذا إلى علتين:

إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، وإنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بأخبار الآحاد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع بصحته، وما لم يقطع بصحته لا يجوز القراءة به.[٣]

الثالث: التوسط بين القولين السابقين، وبه قال بعض العلماء الحنابلة، وقالوا: إن قرأ بها في القراءة الواجبة–وهي الفاتحة– عند القدرة على غيرها لم تصح صلاته، لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة، لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل، لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل، لجواز أن يكون من الحروف التي أنزل عليها القرآن. يقول المجد من الحنابلة: إنه لا يجزئ عن ركن القراءة، ولا تبطل الصلاة به.[٤] لجواز أن يكون من الحروف التي أنزل عليها القرآن، ثم إن أئمة السلف وغيرهم يقولون أن المصحف العثماني أحد الحروف السبعة، وفي رواية للإمام أحمد أنه يكره وتصح الصلاة به إذا صح سنده. واختار هذه الرواية ابن الجوزي، وقال: هي أنص القولين.[٥]

١– المجموع: ٣٤٧/٣ وبه قال السبكي ينظر: النشر:٤٤/١.

٢– التبيان : ٤٨. وقال في المجموع: إن قرأ الفاتحة في الصلاة بالشاذ، فإن لم يكن فيها تغير معنى ولا زيادة حرف ولا نقص صحت صلاته، وإلا فلا، وإن قرأ بها قي غير الفاتحة؛ فإن كان فيها خلل يغير المعنى بطلت صلاته، وإن لم يكن فيها ما يغير المعنى ولا يزيد في الكلام لم تبطل، ولكنها تكره. المجموع: ٣/ ٣٤٨–٣٤٩.

٣– الإبانة: ٣٩ والتمهيد: ٢٥/٦ والبحر المحيط: الزركشي:٢٢١/٢.

٤– الإنصاف: ٥٨/١ والمغني:٢٩٢/١.

٥– الإنصاف: ٥٨/٢.

وهذا القول يبتنى على أصل، وهو: أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة فهل يجب القطع بكونه ليس منها ؟ فالذي عليه الجمهور أنه لا يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما وجب أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعيا، وهذا ـ كما يقول ابن الجزري ـ هو الصحيح عندنا، وإليه أشار مكي بقوله: ولبئس ما صنع إذا جحده.[١]

ثالثا– حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة:

الحجة لغة مشتقة من حج بمعنى قصد، أو بها يقصد الحق.

وفي الاصطلاح: ما دل به على صحة الدعوى، وقيل: الحجة والدليل واحد.[٢]

وقد سبق أن ذكرنا قول مكي بأن قراءة الآحاد التي صح نقلها ووافقت العربية وخالفت خط المصحف تقبل ولكن لا يقرأ بها، ويعني قبولها أنها تقبل على أنها خبر شرعي يحتج به عند من يرى ذلك. وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بالقراءة الشاذة على مذهبين:[٣]

المذهب الأول: إنها ليست بحجة ولا يجوز العمل بها، وهو منقول عن الإمام الشافعي في أحد قوليه وبعض أصحابه، وهو مذهب الإمام مالك، ورواية عن أحمد. وحجتهم فيما ذهبوا إليه:

١– إنها نقلت بوصفها قراءة قرآنية، وإذ لم تثبت قرآنيتها فلا يصح الاحتجاج بها،[٤] وإن قيل بأنها تنزل منزلة مذهب الصحابي فينزل الاختلاف في الاحتجاج بها منزلة الاختلاف بالاحتجاج بمذهب الصحابي كما هو مشهور في كتب الأصول.

١– الإبانة: ٣٩ ، مجموع الفتاوى:١٣/ ٣٩٨–٣٩٩ والنشر: ١/ ١٥.

٢– التعريفات: ٣٦ ولسان العرب: ٢٢٨/٢ مادة حجج.

٣– يقول القرطبي ناقلا عن بعض العلماء قولهم: «أما شاذ القراءة عن المصاحف المتواترة فليس بقرآن، ولا يعمل بها على أنها منه، وأحسن محاملها أن تكون بيان تأويل مذهب من نسبت إليه،كقراءة ابن مسعود: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) فأما لو صرح الراوي بسماعها من رسول الله ﷺ فاختلف العلماء في العمل بذلك على قولين: النفي والإثبات، وجه النفي أن الراوي لم يروه في معرض الخبر بل في معرض القرآن، ولم يثبت فلا يثبت. والوجه الثاني: أنه وإن لم يثبت كونه قرآنا فقد ثبت كونه سنة، وذلك يوجب العمل كسائر أخبار الآحاد ». الجامع لأحكام القرآن: ٦٤/١.

٤– شرح الكوكب المنير: ١٣٨/٢ والإتقان:٢٢٨/١.

٢- قد تكون من القرآن أولا ثم نسخت بالعرضة الأخيرة التي جمع الصحابة القرآن عليها في عهد عثمان ﷺ، فقرأ بها ذلك الصحابي حيث لم يعلم بنسخها، أو تكون مروية عن قراءة له قبل نسخها. يقول السيوطي: [١] «ولم يحتج بها أصحابنا . يعني الشافعية . لثبوت نسخها».

٣- إذا ثبت أنها ليست من القرآن، فلا يقال إنها لا تحط عن خبر الواحد فيعمل بها، لأن الراوي إذا كان واحدا، إن ذكره على أنه قرآن فهو خطأ لما قلناه، وإن لم يذكره على أنه قرآن فهو لم يصرح بأنه حديث، فكان مترددا بين أن يكون خبرا عن النبي ﷺ وبين أن يكون مذهبا له، فلا يكون حجة، وهذا بخلاف خبر الواحد.

٤- إن خبر الآحاد يعمل به إذا روي بوصفه حديثا، وسلم من القادح، وهنا توجه إليه قادح، لأنه جاء بوصف قرآنا، ولم تثبت قرآنيته، فيوقف عن العمل به.

٥- مبنانا فيما نأتي ونذر الاقتداء بالصحابة ﷺ، وقد كانوا لا يقبلون القراءة الشاذة، لأنها تخالف رسم المصحف المجمع عليه، ولذا ألزموا ابن مسعود ﷺ أن يقرأ بالمصحف المجمع عليه، فكيف يقبل ما يخالفه ؟.

٦- إن الزيادة في الرواية جاءت مخالفة للنص المقطوع به المتواتر، والزيادة على النص لا تقبل إلا بنص مثله، فلا يعمل بها.[٢]

المذهب الثاني: إنها حجة ويجب العمل بها، وهو مذهب الحنفية، والهادوية، وأحد قولي أحمد والراجح عند الحنابلة، ورواية عن مالك والشافعي، واختاره المزني وكثير من الشافعية،[٣] ويشترط الأحناف في الاحتجاج بالقراءة الشاذة أن تكون مشهورة.[٤] ونقل السيوطي عن القاضيين أبي الطيب والحسين وعن الروياني والرافعي العمل بها،

١- الإتقان: ٢٢٨/١.

٢- النووي على صحيح مسلم: ٣٠/١٠.

٣ - أحكام القرآن: الجصاص: ٢٦٠/١، الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٣/٦، المغني: ١٥/١٠، هداية العقول: ٤٤٦/١، سبل السلام: ٢١٧/٣ والبحر المحيط: الزركشي: ٢٢١/٢.

٤- الإتقان: ٢٢٨/١.

تنزيلا لها منزلة خبر الآحاد، وصحح العمل بها ابن السبكي في (جمع الجوامع) وغيره.[١] وحجتهم في ذلك:

١- إن الصحابي وإن لم يصرح فيما رواه بكونه قرآنا، لكنه أمكن أن يكون من القرآن، وأمكن أن يكون خبرا عن النبي ﷺ، وأمكن أن يكون مذهبا له، كما يذكره المخالف، وهو حجة بتقدير كونه قرآنا وبتقدير كونه خبرا عن النبي ﷺ، وهما احتمالان، وإنما لا يكون حجة بتقدير كونه مذهبا له، وهو احتمال واحد، ولا يخفى أن وقوع احتمال من احتمالين أغلب من وقوع احتمال بعينه.[٢]

٢- إن لم يثبت كونها قرآنا، فإنها لا تخرج عن أن تكون خبرا سمعه الصحابي من النبي ﷺ، فظنه قرآنا، وأخبر عنه بوصفه مسموعا من النبي ﷺ، ومرويا عنه، بكونها قراءة أو تفسيرا منه ﷺ للقراءة المتواترة، فتكون حجة، بتنزيلها منزلة أخبار الآحاد إذا صرح الصحابي بسماعها من النبي ﷺ، وأخبار الآحاد متفق على الاحتجاج بها. [٣]

٣- إن احتمال كونه خبرا أرجح من كونه مذهبا له؛ لأن روايته توهم الاحتجاج به، ولو كان مذهبا له لصرح به نفيا للتلبيس عن السامع المعتقد كونه حجة، مع الاختلاف في حجية مذهب الصحابي، ولذا فلا يقال إنه مذهب الصحابي، ولا يجوز ظن ذلك بالصحابة الكرام، فإن جعل مذهبه ورأيه الذي ليس هو عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ قرآنا افتراء على الله وكذب عظيم، والصحابة عدول، لا يجوز نسبة الكذب إليهم في حديث النبي ﷺ ولا في غيره، فكيف يكذبون في جعل مذهبهم قرآنا، هذا باطل يقينا.[٤]

٤- إن كانت بيانا من الصحابي للقرآن ومذهبا له، وخبر صح نقله عنه، فكذلك يحتج به إذا اشتهر بين الصحابة ولم نجد له مخالف، وقد احتج بمثلها الأصحاب. فقد احتجوا على قطع يمين السارق بقراءة ابن مسعود (فاقطعوا أيمانهما).[٥]

---

١ - جمع الجوامع بشرح المحلي: ٢٣١/١ وشرح الكوكب المنير: ١٣٨/٢.

٢ - الإحكام: الآمدي: ٢١٤/١.

٣- روضة الناظر: ٦٣ وهداية العقول: ٤٤٦/١.

٤- روضة الناظر: ٦٤ والإحكام: ٢١٤/١.

٥- نيل الأوطار: ١١٧/٧.

واحتج أبو حنيفة على وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود: (فصيام ثلاثة أيام متتابعاتٍ)،[١] والقراءة المتواترة: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ المائدة:٨٩.

ونقل كثير من العلماء كإمام الحرمين الجويني وابن الحاجب والنووي عن الإمام الشافعي أن المشهور من مذهبه أنها ليست حجة ولا يكون لها حكم الخبر عن الرسول ﷺ، لأن ناقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن، والقرآن لم يثبت إلا بالتواتر، وإذا لم يثبت قرآنا لم يثبت خبرا.[٢]

والتحقيق لمذهب الشافعي أنها إن كانت لبيان حكم فهي عنده حجة كما احتج بحديث عائشة في خمس رضعات يحرمن، وإن كانت وردت ابتداء حكم فليست بحجة كقراءة ابن مسعود (متتابعات)، أو يقال: القراءة الشاذة إما أن ترد تفسيرا أو حكما، فإن وردت تفسيرا فهي حجة، كقراءة ابن مسعود: (إيمانهما)، وقراءته أيضا: (وله أخ أو أخت من أم)، وإن وردت حكما فإن عارضها دليل آخر فالعمل للدليل، وإن لم يعارضها دليل آخر فللشافعي قولان.[٣]

وقد ترتب على هذا الاختلاف في حجية القراءة الشاذة اختلافهم في عدد من الأحكام المستنبطة منها، كاختلافهم في التتابع في صوم كفارة اليمين، وفي قضاء صوم رمضان، فقال أهل الظاهر والنخعي وأحد قولي الشافعي بوجوبه، وهو منقول عن بعض السلف، وقال الجمهور بعدم وجوبه، وأنه لو فرقها أجزأته، وفي تخصيص عموم القرآن بالقراءة الشاذة، فمن نزلها بمنزلة أخبار الأحاد أجاز تخصيص عموم الكتاب بها، ومن لم ينزلها على هذه المنزلة لم ير صحة تخصيص الكتاب بها.[٤]

والذي نخلص إليه: أنهم متفقون أن القراءة الشاذة لا تثبت بها القرآنية قطعا، وأنهم كلهم قد عملوا بشيء من الشواذ، وأن من رد حجيتها لم يردها دائما، وإنما لاعتبارات، إما لعدم ثبوتها عنده، أو لعدم اشتهارها، أو لأنه ترجح عنده أنها تفسير

١- الإتقان: ٢٢٨/١ ورواها الحاكم والطبري من طريق صحيح عن أبيّ بن كعب.

٢- شرح النووي على صحيح مسلم: ٣٠/١٠ والبحر المحيط: الزركشي: ٢/ ٢٢٥.

٣- البحر المحيط: الزركشي: ٢/٢٢٥.٢٢٦.

٤ - ينظر التفصيل: حجية القراءة الشاذة: ٧٠ بحث للمؤلف منشور في (مجلة كلية الآداب) جامعة صنعاء، العدد ٢٧، لسنة: ٢٤٠٠م.

وبيان للقرآن، فهو مذهب للصحابي، فقد أجمعوا على العمل بقراءة سعد (وله أخ أو أخت — من أم)، وبقراءة (فاقطعوا -أيمانهما)، واحتج الإمام الشافعي برواية عائشة ﵂ في الرضاع: «كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله وهن مما يقرأ من القرآن».[١] واعتبره من باب نسخ التلاوة وبقاء الحكم، وقال مالك وأبو حنيفة لا يعمل به، وتثبت الحرمة برضعة واحدة، لعموم الآية: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ النساء: ٢٣، وأن النسخ لا يكون بعد زمن النبي ﷺ. بينما عمل الحنفية بقراءة ابن مسعود في التتابع في كفارة اليمين. مما يدل على أن الاختلاف في حجيتها لم يكن مرده من حيث كونها خبر آحاد مجرد، وإنما باعتبار كفاية القرائن المعضدة، ومن هنا وجدنا الحنفية يشترطون اشتهارها لكي يعمل بها.[٢]

ولا يعني الاحتجاج بها اعتبارها قرآنا، بل الجميع يتفقون على أنها لا يقرأ بها على أنها قرآن، ولا يجوز أن تنقل على أنها قرآن، ولكنها تنقل وتروى بتنزيلها منزلة أخبار الآحاد، وبوصفها دليلا أو مرجحا أو بيانا لحكم، وقد استقرت المذاهب أن من قرأ بها غير معتقد أنها قرآن ولا موهم أحدا ذلك بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها، أو الأحكام الأدبية، على جواز قراءتها، وعلى هذا يحمل حال من قرأ بها من المتقدمين. وكذلك أيضا يجوز تدوينها في الكتب والتكلم على ما فيها، وإن قرأها باعتقاد قرآنيتها أو لإيهام قرآنيتها حرم ذلك. [٣]

فالعلماء كانوا ينقلونها لا للقراءة بها، وإنما يذكرونها في كتبهم للاستشهاد بها على مسألة أو لاستنباط حكم منها، لغوي أو فقهي أو أدبي أو غيره، لأن مخالفتها لرسم المصحف صيرها كالمنسوخة بالإجماع.

رابعا ـ التلفيق بين القراءات (التركيب):

التلفيق هو: تركيب القراءات بعضها ببعض. أو هو: خلط الطرق بعضها ببعض.[٤] وذلك بأن يبتدئ القارئ في قراءته بقراءة أحد السبعة ثم ينتقل إلى قراءة غيره، أو يقرأ

١- صحيح مسلم: ٢/ ٧٥برقم (١٤٥٢).

٢- حجية القراءة الشاذة: ٧١-٧٢.

٣- النشر: ٣٢/١ وإتحاف فضلاء البشر: ٧١/١.

٤- النشر: ١٨./١

بقراءة أحد السبعة بطريق أو رواية، ويخلط معها قراءته برواية أو طريق آخر. والتلفيق في القراءات هو غير التلفيق في الفقه الذي صرح بعض العلماء بجوازه بين المذاهب الفقهية. وللعلماء في حكم التلفيق بين القراءات ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: قالوا بجواز التلفيق في القراءات مطلقا وبدون شروط، وخطأوا من يذهب إلى منعه، لأنه لا يخرج عن القراءة بالمروي الثابت، وأن شأنه شأن اختيار القراء لقراءاتهم، وبه قال كثير من العلماء .

المذهب الثاني: قالوا بمنعه مطلقا، فإذا ابتدأ القارئ بقراءة أحد القراء فليس له أن ينتقل إلى غيرها إلا إذا انقضى ارتباط الكلام، قال القسطلاني في (لطائف الإشارات): «يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق، وتمييز بعضها من بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز وقراءة ما لم ينزل».[١]

وإلى منع التركيب في القراءات ذهب أكثر الحنفية، وأما الشافعية فمنهم من منعه من باب الأولوية لا على الحتم، وعند بعضهم أن المنع يكون إذا خلط رواية بأخرى، لأنه يكون كاذبا على القارئ.[٢] فإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر، والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس.[٣]

ويفهم هذا من فتوى ابن الصلاح بقوله: «الأولى أن يتم العشر بما ابتدأ به من القراءة، بل ينبغي أن لا يزال في القراءة التي ابتدأ بها ما بقي للكلام تعلق بما ابتدأ به».[٤] ويقول النووي:[٥] «وإذا قرأ بقراءة من السبع استحب أن يتم القراءة بها، فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها بغيرها من السبع جاز، بشرط أن يكون ما قرأه بالثانية

٢- حق التلاوة: ٣٠ هامش.

٢- فتح الباري:٩/٣١.

٣- النشر: ١/١٨ وإتحاف فضلاء البشر: ١/١٠٥.

٤- فتاوى ابن الصلاح: ١/٢٣١ والبرهان: ١/٣٣٢.

٥- المجموع: ٣/٣٤٩. وبنحو هذا قال ابن الحاجب: «وأما القراءة بالقراءات المختلفة في آي العشر الواحد، فالأولى ألا يفعل. نعم إن قرأ بقراءتين في موضعٍ إحداهما مبنية على الأخرى،... مثل: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ البقرة ٢٨٢، بالنصب، فهذا أيضا ممتنع ». ينظر: البرهان: ١/٣٣٣ وكسر همزة (إن) ورفع (تذكر) قراءة حمزة، والباقون بفتح همزة (إن) ونصب (تذكر)، تقريب النشر:٩٩.

مرتبطا بالأولى». ومن هؤلاء من جعل حكم التلفيق منه المكروه ومنه المعيب، قال بهذا أبو إسحاق الجعبري والنويري.[١]

وحجتهم أن الأصل في القراءات التلقي والرواية، ولا يجوز فيها الاجتهاد والقياس، وعلماء القراءة تلقوا القراءات عن مشايخهم بنوع أداءٍ تعلموه منهم على هيئة مخصوصة، ومشايخهم تلقوه هكذا عن مشايخهم، وكل خلف تلقاه عن سلفه حتى يتصل السند بالصحابي عن رسول الله ﷺ.

المذهب الثالث: التفصيل والتوسط، وبه قال جماعة من العلماء، يقول ابن الجزري:[٢] «والصواب عندنا في ذلك التفصيل والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل»، وذلك كما يأتي:

إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى، فالمنع من ذلك منع تحريم، كمن يقرأ: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ البقرة:٣٧، بالرفع فيهما، أو بالنصب، آخذا برفع (آدمُ) من قراءة غير ابن كثير، ورفع (كلماتٌ) من قراءة ابن كثير، وشبهه مما يركب بما لا تجيزه العربية واللغة.[٣]

وأما ما لم يكن كذلك، فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضا، من حيث أنه كذب في الرواية، وتخليط على أهل الدراية.

وإن لم يكون على سبيل النقل والرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول، لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات، العارفين باختلاف الروايات، من وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام، إذ كلٌ من عند الله، نزل به الروح الأمين، على قلب سيد المرسلين، تخفيفا على الأمة، وتهوينا على أهل هذه الملة، فلو أوجبنا عليهم كل رواية على حدة؛ لشق تميز

١- البرهان: ٣٣٣/١ والنشر: ١٨/١ وحق التلاوة: ٣٠.

٢- النشر: ١٩/١ وإتحاف فضلاء البشر: ١٠٥/١-١٠٦.

٣- يقول الشيخ شهاب الدين: «والمنع من هذا ظاهر، وأما ما ليس كذلك فلا يمتنع منه، فإن الجمع جائز، والتخيير فيه بأكثر من ذلك كان حاصلا بما ثبت من إنزال القرآن على سبعة حروف، توسعة على القراء، فلا ينبغي أن يضيق بالمنع من هذا، ولا ضرر فيه، نعم أكره ترداد الآية بقراءات مختلفة كما يفعله أهل زماننا في جمع القرآن، لما فيه من الابتداع، ولم يرد فيه شيء من المتقدمين ». البرهان: ٣٣٣/١.

القراءة الواحدة، وانعكس المقصود من التخفيف، وعاد الأمر بالسهولة على التكليف، وقد روي في المعجم الكبير للطبراني بسند صحيح عن إبراهيم النخعي قال: قال عبد الله بن مسعود: ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن الخطأ أن يلحقوا به ما ليس منه. وقال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه»، متفق عليه، وهذا لفظ البخاري عن عمر رضي الله عنه.[١]

المبحث الثالث

حقيقة اختلاف القراءات وفوائده وآثاره

أولا. حقيقة الاختلاف:

إن الاختلاف الذي ورد في القراءات هو اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض، وبيان ذلك أن هذا الاختلاف لا يخلو من ثلاثة أحوال:

أحدها- اختلاف اللفظ، والمعنى واحد: كالاختلاف في (الصراط) بالصاد والسين والزاي، والاختلاف في (القدس) بفتح الدال وإسكانها، و(إليهم) و(عليهم) بضم الهاء مع إسكان الميم، وبكسر الهاء مع ضم الميم وإسكانها، وتحقيق الهمز وتخفيفه، ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.[٢]

الثاني- اختلافهما جميعا مع جواز اجتماعها في شيء واحد: نحو: (مالك وملك) في الفاتحة، لأن المراد في الحالتين هو الله تعالى، لأنه مالك يوم الدين ومَلِكُه، و(يُكَذِّبُون، ويَكْذِبون) في البقرة: ١٠، بتشديد الذال وتخفيفها.[٣] لأن المراد بهم المنافقون، فهم يُكَذّبون الرسول ﷺ ويَكْذِبون في أخبارهم، وكذلك ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ البقرة: ٢٥٩، بالراء والزاي، لأن المراد بها العظام، وذلك أن الله أنشرها، أي: أحياها، وأنشزها، أي: رفع بعضها إلى بعض حتى التأمت، فضمن الله

١- النشر: ١/١٩.

٢- الأحرف السبعة: ٤٩.

٣- قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (يُكَذِّبون) بتشديد الذال وضم الياء، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بتخفيف الذال وفتح الياء. كتاب السعة: ١٤٣.

تعالى المعنيين في القراءتين. وقوله: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ التكوير:٢٤، و(بظنين)، وهو النبي ﷺ، أي: غير ضنين، بمعنى: غير بخيل بتعليم ما علمه الله تعالى وأنزل إليه، وغير ظنين على الغيب، أي: غير متهم فيما أخبر به عن الله تعالى، فقد انتفى عنه الأمران، فأخبر الله تعالى بهما في القراءتين. ومثله: ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ البقرة:١٢٥، (واتَّخَذُوا) بكسر الخاء على الأمر، وفتحها على الإخبار، وهو للمسلمين، واجتمع فيهم الأمران، فقد أمرهم الله بذلك، وامتثلوا للأمر واتخذوه مصلى كما أمرهم.[١]

الثالث- اختلافهما جميعا مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد، لكنهما يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد: نحو القراءات في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا ﴾ يوسف:١١٠، قرئ (كُذبوا) المبني للمجهول، بالتشديد والتخفيف،[٢] فأما وجه التشديد، فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، وأما وجه التخفيف فمعناه: وتوهم المرسَل إليهم أن الرسل قد كَذَبُوهم فيما أخبروهم به، فالظن في الأولى يقين، والضمائر الثلاثة للرسل، والظن في القراءة الثانية شك، والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ إبراهيم: ٤٦، بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى من: (لتزول)، وبكسر الأولى وفتح الثانية،[٣] فأما وجه فتح اللام الأولى ورفع الثاني من: (لَتَزولُ) فهو أن تكون إن مخففة من الثقيلة، أي: وإن مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه الجبال الراسيات من مواضعها، وفي القراءة الثانية تكون (إن) نافية، أي: ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم ليزول منه أمرُ مُحَمَّد ﷺ ودين الإسلام، ففي الأولى تكون الجبال حقيقة، وفى الثانية مجازا.

١- الأحرف السبعة: ٤٩.

٢- قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر(كذّبوا) بتشديد الذال، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بتخفيفها. كتاب السبعة:٣٥١. ٣٥٢ وكلهم ضم الكاف.

٣- قرأ الكسائي وحده (لَتزولُ) بفتح اللام الأولى ورفع الثانية، وقرأ الباقون بكسر الأولى ونصب الثانية. كتاب السبعة: ٣٦٣ وتقريب النشر:١٢٩.

ونحو: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلاءِ إِلاّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ الإسراء: ١٠٢، بضم التاء وفتحها من قوله:(علمت).[١] فأما وجه الضم؛ فانه اسند العلم إلى موسى عليه السلام، حديثا منه لفرعون، حيث قال فرعون لموسى: ﴿إِنِّي لأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُوراً﴾ الإسراء: ١٠١، وقال له في موضع آخر: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ الشعراء:٢٧، فقال موسى عن نفسه: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلاءِ إِلاّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً﴾ الاسراء: ١٠٢، فاخبر موسى عليه السلام عن نفسه بالعلم بذلك، أي أن العالم بذلك ليس بمجنون ولا مسحور. وأما وجه الفتح؛ فإنه أسند هذا العلم لفرعون مخاطبة من موسى له بذلك على وجه التقريع لشدة معاندته للحق بعد علمه.

فإن ذلك كله وإن اختلف لفظا ومعنى، وامتنع اجتماعه في شيء واحد، فإنه يجتمع من وجه آخر، ويمتنع فيه التضاد والتناقض. وبه يثبت أن ليس في شي من القراءات تناف ولا تضاد ولا تناقض البتة، وبذلك فان كل ما صح عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسع أحد رده، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزله الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته علما وعملا، وإلى ذلك أشار النبي ﷺ حيث قال لأحد المختلفين: (أحسنت)، وفي الحديث الآخر: (أصبت)، وفي آخر: (هكذا أنزلت)، فصوب قراءة كل من المختلفين، وقطع بأنها كلها أنزلت من عند الله، وبهذا افترق اختلاف القراء عن اختلاف الفقهاء، فإن اختلاف القراء كله حق وصواب نزل من عند الله، وهو كلامه ولا شك فيه، وإن كل قراءة بالنسبة إلى الأخرى صواب وحق في نفس الأمر، يجب القطع والإيمان به. وأما اختلاف الفقهاء فهو اختلاف اجتهادي، والحق في نفس الأمر فيه واحد، فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ.[٢]

ثانيا– فوائد اختلاف القراءات:

لاختلاف القراءات فوائد عدة نجملها فيما يأتي:

١– قرأ الكسائي وحده (لقد علمتُ) بضم التاء، والباقون بفتحها. التقريب: ١٣٥.

٢– الأحرف السبعة: ٤٨– ٥١ والنشر: ١/ ٤٩. ٥٢.

١- التخفيف على هذه الأمة، وإرادة التيسير بها، والتهوين عليها، شرفا لها، وتوسعة ورحمة، وخصوصية لفضلها، ولا سيما الأمة العربية التي شوفهت بالقرآن، فإنها كانت قبائل كثيرة، ولقبائلها لهجات متعددة، فلو أخذت كل القبائل في قراءة القرآن على لهجة واحدة وجهة واحدة في الأداء لشق عليها، ولما تيسر الانتقال من لغة إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، ولكان تكليفهم بالعدول عن لسانهم إلى غيره تكليفا بما لا يستطاع، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والتمرن، كالشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتابا قط، فكان من رحمته تعالى بالأمة أن أنزل القرآن على سبعة أحرف، ويسير عليها بتعدد القراءات.[١]

٢- إن اختلاف القراءات دليل على إعجاز القرآن، لما في ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ أن كل قراءة هي بمنزلة الآية، فكان تعدد القراءات يقوم مقام تعدد الآيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدها لم يخف ما في ذلك من التطويل،[٢] مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ الزخرف: ٥٧، قرأ عاصم وابن كثير وأبو عمرو وحمزة بكسر الصاد: (يَصِدُّون)، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بضم الصاد: (يَصُدُّون) ،[٣] فالأولى بمعنى: صدودهم عن الإيمان في أنفسهم، والثانية بمعنى: يصدون عن الإيمان غيرهم ،[٤] وكلا المعنيين حاصل منهم، فقامت القراءتان مقام تعدد الآيات في الدلالة على المعنيين، دون أن يكون بينهما تضاد.

٣- إن في تنوع القراءات برهانا ساطعا ودليلا قاطعا على أن القرآن من عند الله تعالى، لأنه مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضا، ويبين بعضه بعضا، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد وأسلوب واحد.[٥]

١- تأويل مشكل القرآن: ٣٩. ٤٠ والمرشد الوجيز: ١٢٨.

٢- النشر: ١/ ٥٢.

٣- كتاب السبعة: ٥٨٧.

٤- التحرير والتنوير: ١/ ٥٥.

٥- النشر: ١/ ٥٢، التحرير والتنوير: ١/ ٦٣ ومناهل العرفان: ١/ ١٩٣.

٤- سهولة حفظه، وتيسير نقله على هذه الأمة، لأن نزوله على هذه الصفة من الإيجاز يجعل حفظه وضبطه وفهمه أيسر وأسهل، حيث إن من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه، وأقرب إلى فهمه، وأدعى إلى قبوله من حفظه جملا من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفات، لا سيما فيما كان خطه واحدا.[١]

٥- إعظام أجر الأمة، لأن تعدد القراءات يستدعي الأمة إلى أن تبذل جهدها في تتبع معاني كل قراءة، واستنباط الحِكم والأحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسراره، وخفي إشاراته، وبلوغ القصد في الإمعان للكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح والتفصيل بقدر الطاقة، وفي كل ذلك زيادة في الأجر والمثوبة، والأجر على قدر المشقة،[٢] كما قال: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ آل عمران:.١٩٥

٦- بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، وإظهار ما ادخره الله لها من النعمة والمنقبة العظيمة، من حيث تلقيها كتاب ربها هذا التلقي، وإقبالها عليه هذا الإقبال، والبحث عنه لفظة لفظة، حتى وضعه المسلمون في محل اهتمامهم الأول، وفي رعايتهم وعنايتهم المتقدمة، فحموه من التحريف، وحفظوه من الطغيان، وأتقنوا تجويده، فلم يهملوا تحريكا ولا تسكينا، ولا تفخيما ولا ترقيقا، وضبطوا مقادير المدات وتفاوت الإمالات، وميزوا بين الحروف بالصفات، وحققوا إسناده، فكل قارئ يوصل حرفه بالنقل الى أصله، وعلى هذه الشاكلة من الاهتمام كان الرواة والحفظة من بعدهم، حتى أنه لم يخل عصر من العصور، ولا في قطر من الأقطار، من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله وإتقان حروفه ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءاته.[٣]

٧- حفظ اللغة العربية، فقد حفظت القراءات من جهة تنوعها لغة العرب على اختلاف لهجاتها واتساع لسانها ما لم يحفظه غيرها، فبينت اختلاف العرب في لهجات

١- النشر: ١/ ٥٢، ٥٣.
٢- النشر: ١/ ٥٣.
٣- النشر: ١/ ٥٣، ٥٤.

النطق بالحروف والكلمات، وحددت كيفية نطقهم بالحروف في مخارجها وصفاتها، بتلقي ذلك عن قراءة الصحابة بالأسانيد الصحيحة.[١]

٨- جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها، وذلك أن القرآن إذ نزل بلسان قريش؛ فإنه انتظم كثيرا من مختارات ألسنة العرب، واصطفى من لغاتهم ووجوه النطق عندهم أجملها أداءً، وأوفاها بالمعاني، على نمط سياسة القرشيين في اصطفائهم ما راق لهم من ألسنة القبائل العربية الأخرى، ثم صقله وإدخاله في لغتهم المرنة، فكان نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف قد انتظمت فيها لغات القبائل وكيفية نطقهم بالحروف، فيه رعاية لهذه الأمة، وهو عامل مهم من عوامل وحدتها، لاسيما وأن الأصل في نزوله، أو الأغلب من لسانه كان بلسان قريش.[٢]

ثالثا- آثار اختلاف القراءات:

إن اختلاف القراءات يتوجه على أنحاء ووجوه عدة مع السلامة من التضاد والتناقض، ومنها.[٣]

١- بيان حكم من الأحكام، كقراءة سعد بن أبي وقاص ﷺ: (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ [من أم])، بزيادة (من أم) في قوله تعالى في القراءة المتواترة: ﴿وان كان رجلٌ يُورَثُ كلالةً أو امرأةٌ وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ﴾ النساء:١٢، فإن قراءة سعد تبين أن المراد بالاخوة هنا الاخوة لأم، دون الأشقاء والاخوة لأب، وهذا أمر مجمع عليه.

وكقراءة عائشة وحفصة رضي الله عنهما: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى - صلاة العصر) بزيادة: (صلاة العصر) والقراءة المتواترة: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ البقرة: ٢٣٨. وقراءة ابن مسعود ﷺ: (فاقطعوا أيمانهم) والقراءة المتواترة: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ المائدة: ٣٨، فهذه القراءات وما

١- التحرير والتنوير: ١/ ٥١.
٢- مناهل العرفان: ١/ ١٩٠.
٣- ينظر: النشر: ١/ ٢٨. ٢٩.

شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، لذلك يقول أبو عبيد: «إن القصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها ».[١]

٢- ما يكون مرجحا لحكم اختلف فيه، كقراءة: (أو تحرير رقبة مؤمنة) في كفارة اليمين في قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ المائدة: ٨٩، فزيادة (مؤمنة) ترجيح لاشتراط الإيمان فيها كما ذهب إليه الشافعي وغيره، ولم يشترطه أبو حنيفة.

أو يكون حجة بترجيح لقول بعض العلماء، كقراءة: (أو لمستم النساء)،[٢] في قوله: ﴿أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ النساء:٤٣، إذ اللمس يطلق على الجس والمس.

٣- ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين، كقراءة كلمة (يطهرن) في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ البقرة: ٢٢٢، بالتشديد والتخفيف،[٣] فصيغة التشديد: (يَطَّهَّرْنَ)، تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من المحيض، لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. وصيغة التخفيف لا تقتضي تلك المبالغة، وبالمصير إلى الجمع بين القراءتين يحكم بان المرأة الحائض لا يقربها زوجها إلا بحصول أمرين؛ الأول: أن تَطْهُر بانقطاع الحيض، والثاني: أن تَطَّهرَ بالاغتسال، وهو المبالغة في الطهر، وبه قال الشافعي ومن وافقه.[٤]

٤- ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه، كقراءة: (فامضوا إلى ذكر الله)[٥] في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسَعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الجمعة:٩، فإن قوله: (فاسعوا) يقتضي ظاهرا: المشي السريع، وليس هذا مرادا، وقد دفعت هذا التوهم قراءة: (فامضوا) وأوضحت المراد.

١- البرهان : ١/ ٣٣٦ والإتقان: ١/ ٢٢٧.

٢- قرأ حمزة والكسائي وخلف (لمستم) في هذا الموضع وفي المائدة:٦ بدون ألف، والباقون بالألف. التقريب: ١٠٥.

٣- قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بتشديد الطاء والهاء، والباقون بتخفيفهما. التقريب: ٩٦.

٤- الكشاف: ١/ ٣٦١ طبعة الحلبي ١٩٧٢.

٥- رويت قراءة (فامضوا) عن عمر وعلي وأبي وابن مسعود وابن عباس، فضائل القرآن: ٣٢٤ والتمهيد:٦/ ٢٩.

٥- ومنها ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين في حالين مختلفين، كقراءة: (وأرجلكم) بالخفض والنصب،[١] من قوله تعالى في بيان الوضوء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ المائدة:٦، فإن الخفض يقتضي طلب المسح على الرجلين، والنصب يقتضي فرض الغسل، لأنه يكون في حال الخفض معطوفا على (رءوسِكم)، وفى حال النصب يكون معطوفا على (وجوهَكم)، وقد بين النبي ﷺ المراد بهما، وأوضح أن المسح يكون للابس الخف، والغسل لغيره.

٦- ومنها ما يكون مفسرا لما هو مبهم من الألفاظ، مثل قراءة: (كالصوف المنفوش)[٢] فإنها بينت المراد بالعهن في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ القارعة:.٥

٧- ومنها ما يكون حجة لأهل الحق، وبيانا لعقيدة ضل فيها بعض الناس، كقراءة: (ومَلِكا كبير)،[٣] بفتح الميم وكسر اللام، وهي قراءة ابن كثير في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً﴾ الإنسان:٢٠، بضم الميم وسكون اللام، فدلت قراءة ابن كثير على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

٨- منها ما يكون حجة لقول بعض أهل العربية، كقراءة حمزة: (والأرحامِ) بالخفض،[٤] من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ النساء:١، فدلت قراءة الخفض على جواز عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر.

وهكذا يتبين لنا أن اختلاف القراءات قد ترتبت عليه آثار مهمة كثيرة، وعلى هذا الأساس من الاستدلال بها والاحتجاج، أو البيان والتفسير، كان ينقل العلماء القراءات الشاذة مع نقلهم للصحيحة، ويذكرونها في كتبهم، لا باعتبار صحة القراءة بها.

١- قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص ويعقوب بالنصب، والباقون بالخفض. التقريب: ١٠٧.

٢- نسب هذه القراءة لسعيد بن جبير، فضائل القرآن: أبو عبيد: ٣١٨ والتمهيد: ٦/ ٢٨ ونسبت أيضا لابن مسعود.

٣- روي عن ابن كثير وغيره بفتح الميم وكسر اللام. النشر: ١/ ٢٩.

٤- قرأ حمزة بالخفض وقرأ الباقون بالنصب، التقريب: ١٠٤.

المبحث الرابع

تعريف بالقراء الأربعة عشر

أولا– القراء السبعة:

١– نافع: أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني الليثي مولاهم، وتوفي سنة (١٦٩هـ). كان إمام دار الهجرة وإليه انتهت رئاسة الإقراء بالمدينة، وأجمع الناس عليه بعد التابعين، أقرأ بها أكثر من سبعين سنة. وكان إذا قرأ القرآن يشم من فيه رائحة المسك، فقيل له: أتطيب؟ فقال: لا، ولكن رأيت فيما يرى النائم النبي ﷺ وهو يقرأ في فيّ، فمن ذلك الوقت أشم من فيّ هذه الرائحة.

شيوخه وسند قراءته: أخذ القراءة عن سبعين من التابعين.

أشهر الرواة عنه: اشتهرت قراءته برواية **ورش وقالون** عنه أكثر من غيرهما، وعلى روايتهما اقتصر أصحاب المختصرات من المتأخرين.

أولا– قالون: أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان المدني النحوي، مولى بني زهرة، قارئ أهل المدينة في زمانه ونحويهم. ويقال إنه كان ربيب نافع (ابن زوجته) وهو الذي لقبه (قالون) لجودة قراءته. توفي سنة (٢٢٠هـ).

ثانيا– ورش: هو عثمان بن عبد الله بن سعيد القرشي مولاهم القبطي المصري، يكنى أبا سعيد، وورش لقب له؛ لشدة بياضه، لأن ورشا مأخوذ من الورش وهو شيء أبيض يصنع من اللبن، وقيل من الورشان وهو طائر معروف، لقبه به نافع، فكان يقول له: اقرأ يا ورشان، ثم خفف إلى ورش. توفي (١٩٧هـ). (١)

٢– ابن كثير: هو عبد الله بن كثير بن المطلب الداري المكي القرشي مولاهم، إمام المكيين في القراءة، توفي سنة (١٢٠هـ) بمكة وبها دفن، وحديثه مخرج في الكتب الستة.

شيوخه وسند قراءته: قرأ على أبي السائب عبد الله بن السائب المخزومي صاحب رسول الله ﷺ وعلى مجاهد بن جبر المكي تلميذ ابن عباس وعلى درباس مولى ابن عباس رضي الله عنهما. وينتهي سند قراءته

١– **أشهر الطرق عن رواية قالون:** وعمدة رواية قالون من طريقي الحلواني (ت٢٥٠هـ) وأبي نشيط (ت ٢٥٨هـ). **وأشهر الطرق عن رواية ورش:** واعتماد رواية ورش من طريقي الأزرق(ت٢٤٠هـ) والأصبهاني (ت٢٩٦هـ).

عن طريق شيوخه إلى أبي بن كعب وعمر بن الخطاب وأبي ﷺ. وقرأ أبي وزيد وعمر على رسول الله ﷺ.

أشهر الرواة عنه: وأشهر رواة قراءته؛ البَزّي وقُنْبُل، رويا عنه بالواسطة.

أولا– البَزّي: أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بَزَّة المكي، فالبزي نسبه إلى جده الأعلى، (ت٢٥٠هـ).

ثانيا– قنبل: أبو عمر مُحَمَّد بن عبد الرحمن المخزومي مولاهم المكي، ولقب بقنبل لشدته، لأن قنبل في اللغة: الغلام الحاد الرأس الخفيف الروح، ويقال: إنهم أهل بيت بمكة يعرفون بالقنابلة، (ت٢٩١هـ). [١]

٣– أبو عمرو ابن العلاء: هو أبو عمرو زبان بن العلاء المزني البصري النحوي. ولد بمكة ونشأ بالبصرة، وتوفي بالكوفة (١٥٤هـ) وإليه انتهت إمامة القراءة بالبصرة. كان في زمانه أعلم الناس بالقرآن والعربية.

شيوخه وسند قراءته: قرأ على كثير من أهل المدينة ومكة والبصرة والكوفة، وينتهي سند قراءته عن طريق شيوخه إلى سبعة من شيوخ الصحابة الذين أخذوا قراءتهم عن رسول الله ﷺ مباشرة، هم عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وأبي وزيد وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وهؤلاء قرأوا على رسول الله ﷺ.

أشهر الرواة عنه: روى عنه كثيرون، واشتهرت قراءته برواية السوسي والدوري بواسطة اليزيدي أبي مُحَمَّد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي (ت٢٠٢هـ) وسمي باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور المهدي.

أولا– الدوري: أبو عمر حفص بن عمر الدوري البغدادي النحوي الضرير، نزيل سامراء، ومقرئ بلاد الإسلام، وشيخ العراق في وقته. (ت٢٤٦هـ).

ثانيا– السوسي: أبو شعيب صالح بن زياد السوسي الرستبي الرقي: (ت٢٦١هـ). [٢]

١– **أشهر الطرق عن روايته:** وعمدة روايته من طريقي: أبي ربيعة الربعي (ت٢٩٤هـ)، وابن الحباب (ت٣٠١هـ). **وأشهر الطرق عن رواية قنبل:** وعمدة روايته من طريقين: طريق ابن مجاهد (ت٣٢٤)، وابن شنبوذ (ت ٣٢٨هـ).

٢– **أشهر الطرق عن روايته:** عمدة روايته من طريقي: أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس الدقاق (ت٢٨٠وبضع) وأحمد بن فرح بن جبريل البغدادي (ت٣٠٣هـ). و**أشهر الطرق عن رواية السوسي:** وعمدة روايته عن أبي عمرو من طريقي: أبي عمران موسى بن جرير (٣١٦هـ) وأبي عيسى بن موسى بن جمهور (٣٠٠هـ) تقريبا عنه فعنه.

٤– ابن عامر: هو عبد الله بن عامر اليحصبي، الشامي، أصله من يحصب قبيلة من قبائل اليمن، توفي سنة (١١٨هـ). كان إماما كبيرا، وتابعيا جليلا، إمام أهل الشام في القراءة. وليس من القراء السبعة عربي الأصل إلا هو وأبو عمرو بن العلاء. وثقه الأئمة، وحديثه مخرج في صحيح مسلم.

شيوخه وسند قراءته: قرأ عرضا على أبي الدرداء عويمر بن عامر صاحب رسول الله ﷺ، وعلى المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب المصحف العثماني إلى الشام، وقرأ على غيرهم.

الرواية عنه وطرقها: قرأ عليه وروى عنه خلق كثير، منهم: يحيى بن الحارث الذماري.

أشهر الرواة عنه: واشتهرت رواية قراءته بروايتي هشام وابن ذكوان، رويا عنه القراءة بإسناد عن يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر، ولم يتلقيا عنه مباشر.

أولا– هشام: أبو الوليد هشام بن عمار الدمشقي توفي سنة (٢٤٥هـ على خلاف).

ثانيا– ابن ذكوان: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الدمشقي، (ت٢٤٢هـ) بدمشق.(١)

٥– عاصم: أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي مولاهم، الكوفي، واسم أبي النجود عبد، واسم أمه بهدلة، وقيل: اسم أبي النجود بهدلة، ويعرف بعاصم بن بهدلة، من التابعين. إليه انتهت الإمامة في القراءة بالكوفة بعد شيخه أبي عبد الرحمن السلمي وجلس موضعه، وحديثه مخرج في الكتب الستة. (ت ١٢٨ وقيل: ١٢٧هـ).

شيوخه وسند قراءته: قرأ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي الضرير صاحب المصحف العثماني، وعلى أبي مريم زر بن حبيش بن حباشة الأسدي، وعلى أبي عمرو سعد بن إلياس الشيباني. وقرأ هؤلاء الثلاثة على ابن مسعود ﷺ، وقرأ السلمي وزر أيضا على عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وقرأ السلمي أيضا على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقرأ عثمان وعلي وابن مسعود وزيد وأبي ﷺ على رسول الله ﷺ.

الرواية عنه وطرقها: قرأ عليه وروى عنه خلق كثير، قال السخاوي: «وروى عنه القراءة ثمانية وأربعون من الأئمة والعلماء».

١– **أشهر الطرق عن رواية هشام:** عمدة رواية هشام من طريقي: الحلواني (ت٢٥٠هـ) والداجوني (ت٣٢٤). **وأشهر الطرق عن رواية ابن ذكوان:** وعمدة روايته من طريقي الأخفش (ت٢٩٢هـ) والصوري (ت٣٠٧هـ).

أشهر الرواة عنه: أشتهر بالرواية عنه أبو بكر بن عياش، وحفص، رويا عنه مباشرة.

أولا– ابن عياش: أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدي مولاهم، وقيل اسمه كنيته، ولما حضرته الوفاة بكت أخته، فقال لها: ما يبكيك؟ أنظري إلى تلك الزاوية فقد ختمت فيها ثمان عشرة ألف ختمة، (ت١٩٣هـ). تعلم القراءة خمسا خمسا، «وكان أبو بكر لا يكاد يمكن من نفسه من أرادها منه، فقلت من أجل ذلك وعز من يحسنها».

ثانيا– حفص: هو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الغاضري الكوفي البزاز، ولد سنة (٩٠هـ) وهو ربيب عاصم (ابن زوجة عاصم)، الإمام المقرئ الثقة، قرأ على عاصم مرارا، وأقرأ الناس بقراءة عاصم دهرا، قال عنه الذهبي: «أما في القراءة فثقة ثبت ضابط لها». (ت١٨٠هـ). [١]

٦. حمزة الزيات: هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الفرضي التميمي مولاهم، ولقب بالزيات؛ لأنه كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان، ويحمل من حلوان الجبن والجوز إلى الكوفة، أدرك بعض الصحابة فلعله رأى بعضهم، (ت١٥٦هـ). وإليه انتهت رئاسة الإقراء في الكوفة بعد عاصم والأعمش، وكان حجة ثقة رضيا، عارفا بالفرائض والعربية، فقيها حافظا للحديث. وحديثه مخرج في صحيح مسلم والأربعة.[٢]

شيوخه وسند قراءته: أخذ القراءة عن جماعة كثيرة. وينتهي سند قراءته عن طريق شيوخه إلى عثمان وعلي وابن مسعود وأبي وزيد ﷺ، عن النبي ﷺ.

الرواية عنه وطرقها: وقرأ عليه خلق كثير، غير إن قراءة حمزة تقررت على ما أخذ سُلَيْم، فعلى روايته الاعتماد في قراءة حمزة، وعنه تفرعت الروايات والطرق.

وَسُلَيْمٌ هو سُلَيْم بن عيسى بن سليم الحنفي الكوفي، وكان أحفظ أصحاب حمزة وأخصهم به وأضبطهم وأقومهم لحروفه، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة، وجاء عنه أنه قرأ القرآن على حمزة عشر مرات، (ت١٨٨هـ على خلاف)، وقرأ عليه كثير، ورووا عن حمزة بواسطته.[٣]

أشهر الرواة عنه: وأشهر رواة حمزة: خلاد، وخلف، رويا عنه بواسطة سليم.[١]

١- **أشهر الطرق عن رواية ابن عياش:** اشتهرت من طريقي: يحيى بن آدم (ت٢٠٣هـ) ويحيى بن مُحَمَّد العليمي (ت٢٤٣هـ). **وأشهر الطرق عن رواية حفص:** وروايته اشتهرت من طريقي: عبيد بن الصباح (ت٢٣٥هـ) وطريق عمرو بن الصباح (ت٢٢١هـ).

٢- ينظر: الفهرست: ٤٤، معرفة القراء: ٦٦-٧١، تهذيب التهذيب: ٢٧/١٣ وشذرات الذهب: ٢٤٠/١.
٣- جامع البيان في القراءات السبع: ٢١٣، معرفة القراء: ١٢٤ وغاية النهاية: ٣١٨/١.

أولا. خَلاَّد: أبو عيسى خلاد بن خالد الشيباني مولاهم الكوفي صاحب سليم، (ت٢٢٠هـ).

ثانيا– خلف: هو أبو مُحَمَّد خلف بن هشام البزار، وهو أحد القراء العشرة المشهورين، (ت٢٢٩هـ).[٢]

٧– الكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة النحوي الكوفي الأسدي مولاهم، أصله فارسي، نشأ بالكوفة وتنقل بين البلدان، ولقب بالكسائي من أجل أنه أحرم في كساء،[٣] وقيل: إنه كان يتشح بكساء ويجلس مجلس حمزة، فكان حمزة يقول: اعرضوا على صاحب الكساء، وقيل: لأنه كان في حداثته يبيع الأكسية.[٤]

كان إمام القراءة والنحو في زمانه، توفي الكسائي سنة (١٨٩هـ).

شيوخه وسند قراءته: قرأ على كثيرين، منهم حمزة، وينتهي سند قراءته عن طريق شيوخه إلى عثمان وعلي وابن مسعود وأبي وزيد ﷺ، وقرأ هؤلاء جميعا على رسول الله ﷺ.[٥]

الرواية عنه وطرقها: قرأ عليه جماعات لا تحصى.و**أشهر الرواة عنه:** واشتهر بالرواية عنه الدوري وأبو الحارث.

أولا– الدوري: أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز (ت٢٤٦هـ) وهو راوي ابن العلاء.

ثانيا– أبو الحارث: الليث بن خالد البغدادي (ت٢٤٠هـ).[٦]

ثانيا– القراء الثلاثة تكملة العشرة:

١– معرفة القراء: ١٢٤ والنشر: ١/١٦٦.

٢– معرفة القراء : ١٢–١٢٤ والنشر: ١/١٦٦.

٣– التيسير: ٨ والقراءات الثماني: ٦١.

٤– **أشهر الطرق عنه:** ورواية خلاد جاءت من أربعة طرق: طريق الوزان (ت٢٥٠هـ تقريبا). وطريق أبي بكر ابن شاذان (ت٣٨٦هـ). وطريق ابن الهيثم (٢٤٩هـ) . وطريق الطلحي (٢٥٢هـ). أربعتهم عن خلاد عن سليم عن حمزة. و**أشهر الطرق عنه:** ورواية خلف عن حمزة جاءت من أربعة طرق: طريق ابن عثمان ويعرف بابن بويان (٣٤٤هـ)، سبق في رواية قالون، وابن مِقْسَم(٣٥٤هـ)، وابن صالح (٣٤٠هـ تقريبا)، والمطوعي تقدم في رواية الأصبهاني (ت٣٧١هـ).[٤] أربعتهم عن طريق إدريس عن خلف عن سليم عن حمزة. وإدريس هو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد، وعليه مدار رواية خلف (ت٢٩٢هـ).

٥– النشر:١/ ١٧٢.

٦– **أشهر الطرق عنه:** واشتهرت رواية الدوري عنه من طريقي: جعفر بن مُحَمَّد النصيبي (ت٣٠٧هـ) وأبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير (ت٣١٠هـ). و**أشهر الطرق عنه:** وروايته عن الكسائي جاءت من طريقي: الكسائي الصغير (مُحَمَّد بن يحيى البغدادي) (ت٢٨٨هـ) وسلمة بن عاصم البغدادي (ت٢٧٠هـ).

٨- أبو جعفر ابن القعقاع: هو يزيد بن القعقاع القارئ مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، أحد القراء العشرة المشهورين المقدمين، وقيل في نسبته بالقارئ نسبة إلى موضع بالمدينة يسمى (قارا)، توفي سنة (١٣٠هـ) على الأصح. مدني مشهور، ورفيع القدر، وتابعي كبير، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة.

الرواية عنه وطرقها: قرأ عليه نافع بن أبي نعيم وغيره. و**أشهر الرواية عنه:**

أولا- ابن وردان: هو أبو الحارث عيسى بن وردان الحذاء المدني، (ت١٦٠ تقريبا).

ثانيا- ابن جماز: أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز المدني، توفي بعد سنة (١٧٠هـ).

٩- يعقوب: هو أبو مُحَمَّد يعقوب بن إسحاق الحضرمي مولاهم البصري، توفي بالبصرة سنة (٢٥٠هـ)، انتهت إليه رئاسة الإقراء بعد أبي عمرو بالبصرة.

أشهر الرواية عنه: واشتهر بالرواية عنه: روح ورويس.

أولا- رَوْحٌ: هو أبو الحسن رَوْح بن عبد المؤمن الهذلي مولاهم البصري النحوي، توفي سنة (٢٣٤هـ).

ثانيا- رُوَيْس: هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن المتوكل اللؤلؤي البصري. توفي بالبصرة سنة (٢٣٨هـ).

١٠- خلف: هو أبو مُحَمَّد خلف بن هشام البزار البغدادي. راوي حمزة المتقدم (ت٢٢٩هـ).

شيوخه وسند قراءته: قرأ خلف على أصحاب حمزة، وأبي بكر، وكثير من الكوفيين غيرهم. بأسانيدهم المتصلة بالنبي ﷺ.

أشهر الرواية عنه: وأشهر رواته الوراق وإدريس الحداد.

أولا- الْوَرَّاق: هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الوراق المروزي ثم البغدادي (ت٢٨٦هـ).

ثانيا- الحداد: هو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي، ويعرف بإدريس أيضا. (ت٢٩٢هـ).

ترتيب ذكر القراء:

وقد تعارف العلماء على ترتيب ذكر القراء، فأولهم ذكرا في اللفظ والكتابة ابن كثير ثم نافع وعلى هذا جمهور الشيوخ بالعراق، وبعضهم يقدم نافعا على ابن كثير، والأول أشهر، ثم يليهما أبو عمرو لإمامته بالعربية ووجوهها، ثم ابن عامر، ومنهم من يقدمه على أبي عمرو، ثم عاصم، وربما قدم على

ابن عامر، ثم حمزة، ثم الكسائي، ثم يعقوب؛ لأن يعقوب ثامن الثمانية، ثم أبو جعفر، ومنهم من يقدمه على يعقوب، ثم خلف.

التعريف بقراء القراءات الأربع الشاذة:

١- **الحسن البصري:** هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، الزاهد المعروف، والعلامة المشهور، قال عنه الذهبي: «سيد أهل زمانه علما وعملا»، (ت١١٠هـ).

٢- ابن محيصن: هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي (ت١٢٣هـ)، قارئ أهل مكة مع ابن كثير وحميد الأعرج. ثقة في الحديث، واحتج به مسلم، وكان ابن محيصن عالما بالعربية، وكان له اختيار لم يتبع فيه أصحابه. فترك لذلك أهل مكة قراءته.

٣- الأعمش: هو سليمان بن مهران الكوفي. التابعي الجليل، ثقة ثبت، (ت١٤٨هـ).[١]

٤- اليزيدي: هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري النحوي المعروف باليزيدي (ت٢٠٢هـ). وقد اتفقوا على شذوذ هذه القراءات الأربع لمخالفتها لخط المصحف أو لغيره من أسباب ضعف القراءة.

والله أعلم وهو ولي التوفيق

١- معرفة القراء: ٥٥.